

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة حسية بن بوعلي بالشلف  
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير  
قسم العلوم الإقتصادية  
تخصص: إقتصاد تطبيقي و إحصاء

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية  
بعنوان

## سياسات التكيف الإقتصادي دراسة حالة الجزائر

إشراف الدكتور :

كتوش عاشور

بمساعدة الدكتور :

هني محمد نبيل

إعداد الطالب :

بن الدين دوادي

### لجنة المناقشة

رئيسا	.....	- أ.د/ راتول محمد
مقررا	.....	- د/ كتوش عاشور
مقررا مساعدا	.....	- د/ هني محمد نبيل
ممتحنا	.....	- أ.د/ البشير عبد الكريم
ممتحنا	.....	- د/ بطاهر علي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل أفراد العائلة  
و أنخص بالذكر إلى الحاجة و عماري و نصيرة  
و إلى كل شخص قدم لي يد العون سواء كان قريب  
أو بعيد.

# كلمة شكر

في المقام الأول أشكر الله عز و جل الذي وفقني  
لإتمام هذا العمل و أحمده على هذا التوفيق.  
و في المقام الثاني أشكر كل من الدكتور كتوش  
عاشور و الدكتور هني محمد نبيل على قبولهما  
الإشراف على هذا العمل.

الصفحة	الفهرس
	كلمة شكر
	الإهداء
	قائمة الجداول و الأشكال
أ	مقدمة
01	الفصل الأول : المؤسسات النقدية و المالية الدولية
01	تمهيد
02	1_ إتفاقية 'بريتون وودز' المنشأة للمؤسسات النقدية و المالية الدولية
02	1_1- الأوضاع الإقتصادية قبل إتفاقية 'بريتون وودز'
03	1_2- المشاريع المقدمة لإنشاء المؤسسات النقدية و المالية الدولية
03	1_2-1- مشروع 'جون مينارد كينز'
04	1_2-2- مشروع 'هاري هويت'
06	1_3- إتفاقية 'بريتون وودز'
07	2_ صندوق النقد الدولي
07	2_1- أهداف الصندوق و إدارته
08	2_1-1- أهداف صندوق النقد الدولي
09	2_1-2- إدارة صندوق النقد الدولي
10	أولا : مجلس المحافظين
10	ثانيا : :
10	:
11	:
11	:
11	2_2- الموارد و التصويت في صندوق النقد الدولي و حقوق السحب الخاصة
12	2_2-1- ارد صندوق النقد الدولي
13	2_2-2- التصويت في صندوق النقد الدولي
13	2_2-3-
16	2_3- العضوية في الصندوق و التسهيلات التي يمنحها و إجراءات التفاوض عليها
16	2_3-1- العضوية في صندوق النقد الدولي
18	2_3-2- التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي
18	: الشريحة الإحتياطية
18	: الشريحة الإئتمانية الأولى
18	: الشريحة الإئتمانية العليا
18	: ترتيبات الإستعداد الإئتماني

الصفحة	الفهرس
19	:
19	:
19	:
20	:
20	:
20	:
21	2_3-3- إجراءات التفاوض مع صندوق النقد الدولي
22	<b>3_ البنك الدولي للإنشاء و التعمير</b>
22	3_1- أهداف البنك الدولي و هيكله الإداري
23	3_1-1- أهداف البنك الدولي
23	3_1-2- الهيكل الإداري للبنك الدولي
24	: مجلس المحافظين
24	:
25	: رئيس البنك الدولي و هيئة الموظفين
25	:
25	3_2- مصادر التمويل و العضوية في البنك الدولي
25	3_2-1- تمويل البنك الدولي
26	: إكتتاب الدول الأعضاء في رأس المال
26	:
27	: بيع السندات في الأسواق العالمية
27	: الإقتراض من الحكومات و المؤسسات المالية العامة و الخاصة
27	3_2-2- ية في البنك الدولي
28	3_3- القروض التي يمنحها البنك الدولي، شروطها، و مراحل تمويل المشاريع
28	3_3-1- القروض التي يمنحها البنك الدولي
28	:
29	: قروض البرامج
29	: قروض التعديل الهيكلي
29	:
29	3_3-2- الشروط التي يفرضها البنك لمنح القروض
30	3_3-3-
31	4_3- مجموعة البنك الدولي

الصفحة	الفهرس
32	-1-4_3
32	-2-4_3 الهيئة الدولية للتنمية
33	-3-4_3
33	-4-4_3 المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار
35	
36	الفصل الثاني : الإطار النظري و التحليلي لسياسات التكيف الإقتصادي و التجربة الجزائرية
36	
37	<b>1_ ماهية سياسات التكيف الإقتصادي</b>
37	-1_1
37	-1-1_1
38	-2-1_1
39	-2_1 أهداف و مبررات سياسات التكيف الإقتصادي
39	-1-2_1
40	-2-2_1 مبررات تطبيق سياسات التكيف الإقتصادي
42	-3_1
44	<b>2_ التقسيمات و الأسس النظرية لسياسات التكيف الإقتصادي</b>
44	-1_2
44	-1-1_2
44	:
46	: سياسات التعديل الهيكلي
48	-2-1_2
49	-2_2
49	-1-2_2
50	-2-2_2
53	: إدخال هيكل ميزان المدفوعات في التحليل النقدي
54	: إدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي
55	-3_2
55	-1-3_2
55	:
56	:
57	:

الصفحة	الفهرس
57	:
58	:
58	: تشجيع القطاع الخاص و إصلاح النظام المالي
59	-2-3_2
61	<b>3_ التجربة الجزائرية مع سياسات التكيف الإقتصادي</b>
61	3_1- الأسباب و العوامل الدافعة للتكيف الإقتصادي في الجزائر
62	3_1-1
62	3_1-2- أزمة البترول لسنة 1986 و مخلفاتها
63	3_1-3
64	3_2
64	3_2-1
65	3_2-2- إتفاق التثبيت الإقتصادي الثاني
66	3_2-3
67	3_3- إتفاق التعديل الهيكلي
70	الثاني
71	الفصل الثالث : دراسة قياسية حول إمكانية إعادة تطبيق الجزائر لسياسات التكيف الإقتصادي
71	
72	<b>1_ تحديد متغيرات النموذج و دراسة إستقرارية سلاسلها و تحديد معادلات النموذج</b>
72	1_1- تحديد متغيرات النموذج
74	1_2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات
74	1_2-1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات
75	1_2-2- ية السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الأولى
76	1_2-3- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الثانية
77	1_3
77	1_3-1
77	:
78	:
79	:
79	:
80	:
80	:



الصفحة	الفهرس
81	: معادلة أسعار البترول
81	-2-3_1
82	<b>2_ تقدير و إختبار معادلات النموذج</b>
82	-1_2
82	-1-1_2
82	-2-1_2
83	-3-1_2
83	-4-1_2
83	-5-1_2
84	-6-1_2
84	-7-1_2 تقدير معادلة أسعار البترول
84	-2_2
84	-1-2_2
86	-2-2_2
86	-3_2
86	-1-3_2 إختبار الإرتباط الذاتي للبواقى
88	-2-3_2
88	:
88	:
89	: 'جاك بيرأ'
90	<b>3_ تقدير و إختبار معادلات النموذج المصححة و محاكاتها</b>
90	-1_3
90	-1-1_3
90	-2-1_3
91	-3-1_3
91	-4-1_3
91	-5-1_3
92	-6-1_3 تقدير معادلة أسعار البترول المصححة
92	-2_3
92	-1-2_3
92	:

الصفحة	الفهرس
93	:
94	-2-2_3
94	: إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي
95	:
96	3_3 - محاكاة معادلات النموذج
101	
102	خاتمة
105	قائمة المراجع
110	الملاحق

## قائمة الجداول :

الصفحة	بيان الجدول	رقم
06	الدول التي حضرت مؤتمر 'بريتون وودز'	1-1
16	سلة العملات التي تدخل في وحدة حقوق السحب الخاصة	2-1
64	تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 1985-1989	1-2
73	المتغيرات التابعة و المفسرة لمعادلات النموذج	1-3
73	ترميز المتغيرات	2-3
74	درجات تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات الأصلية	3-3
75	نتائج اختبار 'ديكي فولر' على السلاسل الزمنية للمتغيرات الأصلية	4-3
75	درجات تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الأولى	5-3
76	نتائج اختبار 'ديكي فولر' على السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الأولى	6-3
76	درجات تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الثانية	7-3
77	نتائج اختبار 'ديكي فولر' على السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الثانية	8-3
85	نتائج اختبار 'ستيودنت' على معلمات معادلات النموذج	9-3
86	نتائج اختبار 'فيشر'	10-3
87	نتائج اختبار 'داربين واتسون'	11-3
88	نتائج اختبار 'سكيونس'	12-3
89	نتائج اختبار 'كورتوازييس'	13-3
89	نتائج اختبار 'جاك بير'	14-3
93	نتائج اختبار 'ستيودنت' للمعادلات المصححة	15-3
94	نتائج اختبار 'فيشر' للمعادلات المصححة	16-3
94	نتائج اختبار 'داربين واتسون' للمعادلات المصححة	17-3
95	نتائج اختبار 'سكيونس' للمعادلات المصححة	18-3
95	نتائج اختبار 'كورتوازييس' للمعادلات المصححة	19-3
96	نتائج اختبار 'جاك بير' للمعادلات المصححة	20-3
97	نتائج محاكاة معادلات النموذج	21-3

قائمة الأشكال :

الصفحة	بيان الأشكال	رقم
09	الهيكل التنظيمي المختصر لصندوق النقد الدولي	1-1
24	الهيكل التنظيمي المختصر للبنك الدولي	2-1
31	مجموعة البنك الدولي	3-1
46	سياسات التثبيت الإقتصادي	1-2
47	سياسات التعديل الهيكلي	2-2
59	مضمون سياسات التكيف الإقتصادي	3-2
78	سحابة النقط لرصيد ميزان المدفوعات مع أسعار البترول	1-3
78	سحابة النقط لرصيد المديونية الخارجية مرة مع أسعار البترول و مرة مع سعر الصرف	2-3
79	سحابة النقط لرصيد إحتياطات الصرف مرة مع أسعار البترول و مرة مع سعر الصرف	3-3
79	سحابة النقط لرصيد الميزانية العامة الحقيقي مرة مع أسعار البترول و مرة مع النفقات الحكومية الحقيقية و مرة مع الإيرادات الحكومية الحقيقية	4-3
80	سحابة النقط لمعدل التضخم مع أسعار البترول	5-3
80	سحابة النقط لمعدل النمو الإقتصادي مرة مع أسعار البترول و مرة مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي	6-3
81	سحابة النقط لأسعار البترول مع الزمن	7-3
98	التمثيل البياني للسلاسل المحاكاة	8-3

## مقدمة

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير في خلق مؤسسات إقتصادية دولية من طرف الحلفاء، الإقتصاد العالمي و السهر على إستقرار النظام النقدي و النظام المالي الدوليين، و كذلك تمويل و تصحيح العجز ضد إعادة بناء الإقتصادات التي دمرتها الحرب بواسطة قروض

و بحضور 44

في 1944

التكتل الدولي لمعالجة بعض المشاكل التي كان يعاني منها الإقتصاد الدولي الأولى هي مؤسسة نقدية دولية تهتم بالجانب النقدي الدولي، و الثانية الدولي، حيث إنحصر دورها في مساعدة الدول التي خرجت من الحرب العالمية الثانية من إعادة بناء إقتصاداتها، و ذلك بمنح مختلف المساعدات المالية. و بعد تعافي هذه الدول من مخلفات الحرب، إنصرفت المؤسسات النقدية و المالية الدولية إلى تقديم مساعداتها المالية للدول النامية التي تعاني إختلالات خارجية في إقتصادياتها، مقابل قبول هذه الدول شروطها المتمثلة في تطبيق سياسات تدعى بسياسات التكيف

عانت الجزائر في عقد الثمانينات من القرن الماضي من إختلالات داخلية و خارجية في إقتصادها، و المسبب الوحيد لهذه الإختلالات هو إعتقاد الجزائر على مورد وحيد لإقتصادها هو صادرات البترول، و بسبب هذا المورد تضررت الجزائر من صدمة البترول لسنة 1986 في الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى سنة 1998 ت بينها و بين هذه المؤسسات.

## أهمية البحث :

إن أهمية هذا البحث تتمثل في معرفة هل الجزائر عرضة لإعادة تطبيق سياسات التكيف الإقتصادي، من خلال دراسة قياسية تبين كيف و متى تلجأ الجزائر للمؤسسات النقدية و المالية الدولية مرة ثانية لتطبيق سياسات التكيف

## أهداف البحث :

- معرفة في أي حالة تكون الجزائر مجبرة للجوء للمؤسسات النقدية و المالية الدولية لتطبيق سياسات التكيف

- تقدير نموذج قياسي يمثل الإختلالات الداخلية و الخارجية التي تؤدي بالجزائر إلى تطبيق مثل هذه السياسات و محاكاته في المستقبل إلى صدمة بترولية مستمرة.

### إشكالية البحث :

نطرح السؤال التالي : "هل يمكن للجزائر إعادة اللجوء للمؤسسات النقدية و المالية الدولية من أجل تطبيق سياسات التكيف الإقتصادي؟"

### الأسئلة الفرعية للبحث :

:

- المؤسسات النقدية و المالية الدولية التي سوف تلجأ الجزائر إليها؟
- ما هي سياسات التكيف الإقتصادي التي سوف تعيد تطبيقها الجزائر و ما فحواها؟
- متى تلجأ الجزائر للمؤسسات النقدية و ا

### حدود البحث :

سوف نحاول في بحثنا هذا إستعراض إمكانية إعادة لجوء الجزائر للمؤسسات النقدية و المالية الدولية، و تطبيق سياسات التكيف الإقتصادي مستقبلا، و فترة الدراسة تمتد من سنة 1989 إلى سنة 2008 ا راجع إلى أن

.1989

### فرضيات البحث :

نستطيع أن نعطي بعض الفرضيات كالاتي :

- الإختلالات التي تعاني منها مقابل تطبيق بعض الشروط على شكل سياسات؛
- نظرا لإعتماد الإقتصاد الجزائري على صادرات البترول بنسب معتبرة، فالجزائر عرضة للجوء للمؤسسات النقدية و الإستفادة من معونات مالية، إذا تعرضت إلى صدمة بترولية تجعل عائدات البترول تتناقص؛
- إذا إحتلت المتغيرات على المستوى الداخلي و المتغيرات على المستوى الخارجي، فإن الملجأ الوحيد للجزائر هو كي تعالج هذه الإختلالات.

## منهج البحث :

التاريخي و المنهج الإستنباطي، إضافة إلى دي في الجزائر، بالإعتماد على الإقتصاد القياسي كأداة.

## خطة البحث :

البحث إلى ثلاث فصول، الفصل الأول يتناول المؤسسات النقدية و المالية الدولية من مختلف الجوانب، و بدوره إلى ثلاث

الثاني من الفصل الأول تناول صندوق النقد الدولي

تناول البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

الفصل الثاني

بدوره إلى ثلاث

مخصص إلى

الثاني

و أخيرا في الفصل إلى ثلاث في

الأول سوف نحدد المتغيرات و ندرس إستقرارية سلاسلها بالإضافة إلى تحديد معادلات النموذج، و في

الثاني سوف نقدر المعادلات و نختبرها، في

معادلات النموذج و نحاكها و نعرضها إلى صدمة بتولية لإستنباط .

## الفصل الاول : المؤسسات النقدية و المالية الدولية

### 1\_ الإتفاقية المنشأة للمؤسسات النقدية و المالية الدولية

1\_1- الاوضاع الإقتصادية قبل إتفاقية بريتون وودز

1\_2- المشاريع المقدمة لإنشاء المؤسسات النقدية و المالية الدولية

1\_2-1- مشروع جون مينارد كيتز

1\_2-2- مشروع هاري هوایت

1\_3- إتفاقية بريتون وودز

### 2\_ صندوق النقد الدولي

1\_2-1- اهداف الصندوق و إدارته

1\_2-1-1- اهداف صندوق النقد الدولي

1\_2-1-2- إدارة صندوق النقد الدولي

اولا : مجلس المحافظين

: المجلس التنفيذي

: المدير العام

رابعا : هيئة الموظفين

: اللجان

2\_2- الموارد و التصويت في صندوق النقد الدولي و حقوق السحب الخاصة

2\_2-1- موارد صندوق النقد الدولي

2\_2-2- التصويت في صندوق النقد الدولي

2\_2-3- حقوق السحب الخاصة

2\_3- العضوية في الصندوق و التسهيلات التي يمنحها و إجراءات التفاوض عليها

2\_3-1- العضوية في صندوق النقد الدولي

2\_3-2- التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي

اولا : الشريحة الإحتياطية

: الشريحة الإئتمانية الاولى

: الشريحة الإئتمانية العليا

رابعا : ترتيبات الإستعداد الإئتماني

: تسهيل الصندوق الممدد

سادسا : التسهيل الإحتياطي التكميلي



: خطوط الإئتمان الطارئ

: تسهيل التمويل التعويضي

: تسهيل النمو و الحد من الفقر

عاشرا : مساعدة الطوارئ

2\_3-3 إجراءات التفاوض مع صندوق النقد الدولي

### 3\_ البنك الدولي للإنشاء و التعمير

3\_1- اهداف البنك الدولي و هيكله الإداري

3\_1-1- اهداف البنك الدولي

3\_1-2- الهيكل الإداري للبنك الدولي

اولا : مجلس المحافظين

: المجلس التنفيذي

: رئيس البنك الدولي و هيئة الموظفين

رابعا : المجلس الإستشاري

3\_2- مصادر التمويل و العضوية في البنك الدولي

3\_2-1- مصادر تمويل البنك الدولي

اولا : إكتتاب الدول الاعضاء في راس المال

: الارباح المحققة من عمليات التمويل و إدارة الاموال

: بيع السندات في الاسواق العالمية

رابعا : الإقتراض من الحكومات و المؤسسات المالية العامة و الخاصة

3\_2-2- العضوية في البنك الدولي

3\_3- القروض التي يمنحها البنك الدولي، شروطها، و مراحل تمويل المشاريع

3\_3-1- القروض التي يمنحها البنك الدولي

اولا : قروض المشروعات

: قروض البرامج

: قروض التعديل الهيكلي

رابعا : قروض التعديل القطاعي

3\_3-2- الشروط التي يفرضها البنك لمنح القروض

3\_3-3- مراحل تمويل البنك لمشاريع الدول الاعضاء

3\_4- مجموعة البنك الدولي

3\_4-1- مؤسسة التمويل الدولية

3\_4-2- الهيئة الدولية للتنمية

3\_4-3- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

3\_4-4- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار

خلاصة الفصل

## تمهيد

بدأ الحلفاء قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في التخطيط لوضع اسس نظام دولي جديد يتفق مع تصوراتهم للعالم

الأمن العالميين من تلك التصورات في  
 وضعت أسسه في مؤتمر ' المنعقد في عام 1944 في الولايات المتحدة  
 نتهى إلى إنشاء  
 الدولي للنقد الدولي  
 الدولي للإنشاء و التعمير.  
 1, 2, ,  
 نازع الفكر البريطاني و

صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير

كان الهدف من إنشاء التوأم في بداية مشوارهما

<sup>1</sup>- **John Maynard Keynes**: ولد في 5 1883 و توفي في 21 1946، هو إقتصادي بريطاني، و مؤسس الإقتصاد الكلي

الحديث، و هو أحد المشاركين في مؤتمر ' 1944.

<sup>2</sup>- **Harry Dexter White**: ولد في أكتوبر 1892 و توفي بسكتة قلبية في 16 1948

موظف مهم في  
 في الفترة 1934 إلى 1946 و أحد المشاركين المهمين في مؤتمر ' 1944، و لعب دور مهم في نشأة

ولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

## 1\_ إتفاقية 'بريتون وودز'<sup>1</sup> المنشأة للمؤسسات النقدية و المالية الدولية :

1944

و ذلك للبحث في إيجاد صيغة مناسبة لإدارة النظام النقدي العالمي و نظام التمويل الدولي و تحقيق الإستقرار في أسعار صرف عملات الدول و توفير السيولة الدولية لأغراض تنمية التجارة الدولية.

### 1\_1- الأوضاع الإقتصادية قبل إتفاقية 'بريتون وودز' :

كان النظام الإقتصادي الدولي قبل الحرب العالمية الأولى يتمتع بدرجة كبيرة من الإستقرار الدولي يقوم على أساس قاعدة الذهب، و ما إن إنتهت الحرب حتى نتج عنها عدة توابع أدت إلى قلب النظام الإقتصادي الدولي في مختلف الدول و إضطراب النظم النقدية و إهيا، مما أدى إلى إختلال في العلاقات الإقتصادية الخارجية لمختلف الدول.<sup>2</sup> شهدت فترة الثلاثينات أسعار صرف غير مستقرة و إتجاه الدول إلى التخفيض في اسعار صرف عملاتها لتشجيع الصادرات و تخ و فرض قيود حمائية على التبادل التجاري الخارجي، و قد أدت هذه الظروف إلى إبطاء حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل و إسراع رؤوس الأموال قصيرة الأجل.<sup>3</sup> و مما سبق يتضح لنا أن هذه الفترة إتسمت :

#### القصيرة الأجل

و بالرغم من كل ما إتسمت به هذه الفترة من سلبيات إلا أنه لم يكن هناك أية منظمات دولية تقوم بتنظيم أو

4

من أجل كل ذلك كانت الحاجة ماسة إلى أجهزة أو منظمات دولية لإدارة عجلة الإقتصاد الدولي إستقرار اسعار الصرف و عمليات التمويل و التجارة الدولية، و بالفعل و قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدا التفكير في إيجاد الحلول للمشكلات الإ

<sup>1</sup>- إرتبط إسم هذه الإتفاقية بالمكان التي أبرمت فيه، أي في مدينة ' (Bretton Woods)' 'نيوهامبشير' (New Hampshire) في فندق ' (Mount Washington).

<sup>2</sup>-Crockett-International Money , Issues and Analysis-B.Society and Nelson-1989-P34.

<sup>3</sup>- الإقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش- - 2001- 261 262.

<sup>4</sup>-محمد عبد العزيز محمد-الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين- - 2006- 33.

<sup>1</sup>. و نظرا للظروف السابقة فقد تم عقد المؤتمر النقدي و المالي للأمم

المتحدة في ' بالولايات المتحدة الأمريكية في 1944.

## 1\_2- المشاريع المقدمة لإنشاء المؤسسات النقدية و المالية الدولية :

' ظهر في الأفق مشروع

' بمشروع ثاني بإسم

توازن دولي و عملة دولية.

## 1\_2-1- مشروع 'جون مينارد كينز' :

' تتمثل في أن النظام النقدي الجديد يجب أن يكون

م التدخل في السياسات الداخلية للدول إلا ما

كان له أثر هام جدا في العلاقات الإقتصادية الدولية و بشرط أن تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين ، و أن يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة، و ألا تكون هناك تضحيات خاصة، و لا أعمال

2.

' في مشروعه إلى أن إدارة و ضبط النظام الجديد يتطلبان تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، و ذات صبغة فنية و تكون بعيدة عن المؤثرات السياسية، و يكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة.

كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي، أي القيام بعمليات المقاصة و الدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية، و تسهيل خلق الائتمان و مراقبة سير النظام

' '

: لكل دولة عضو في تحديد سياساتها بما يتناسب و ظروفها.

من الدور الذي سيلعبه الذهب في النظام الجديد. فهو يرى أن عالم ما بعد الحرب في حاجة إلى تلك الكميات من النقود و الإحتياطات الدولية التي لن تتناسب مع كمية الذهب في العالم. و يجب أن تتحدد كمية النقد الدولي

. و في ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم أن يزيد أو ينقص من كمية النقود الدولية

الإنكماش في العالم. ' بذلك كان يضع في ذهنه موقف الذهب في بريطانيا الذي كان قد تدهور كثيرا خلال سنين الحرب، و كان من ثم، يدافع عن فكرة إسقاط الذهب عن عرشه في نظام النقد الدولي و التخلص منه كعامل

<sup>1</sup>- محمد إبراهيم طريح-مقدمة في التجارة الدولية : النظريات و السياسات- - -2002- 252 253.

<sup>2</sup>- محمد فهمي لهيطة و محمد حمزة عليش-عناصر علم الإقتصاد، توجيهاته الحديثة-الجزء الثاني-مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر- -1945-

يتحكم في مستوى النقد العالمي، و يراعي حاجة بريطانيا للسيولة الميسرة في فترة عمليات إعادة التعمير بعد الحرب، و قد إقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية، لا تخضع لسيادة أي

هذه العملة مصطلح 'Bancor' ' 'ية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على إستخدامها، و تكون قيمتها مربوطة بالذهب، و لكنها قابلة للتغير

الدول المشتركة في النظام أن تحدد سعر صرف عملتها ' '، و هو ما يعني . ، و لا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة إتحاد المقاصة الدولي، فالهدف يجب أن يكون هو ثبات أسعار الصرف، و قد إقترح ' ' يقوم إتحاد المقاصة الدولي المشتركة، و يجري عمليات المقاصة بينها، حيث تتساوى في النهاية

صاحبة الدائنية، و قد يحق للدولة أن تطلب من الإتحاد أن يدفع لها هذا الرصيد بالذهب أو ' ' . و إذا مضى خمس سنوات على تحقيق هذا الرصيد الدائن، و زاد بنسبة 25% الدولة في الإتحاد عندئذ يطلب من الدولة أن ترفع سعر عملتها، أما إذا حققت الدو الرصيد، و لكن إذا إستمر هذا الرصيد في الزيادة، و بنسبة أكبر من 25% في الإتحاد، فإنه يتعين على هذه الدولة أن تخفض من قيمة عملتها إذا ما إستمر هذا الوضع أكثر من خمس سنوات، و عند تقرير حجم الحصص للدول الأعضاء في رأسمال إتحاد المقاصة الدولية إقترح ' ' و إستيرادا تفوق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، كما إقترح ' ' أن النظام المقترح يمكن أن يساهم في حل مشكلات الدائنية و المديونية التي ترتبت على الحرب . ' ' عن طريق الإتحاد، عبر فترة من ' ' كان يحاول أن يلغي دائنية و مديونية الدول إتجاه البعض، و بحيث تصبح دائنية أو مديونية الدول مع إتحاد المقاصة الدولي، و هو في هذا

1

## 1\_2-2- مشروع 'هاري هوايت' :

' ' ' وأحد مستشاريه، لم يكن يستهدف إيجاد سلطة دولية نقدية تحل مكان السلطات النقدية المحلية، بل تصور إمكانية التعاون بين هذه السلطات<sup>2</sup> جوهر إقتراحه يتلخص في أن نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على ثبات ( )

<sup>1</sup> - التاريخ النقدي للتخلف-الجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب- 1987- 136 137.

<sup>2</sup> - هشام متولي-النظام النقدي الدولي- 1971- 17 .

و محاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة رؤوس الأموال، و تجنب أساليب إفقار الغير الناجمة عن التدخل في أسواق الصرف المستمرة في العملة، و قد إقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت العملات للدول الأعضاء المشتركة إقترح وحدة للتعامل الدولي هي 'Unitas' التي ترتبط قيمتها بوزن معين من '، و ليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق، و سوف يفتح في الصندوق حسابات دائنة و مدينة تقيد فيها '، ' في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء، و في حالة حدوث إختلال قيمة العملات من خلال الإئتمانات المتبادلة بين الأعضاء، و يتكون المال الإحتياطي لهذا الصندوق من الذهب

حيث أن الدولار قابل للتحويل ذهباً في المدفوعات الدولية، فسد حجم حصص الدول الأعضاء في رأسمال هذا الصندوق و تحديد قوتها التصويتية في إدارة شؤونه، إقترح ' يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب و نقد أجنبي، و حجم دخلها الوطني و مدى تقلبات ميزان مدفوعاتها، و هو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب في العالم.<sup>1</sup>

:

- إيجاد مؤسسة مركزية نقدية؛

- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية؛

- توفير إئتمان دولي للأعضاء؛

-

أثراً بالمشروع الأمريكي من تأثرهم بالمشروع البريطاني

و وقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها، و لهذا إستطاعت التغلب على معارضيتها في مؤتمر<sup>2</sup>

التي لم تحصل على تأييد ممثلاً<sup>2</sup>.

' 1944

سمح بتغليب مقترحات المشروع الأمريكي على مقترحات المشروع البريطاني.<sup>3</sup>

1\_3- إتفاقية 'بريتون وودز' :

<sup>1</sup> - التاريخ النقدي للتخلف - مرجع سبق ذكره - 138.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي - الإقتصاد النقدي قواعد و أنظمة و نظريات و سياسات و مؤسسات نقدية - 1993 - 304 305.

<sup>3</sup> - Roger Dehem - Précis d'économie Internationale - Dunod - 1982 - P153.

على أثر الإضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية و قبلها أجمعت الدول رأيها أمرها إلى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على حق تغير أسعار صرف عملات الدول في العالم 1944 إنعقد في ' بالولايات المتحدة الأمريكية مؤتمرا ضم الكثير من ر

الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد إنتهاء الحرب

. و قد كان هذا المؤتمر وليد الظروف التي سادت التجارة الدولية قبل نشوب الحرب العالمية

1939. فخلال تلك الفترة تعرضت التجارة الدولية إلى الكثير من المضايقات، إذ وضعت العراقيل و الحواجز الجمركية أمام سير التجارة الدولية فتقلص حجمها.<sup>1</sup>

تعتبر إتفاقية ' من أهم معالم النظام الإقتصادي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و قد كان الهدف من تلك الإتفاقية هو محاولة علاج المشاكل التي ظهرت كنتيجة لتوقف العمل بنظام قاعدة . و تعتبر إتفاقية ' دولية لعدد البلدان التي 44 دولة مذكورة في

الجدول الموالي :

### الجدول 1-1 : الدول التي حضرت مؤتمر 'بريتون وودز'

41-الإتحاد السوفياتي	-33	25-ليبيريا	-17	-9	1-أستر
-42	34-البيرو	-26	18-غواي مالا	-10	-2
-43	-35	-27	19-هايتي	-11	-3
-44	-36	-28	20-الهندوراس	-12	-4
	-37	-29	21-الهند	-13	-5
	-38	-30	-22	-14	-6
	-39	-31	-23	-15	-7
	-40	32-البرغواي	-24	-16	-8

: الهادي خالدي-المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي- - 1996- 49.

و تمثلت أهم مبادئ هذه الإتفاقية فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -ضياء مجيد الموسوي-الإقتصاد النقدي قواعد و أنظمة و نظريات و سياسات و مؤسسات نقدية-مرجع سبق ذكره- 301 302.

<sup>2</sup> -فؤاد محمد عيسى-العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل النظام الإقتصادي العالمي الجديد-المعهد العالي للعلوم الإدارية و التجارة الخارجية- 2009- 24 25.



- إن التغيرات في أسعار الصرف تعتبر من الشؤون الدولية، و بالتالي لا يمكن تركها للإدارة المنفردة و لكن لا يعني ذلك ثبات أسعار الصرف، بل ضمان حد أدنى من الإستقرار لها
  - ضرورة إقامة إطار يسمح بتوفير حد أدنى من السيولة الدولية لكل بلد؛
  - حرية التجارة هي سبيل الرفاهية الإقتصادية و التعاون الدولي؛
  - ينبغي حل المشاكل النقدية في إطار أشمل، بحيث يتضمن التشغيل الكامل و حرية
  -
- بعد إنتهاء أبحاث و مناقشات مؤتمر ' ' في 1944
- صندوق النقد الدولي
- ولي للإنشاء و التعمير.

## 2\_ صندوق النقد الدولي :

إن صندوق النقد الدولي هو وكالة من وكالات الأمم المتحدة، في عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي، و يقع مقره في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، و يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا.

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه :

"المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي الإستقرار النقدي، و علاج العجز المؤقت في موازين م

1 ."

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945 بموجب إتفاقية موقعة في جويلية 1944

143	2478	184
-----	------	-----

## 2\_1- أهداف الصندوق و إدارته :

إن صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية دولية رمي إلى تحقيق أهداف و تطوير التعاون النقدي الدولي، و لك أن يصل لهذه الأهداف يجب أن يكون له طاقم إداري يسهر على تحقيقها.

## 2\_1\_1- أهداف صندوق النقد الدولي :

حددت المادة الأولى من إتفاق صندوق النقد الدولي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و تتمثل في الآتي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> -النظام الإقتصادي العالمي الآليات، الخصائص، الأبعاد-

<sup>2</sup> -Michele Banon-De Bretton Woods aux Change Flottants-Les Cahiers Français N°230-Mars,Avril 1987-P6,7,8.

- العمل على دعم التعاون الدولي في مجا

- تسهيل النمو و التوازن للتجارة الدولية، و بناء عليه يتم الإسهام في النهوض بمستويات

- و تفادي لجوء الدول إلى التخفيضات التنافسية في قيم

عملائها، و لتحقيق هذا الهدف تلتزم الدول الاعضاء بعدة واجبات تتعلق ب إجراء تخفيضات تنافسية على أسعار  
لعملات، و الإلتزام بجعل العملة قابلة للتحويل و الإلتزام بالرفع التدريجي للقيود المفروضة على حرية صرف العملات؛

- العمل على إقامة نظام متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات الدولية، و المعنى في ذلك قابلية العملات للتحويل

و إلغاء القيود على الصرف التي تعوق التجارة

- وضع موارد الصندوق في متناول الدول الأعضاء في ظل الضمانات الضرورية

و حتى لا تلجأ الدول و هي في سبيل علاج الإختلال إلى إتخاذ إجراء

الإضرار بالرفاهية الوطنية و الدولية و بالأحرى الإلتجاء إلى الرقابة على الصرف؛

- العمل على تقصير أمد الإختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء.

و تتلخص الأهداف الإقتصادية الأخرى لصندوق النقد الدولي في ما يلي<sup>1</sup>:

- حرية تحويل عملات الدول الأعضاء : يتضمن هذا الهدف إلغاء كل القيود المفروضة على عمليات الصرف التي

كانت تقيد حركة التجارة الخارجية، غير أن القابلية للتحويل تنصرف فقط إلى الما

. فإذا ما واجهت أي دولة عجزا في العملات الأجنبية، يمكنها اللجوء إلى

سار الصندوق على هذه الطريقة لمدة تزيد عن عشرين سنة، إلا انه بعد إتهيار النظام النقدي الدولي و إتجاء مختلف

- تحقيق إستقرار أسعار الصرف : و هو بهذا يحتفظ بروح نظام الذهب الذي كان سائدا من قبل، إذ يلتزم كل

أو على أساس الدولار الأمريكي بوزنه و عياره المطبقين في جويلية

1944 1 35 2. و يخطر الصندوق بالقيمة المحددة لعملة البلد

العضو، و يحصل على موافقة الصندوق على ذلك، على أن لا يسمح بالتقلب في قيمة تلك العملة إلا في حدود

1% . و في حالة الرغبة في تغيير

إختلال أساسي في إقتصاد البلد العضو، فقد تضطر الدولة نتيجة لظروف إقتصادية إلى إستخدام هذا التغيير بغرض

علاج مشاكل ميزان المدفوعات، لذلك فإنه يسمح للعضو بتغيير قيمة عملته في حدود 10%

هذا النظام يعتبر مغايرا لنظام ال هب، إذ أنه يجمع بين هدفين الأول هو

<sup>1</sup> - محمد - سياسات و تخطيط التجارة الخارجية- - -1988- 323.

<sup>2</sup> -راشد البراوي- الموسوعة الإقتصادية- - -1974- 322.

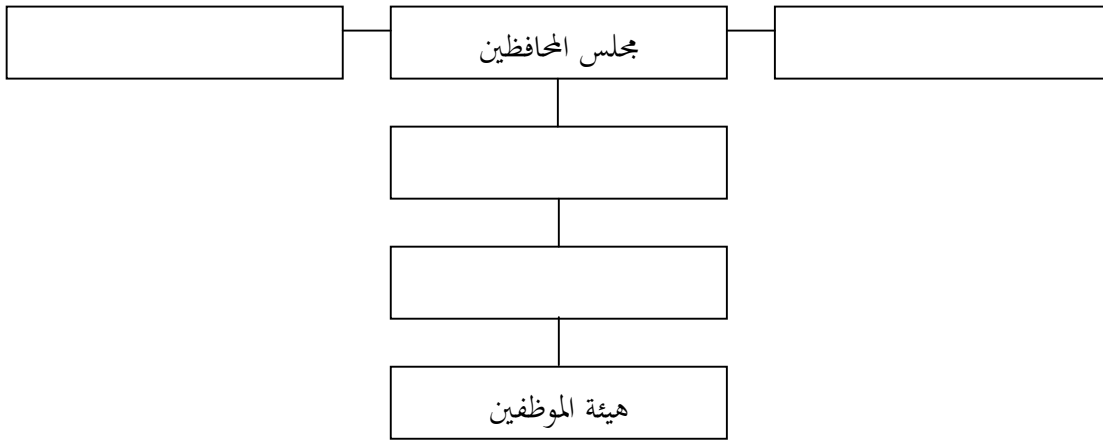
الحفاظ على ثبات أسعار صرف عملات الدول الأعضاء، و الثاني هو توفير قدر من المرونة بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة لإقتصاد البلد. غير أن عيب هذا النظام هو كيفية إقناع البلد العضو على إجراء تخفيضات في قيمة عملته و هي الحالة التي يطلبها الصندوق في حالة حدوث خلل أساسي؛

- توفير الثقة للدول الأعضاء :  
و إتاحة الفرصة إلى علاج الخلل في ميزان المدفوعات يساعد على توفير الثقة للدول الأعضاء، و هذا ما يجنب الدول إتخاذ أية إجراءات تقييدية من شأنها إلحاق اي اضرار إقتصادية بها او بغيرها من الدول.

## 2\_1-2- إدارة صندوق النقد الدولي :

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مدير عام و مجلس تنفيذي و مجلس محافظين و هو السلطة العليا في دول الأعضاء و ذلك بواقع محافظ و نائب محافظ لكل دولة عضو بالإضافة إلى ما سبق هيئة موظفين  
تسهر على حسن سير الصندوق، و فيما يلي مختلف مكونات الهيكل التنظيمي للصندوق :

### الشكل 1-1 : الهيكل التنظيمي المختصر لصندوق النقد الدولي



.2010/05/21

-تاريخ

[www.imf.org](http://www.imf.org)

:

## أولاً : مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من ممثلين لكافة الدول الأعضاء و يعتبر صاحب السلطة العليا لإتخاذ القرار داخل الصندوق، و يقوم كل عضو بتعيين محافظ و نائب للمحافظ ادة ما يجري إختيارهما من وزراء المالية أو محافظ

و يجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة في العام على شكل إجتماع سنوي دوري النقد الدولي.

و على الرغم من أن مجلس المحافظين هو أعلى سلطة في إتخاذ القرار، فإنه ية الأعمال اليومية، و يحتفظ لنفسه رسم الأطر العامة للسياسات الكبرى للصندوق.<sup>1</sup>

### ثانيا : المجلس التنفيذي

24 مل خمسة منهم لبلدان الخمسة المساهمة الكبرى إلى جانب 16 عضوا الباقين فيجري إنتخابهم من قبل مجموعات مقسمة تقسيما جغرافيا، و يجتمع المجلس التنفيذي بمعدل ثلاثة ايام في الاسبوع و عادة ما يكون الإجتماع على مدى اليوم بكامله. تجري في العاصمة واشنطن و يقوم الموظفون العاملون في الصندوق بإعداد كافة الوثائق و المواضيع التي تشكل أساس

### ثالثا : المدير العام

يعتبر داري لصندوق النقد الدولي - - صوت لأنه لا يمثل أي دولة، إلا في حالة تساوي الأصوات فإن صوته يكون مرجحا، و بإعتباره مديرا إداريا و رئيسا للمجلس التنفيذي للصندوق يجوز له أن يشارك في إجتماعات مجلس المحافظين تنفيذي بإختيار المدير الإداري لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، و لا يجوز أن يكون محافظا أو مديرا<sup>2</sup>.

### رابعا : هيئة الموظفين

مراعاة المعايير العليا للقدرة الية و التخصص الفني، و بعين الإعتبار لأهمية تجنيد الموظفين على أسس<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - العلاقات الإقتصادية و النظم النقدية الدولية-الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر- -2007- 88.

<sup>2</sup> -محمد عبد العزيز محمد-الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين-مرجع سبق ذكره- 63.

<sup>3</sup> -أحمد جامع-العلاقات الإقتصادية الدولية- - -1980- 305.

يقع على عاتقهم المسؤولية تجاه الصندوق، و يعتبر ما يقارب من ثلثي هؤلاء الموظفين متخصصا في الإقتصاد، و هؤلاء الموظفين مجندون من معظم الدول الأعضاء، و تقسم وظائف الصندوق إلى ثلاث و عشرين قسما و كل قسم من هذه الأقسام يرأسه مدير بإرسال القرارات التي يتخذها إلى المدير الإداري لإخاذ القرار النهائي بشأنها، و معظم هؤلاء الموظفين يعمل في واشنطن، و يوجد حوالي ثمانون مندوب مقيما مرسلين إلى الدول الأعضاء لتقديم المشورة و النصح في المسائل الإقتصادية، كما يوجد مكاتب للصندوق في باريس و طوكيو من أجل الإتصال المتبادل مع العالم الآخر للصندوق في روك و جونيف و ذلك لعمل إتصالات مع . و من الوظائف الاساسية لهؤلاء الموظفين اهم يقومون بتجهيز الوثائق التي و التي تقدم إلى مجلس

#### خامسا : اللجان

- و هي تساعد مجلس المحافظين في متابعة و توجيه نشاط الصندوق و هي :
- دراسة أية مقترحات لتعديل بنود إتفاقية الصندوق؛
  - و أنشئت بقرار من مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و مجلس محافظي البنك الدولي.<sup>1</sup>

#### 2\_2- الموارد و التصويت في صندوق النقد الدولي و حقوق السحب الخاصة :

من أجل أداء مهامه يجب أن يتوفر لصندوق النقد الدولي بعض الموارد، من بينها حصص الأعضاء و الإقتراض حيث أن لكل دولة عضو في الصندوق حصة في موارده، يتحدد على أساسها مجموع الاصوات التي يتمتع بها العضو. و نظرا لنقص السيولة الدولية التي لم تعد تلبي حاجة المعاملات الدولية، قام ندوق بخلق وحدة جديدة تحت تسمية حقوق السحب الخاصة.

#### 2\_2-1- موارد صندوق النقد الدولي :

يحصل صندوق النقد الدولي على الموارد المالية التي تمكنه من تحقيق أهدافه و تسيير أعماله من المصادر التالية :

**المصدر الأول :** بحيث تمتلك كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي حصة

الذي تكتتب فيه الدولة مساهمة في تكوين

موارد الصندوق المالية و التي تتيح له القيام بعملياته.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- عبد الرحمان الأسود- سياسات التعديل الهيكلي في البلدان النامية حتى مطلع التسعينات مع تجربة البلدان العربية- ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية- - -2000/2001- 108.

تساهم كل دولة عضو في الصندوق في تكوين موارده المالية من خلال دفع حصة معينة، و يجب أن تدفع الدولة العضو جزءا من حصتها في شكل ذهب أو دولارات أمريكية و الجزء الآخر و الأكبر يدفع في شكل عملة %25

10% من تلك القيمة في (25%)  
2.

أما الجزء الأكبر و هو نسبة 75% فيدفع بالعملة الوطنية للدولة العضو، و يجوز إستبدال ذلك بسند إذني غير قابل و بدون فوائد، أو بإلتزام مماثل و ذلك حتى يفي الصندوق بإلتزاماته الفعلية من المصروفات. بالذكر أن حصص الدول الأعضاء مقيمة حاليا بحقوق السحب الخاصة  
3.

و الهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة النسبي للبلد العضو في الإقتصاد العالمي، فكلما إزدادت بالمثل حصته في

الصندوق، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر إقتصاد في العالم إذ تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص و في المقابل فإن سيشل هي أصغر إقتصاد في العالم إذ تسهم بحصة مقدارها 0.004%.<sup>4</sup>

**المصدر الثاني :** هي الأرباح التي يجنيها الصندوق من عملياته لا شك أن الصندوق يحقق من خلال عملياته المكثفة التي يقوم بها منذ . و لا شك أيضا في أن تلك الأرباح تشكل رافدا مهما من روافد التمويل التي تضاف إلى إمكانيات الصندوق الأخرى في أداء عملياته و تحقيق الأهداف الرئيسية التي أوكلت مهمة تنفيذها إلى الصندوق.

**المصدر الثالث :** هو الإقتراض، أ و النظم التي تحدد صلاحيات الصندوق أن يقوم عند الضرورة بالإقتراض لدعم موارده المتاحة و إستخدامها عند الضرورة لمواجهة اي طارئ من شأنه ان يعمل على تهديد نظام

النقد الدولي . و يتمتع الصندوق بصلاحيه الإقتراض طبقا للإتفاقيتين التاليتين :

- للإقتراض : و هي إتفاقية تم التوصل إليها و إعتماها في عام 1962

مجموعة الدول الصناعية العشرة أو بنوكها المركزية بالإضافة إلى الإتحاد السويسري

- الإتفاقية الجديدة للإقتراض : و هذه الإتفاقية حديثة نسبيًا إذ نه جرى إستحداثها في عام 1998 أكبر و خمسة و عشر

اي تهديد للنظام النقدي الدولي

<sup>1</sup>- محمد عبد العزيز محمد-الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين-مرجع سبق ذكره- 105.

<sup>2</sup>- إبراهيم محمد الفار-سعر الصرف بين النظرية و التطبيق- - 1992- 146.

<sup>3</sup>- سامي عفيفي حاتم-التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم- - 1994- 176.

<sup>4</sup>- محمد مصطفى يونس-دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية- - 1995- 13.

، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي

46

## 2\_2-2- التصويت في صندوق النقد الدولي :

يتم التصويت في صندوق النقد الدولي بناء على نظام الأصوات الموزونة و نظرا إلى الطبيعة الإقتصادية للصندوق ولة في رأس مال الصندوق، فتعطى مزايا أكبر في التصويت للدول

التي تساهم بحصص أكبر في رأس المال.

ن كل عضو يمتلك مائتين و خمسين صوتا يضاف إليهم صوتا واحدا عن كل جزء من حصته مساويا لمائة ألف بمجرد قبول الدولة عضوا في الصندوق فإ

خمسين صوتا (250) و بعد تحديد حصتها فإنه يضاف إلى هذه الأصوات الأساسية صوتا عن كل مائة ألف (100000) 1.

$$V_i = 250 + \frac{1}{100000} \times P_i$$

أي أن عدد أصوات كل دولة يحسب وفق المعادلة التالية :  $V_i$  :  $P_i$  2. i

## 2\_2-3- حقوق السحب الخاصة :

بدأ صندوق النقد الدولي ممارسة نشاطه في ظل قاعدة الذهب و بموجب إتفاقية ' التي حددت أسس

نقدي الدولي، و لكن الإقتصاد الدولي تعرض في هذه الآونة لبعض اتغيرات الدولية البالغة الأهمية منها

1958

إزدهار الإقتصاد الأوربي

لصعوبات في الأسواق المالية، و أخيرا ظهور مشكلة التنمية في الدول الما 3.

و لعل المشكلة التي أدت بشكل مباشر إلى إنشاء حقوق السحب الخاصة

4. :

النقدية الدولية من ذهب و عملات قابلة للتحويل و التي تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية" 5.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز محمد-الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين-مرجع سبق ذكره - 88.

<sup>2</sup> محمد راتول-سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي التجربة الجزائرية- دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية فرع - - - 2000/1999 - 87.

<sup>3</sup> هشام متوي-نظام النقد الدولي و حقوق السحب الخاصة- - - 1970- 102.

<sup>4</sup> -السيولة النقدية الدولية و البلدان النامية- - - 1977- 85.

<sup>5</sup> -الإحتياجات الدولية و الأزمة الإقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الإقتصاد المصري-دار المستقبل العربي- - 2000 - 73.

و تجدر الإشارة إلى أن عجز ميزان المدفوعات يقتضي توافر التمويل الكافي اللازمة في هذا الشأن، و قد ظهرت مشكلة السيولة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية و بالتحديد في سنة 1951 ففي هذه الأثناء بدأ من الواضح أن الزيادة في معدل التجارة الدولية يفوق معدل زيادة السيولة الدولية  
جارة الدولية في سنة 1966 131 مليار دولار لم يبلغ حجم

## 22.2

و من الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة السيولة و الإكتناز، و إنخفاض نسبة الذهب إلى إجمالي مكونات السيولة الدولية من 15% في نهاية الخمسينات إلى 6% في 1965 ، و كذلك فقدان الثقة في الدولار الأمريكي نتيجة زيادة المعروض منه في الأسواق الأوربية و إتجاه الدول الأوربية لتحويله إلى ذهب، هذا كله أدى إلى نقص الأصول الاحتياطية الدولية

1 .

مما تجدر الإشارة إليه أن حدة مشكلة السيولة لم تكن كبيرة عندما كانت أوربا تعيد تعمير ما خربته الحرب و عندما كانت تعيد بناء جهازها الإنتاجي، ففي هذه الفترة كانت أوربا تحقق عجزا في موازين مدفوعاتها تجاه الولايات المتحدة، و لكن بعد ذلك و بعد منتصف الستينات تقريبا بدأت دول أوربا الغربية تحقق فائضا في و لم تكن مستعدة لقبول الدولار في تسوية هذا الفائض، يضاف إلى ذلك أن

و هو ما أدى إلى عجز موازين مدفوعاتها.

إذ أنه لم يتضمن آلية لتنظيم نمو الإحتياطيات من أجل تمويل التوسع في التجارة الدولية و تمويل التنمية، و كذلك أصبح هناك شعور عالمي بمشكلة السيولة الدولية، و بدأ تخوف البعض من أن يؤدي نقص السيولة الدولية إلى الحيلولة دون ية، في خضم هذه الظواهر و المتغيرات تقرر إنشاء أصل جديد من الأصول الإحتياطية الدولية تحت رعاية صندوق النقد الدولي يعرف بإسم حقوق المتغيرات 'Special Drawing Rights' .

: "أصل من الأصول النقدية الدولية الذي تم إنشاؤه

الدولي في سنة 1969 لزيادة الإحتياطيات الدولية و التي كانت تتمثل في الممتلكات الرسمية من الذهب " 2 .

إذ انها ليس لها كيان مادي و إنما هي مجرد قيود دفترية يجريها الصندوق بين الدول الأعضاء المشتركين في قسم حقوق السحب الخاصة، و هي كذلك أصل

<sup>1</sup> -حسين نجم الدين-تطور الإقتصاد الدولي و التنمية في ظل سيطرة الرأسمالية- 1999- 288.

<sup>2</sup>-Michael w.Keran-A Dialogue on Special Drawing Rights-Federal Reserve Bank of St-Louis Review-July1968-P5.



<sup>1</sup> كما أن حقوق السحب الخاصة التي تقيم على

تستخدم كوحدة حسابية لصندوق النقد الدولي و عدد من المنظمات الدولية الأخرى.

كانت قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة معروفة في شكل وزن محدد من الذهب الخالص و هو 0.888671 رام، أي ما يعادل القيمة الرسمية للدولار الأمريكي الذي كان معروفا في مقابل أوقية من الذهب المساوية خمسة و ثلاثين دولارا و ذلك حتى 18 ديسمبر 1971، و في الفترة ما بين 18 ديسمبر 1971 إلى في 1973 وصل سعر الأوقية من الذهب إلى 38 دولارا، ثم 42.22 دولارا للأوقية في الفترة من 12 1973 إلى 30 1973 و قد أدى هذا الإنخفاض في سعر الدولار و زيادة سعر أوقية الذهب الخالص في مقابل الدولار إلى أن ، مما أدى إلى صدور قرار

لصندوق في 13 1974 1.20635

<sup>2</sup> الإنهيار الكبير في سعر الدولار.

و في جويلية 1974 إتجه الصندوق إلى ربط قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة بمجموعة من العملات الأساسية في المدفوعات الدولية بدلا من ربطها بالذهب، فوفقا لهذا النظام الذي عرف بإسم سلة العملات عشر دولة رأسمالية متقدمة

إختيار هذه الدول إشتراط ألا يقل نصيب كل دولة من هذه الدول في الصادرات 1%

1968 إلى 1972 مع إعطاء كل عملة من هذه العملات وزنا مع أهميتها في هيكل المدفوعات الدولية.<sup>3</sup>

و في أول أبريل 1981

و هذه السلة إحتوت على عملات خمس دول فقط و هي الدول الأكثر أهمية في التجارة الد حسبت نسب عملات الدول التي تتكون منها وحدة حقوق السحب الخاصة حسب متوسط سعر صرف هذه هذه العملات على التوالي هي، الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الين الياباني، الفرنك الفرنسي الجنيه الإسترليني.

و أخيرا تجدر الإشارة إلى أنه 'ماسترتخت' لإقامة نظام النقد الأوربي و صدور اليورو الأوربي وضعه في التداول عام 1999 فإن السلة التي يستعملها الصندوق لتحديد قيمة وحدات السحب الخاصة قد جرى تعديلها لتصبح كالتالي :

### الجدول 1-2 : سلة العملات التي تدخل في وحدة حقوق السحب الخاصة

العملة	45
اليورو الأوربي	25

<sup>1</sup> -أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث- الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1978- 111.

<sup>2</sup> -إبراهيم محمد ا - السياسة التجارية الخارجية و مدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية- 1978-

<sup>3</sup>-John Williamson-The Failure of World Monetary Reform-Thomas Nelson and Sons Ltd-London-1977-P152.

19	الجنه الإسترياني
11	الين الياباني

: -العلاقات الإقتصادية و النظم النقدية الدولية-مرجع سبق ذكره- 151.

### 2\_3- العضوية في الصندوق و التسهيلات التي يمنحها و إجراءات التفاوض عليها :

إن العضوية في صندوق النقد الدولي ترتب  
التي تقع على عاتق الدولة بمجرد قبولها عضوا في الصندوق، و بناء على ذلك فإنه لا بد من توافر شروط معينة حتى  
يتم قبول الدولة كعضو في صندوق النقد الدولي، و يجب التفاوض على الإست

### 2\_3-1- العضوية في صندوق النقد الدولي :

يمكن تقسيم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى أعضاء أصليين و أعضاء غير أصليين أو  
منضمين، فالأعضاء الأصليين هم الدول الأعضاء الذين إشتراكوا في مؤتمر<sup>1</sup>  
31 ديسمبر سنة 1945.

الدولي على أن أعضاء الصندوق الأصليين هم أولئك الذين حضروا المؤتمر النقدي و المالي للأمم المتحدة و الذين  
31 ديسمبر 1945.<sup>1</sup>

و لكنه بعد أن تم مد مهلة العضوية بواسطة لجنة  
' إلى آخر ديسمبر سنة 1946 وصل عدد الأعضاء الأصليين إلى ثلاث و ثمانين دولة.  
الأعضاء المنضمون فهم الأعضاء الذين إنضموا إلى عضوية الصندوق بعد نهاية ديسمبر 1946 و هو التاريخ الذي  
' بتقريره و تعديل التاريخ الذي كان قد قرره مواد الميثاق.

2 و التي تقرر في صدرها أن العضوية تظل مفتوحة للدول الأخرى في أي وقت و طبقا للشروط  
التي يحددها مجلس المحافظين.  
- التقدم بطلب إلى صندوق النقد الدولي، حتى يمكن قبول عضوية الدولة لا بد أن تتقدم بطلب إلى الصندوق  
المعنية و المطلوبة من قبل الصندوق، و بعد أن يتم تقديم الطلب يقوم مجلس  
يرين التنفيذيين بفحصه و تقديم تقرير بشأنه و بعد ذلك يقوم بعرض كل الطلبات على مجلس

<sup>1</sup> -محمد عبد العزيز محمد-الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين-مرجع سبق ذكره- 44.

يقوم مجلس المحافظين بدوره في الب  
ي مجلس المحافظين بقبول عضوية الدولة طالبة  
يقوم مجلس المديرين التنفيذيين بعد مشورة الدولة طالبة العضوية بتقديم توصية إلى مجلس المحافظين بمبلغ الحصص و  
شكل أو كيفية دفع الإشتراك و كل الإشتراطات الأخرى  
مجلس المحافظين  
- يجب أن تكون

و على ذلك فإن على الصندوق أن يتأكد من أن الدولة طالبة العضوية هي بلد قادر على تولي شؤونه الدولية  
أنه بلد يستطيع أن يفي بالإلتزامات الواردة في بنود الإتفاقية، و ليس من الضروري أن يكون مقدم الط  
1

و عند إكتساب البلد صفة العضوية في صندوق النقد الدولي يجب عليه مراعاة بعض الإلتزامات هي :  
- أن تعلم الصندوق عن السعر الذي تحدده لعملتها بالنسبة للذهب و الدولار بمحتواه الذهبي بتاريخ  
1944/07/01

- تعديل سعر صرف العملة في حالة ظهور ضرورة ملحة كمعالجة عجز في ميزان  
المدفوعات، فإن موافقة الصندوق تتوقف على نسبة التعديل و ضرورته؛  
- يمنع الصندوق تخفيضات النقد التنافسية التي تستعمل كوسيلة لغزو الأسواق الخارجية؛  
- يجب أن يكون سعر التعادل الذي إختارته  
- تلتزم الدولة العضو بأن تقبل كهدف لسياستها النقدية تطبيق نظام حر في المدفوعات الخارجية، أي عدم فرض

## 2\_3-2- التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي :

دوق النقد الدولي مساعداته التمويلية بموجب مجموعة متنوعة من التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين  
لمواجهة إحتياجات البلدان الأعضاء، و تختلف المدة و شروط السداد و الإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب  
أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات و الظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني.  
الأعضاء من خلال مجموعة متنوعة من ال  
:

أولا : الشريحة الإحتياطية

ن الدولة التي تنضم إلى عضوية الصندوق يتعين عليها أن تدفع 25% دور الذهب في النظام النقدي الدولي، و يلاحظ أن للعضو وفق هذه الشريحة حق السحب في حدود هذه النسبة بدون أية شروط<sup>1</sup>.

### ثانيا : الشريحة الإئتمانية الأولى

و تمثل الشريحة الإئتمانية الأولى حق الدولة في السحب في حدود 25% يحتفظ به الصندوق من عملة العضو إلى 125% من حصته، و يجب على الدولة العضو الراغبة في السحب من هذه الشريحة أن تثبت في طلبها أن هناك حاجة في ميزان المدفوعات و يتم إعادة الدفع خلال فترة تتراوح بين ثلاث سنوات و ربع إلى خمس سنوات.<sup>2</sup>

### ثالثا : الشريحة الإئتمانية العليا

تقدم هذه الشريحة في حال كون البلد العضو ملتزما بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق، الذي يرى بأنه معقول يدخل في إطار سياسته العامة، و تتم عملية سحب الشرائح على أقسام ترتبط بدرجة الإلتزام بمحتويات البرنامج و معايير الأداء المطلوب، و تسدد المبالغ المحسوبة خلال فترة ما بين ثلاث و خمس سنوات.

### رابعا : ترتيبات الإستعداد الإئتماني

ض في الصندوق، و قد إستخدمت لأول مرة في عام 1952 هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل. و تمثل هذه الإتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، و يعتبر إتفاق الإستعداد الإئتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، و على مدى فترة تتراوح بين 12 18 شهرا في العادة، و بحد أقصى قانوني ثلاث ما يواجهه العضو من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان مدفوعاته.<sup>3</sup>

### خامسا : تسهيل الصندوق الممدد

و قد عرف هذا التسهيل في سنة 1974، و تعقد الترتيبات بموجب تسهيل الصندوق الممدد لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية، و هي مشكلات قد تستغرق تصحيحها فترة أطول مما

<sup>1</sup>- محمود يونس- إقتصاديات دولية- - 364-2000.

<sup>2</sup>- تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الإقتصادي في مصر-

الإستراتيجية- - 2001- 281.

<sup>3</sup>-Tony Killick-Imf Programmes in Developing Countries , Design and Impact -Overseas Development Institute-London-1995-P9.

يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الإقتصاد الكلي، و تضم السياسات الهيكلية المرتبطة بالإتفاقات الممددة تي تستهدف تحسين طريقة عمل الإقتصاد، مثل الإصلاحات الضريبية و إصلاحات القطاع المالي، و خصخصة المؤسسات العامة، و إجراءات تعزيز المرونة في أسواق العمل، و يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الإقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

#### سادسا : التسهيل الإحتياطي التكميلي

و قد أنشئ هذا التسهيل في سنة 1997 ليوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني من صعوبة إستثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ و مثير للإضطراب تتمثل مظهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. و تتراوح فترة السداد المتوقع وفق هذا التسهيل بين سنتين و سنتين و نصف.

#### سابعا : خطوط الإئتمان الطارئ

و قد أنشئ هذا التسهيل في سنة 1999 كخطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات إقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان الأسواق على نحو مفاجئ و مثير للإضطراب . تتراوح فترة السداد بين سنة و سنة و نصف.

#### ثامنا : تسهيل التمويل التعويضي

أنشأ الصندوق في عام 1963 تسهيل التمويل التعويضي لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعا أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيلة الصادرات.<sup>1</sup> بما في ذلك ما ينتج عن إنخفاض الأسعار، و في عام 1981 أضيف عنصر إضافي لمساعدة البلدان على مواجهة الإرتفاعات المؤقتة في تكاليف إستيراد الحبوب، تتراوح فترة السداد بين سنتين و ربع إلى أربع سنوات.

#### تاسعا : تسهيل النمو و الحد من الفقر

<sup>1</sup>- إسماعيل صبري عبد الله-إنهيار نظام بريتون وودز و دور الإمبريالية النقدية الأمريكية-بحث مقدم لمؤتمر الإقتصاديين المصريين-

و قد أنشئ هذا التسهيل في سنة 1999 التي تواجه مشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات. أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالمتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض و المنح التي الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض، و قد حل هذا التسهيل محل التمويل المعزز للتصحيح الهيكلي الذي كان قد أنشئ في سنة 1987 و الذي كان قد خلف بدوره تسهيل التصحيح الهيكلي<sup>1</sup>. تتراوح فترة السداد وفقا لهذا التسهيل بين خمس سنوات و نصف إلى عشر سنوات.

### عاشرا : مساعدة الطوارئ

و قد أنشئ هذا التسهيل في سنة 1962 لمساعدة الدول التي يتعرض ميزان مدفوعاتها لإضطراب مؤقت بسبب الطبيعية المفاجئة و غير المتوقعة، و قد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت منها لتوها، مثل إضطراب مدني أو صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في العمل بها او يتم إلغائها لعدم الحاجة إليها، و تتمثل هذه التسهيلات في الآتي :

بالإضافة إلى المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق على شكل تسهيلات ، يقوم أيضا بتقديم بعض المساعدات ، تتمثل هذه المساعدات فيما يلي :

(...)

- المساعدات الفنية المتعلقة بجمع الإحصاءات و تحسين دقتها؛

- تدريب و تكوين المسؤولين و الموظفين الرسميين.

### 2\_3-3- إجراءات التفاوض مع صندوق النقد الدولي :

. و في حالة ظهور إختلال جوهري في ميزان المدفوعات، فإن ذلك

<sup>1</sup> - دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية مع الإشارة للتجربة المصرية-دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير -

بطلب رسمي تعلن فيه عن رغبتها في طلب المساندة من الصندوق، و حينئذ يتم وضع مذكرة تفصيلية عن الوضع إلى إجراء لقاءات و مناقشات مع حكومة الدولة عبر بعثة تتكون من 4 إلى 6

. و يكون ضمن الوفد أيضا موظفون مختصون بشؤون البلد المعني. خلال فترة

من أسبوعين إلى ثلاث أسابيع يتم التعرف على الصعوبات و المشاكل التي يمكن أن تقف مقترح. و يتم بعد المناقشات مع حكومة البلد المعني الإتفاق على برامج للإصلاح الإقتصادي تحدد أهدافه بوضوح. و بعد الموافقة على البرنامج يقوم وزير مالية البلد بتقديم طلب رسمي يقدم فيه ما يصطلح على تسميته 'بخطاب<sup>1</sup> حيث يقدم إلى المد و يعرض في هذا الخطاب النقاط التالية :

- الخطوات و الإجراءات التي تنوي الدولة إتخاذها لإصلاح النظام الإقتصادي و الخلل الموجود

-

- السياسات المتوقعة تنفيذها خلال المدة التي يشملها البرنامج.

بعد هذا يتقدم رئيس البعثة بتقرير إلى المدير العام مرفقا 'بخطاب النوايا

البلد المعني. و بعدما يتأكد المدير العام من جدوى السياسة المدرجة في الطلب، يعد تقريرا يعرض على مجلس المدراء

الإستفادة من تسهيل التمويل الموجه لتسوية موازين المدفوعات، يتطلب مجموعة من

الشروط التي يفرضها الصندوق منها ما يلي<sup>2</sup>:

- ان لا تكون العملة التي يطلبها العضو عملة نادرة، و إذا كانت هذه العملة نادرة فإنها لن تكون محل معاملات مع

غير نادرة فإن الصندوق يقوم بمشاورات مع الدولة المعنية لسحب الحجم المطلوب من

. و يتوقف هذا السحب على مجموعة من العوامل منها درجة خطورة عجز ميزان المدفوعات لتلك

- تقديم مبررات قوية للإقتراض أو الإستفادة من التسهيلات،

- إتزام الدولة إتجاه مواد الصندوق، إذ يشترط أن لا تكون الدولة طالبة التسهيلات قد إرتكبت أية مخالفات لأحكام

ن إقتراضها يتم وفقا لأحكام و قواعد القانون

- عدم إستخدام الأموال المقترضة من الصندوق في أغراض أخرى غير الأغراض التي إقتضت من أجلها

- تعهد و إتزام الدولة بإعادة شراء عملاتها و العملات الحرة التي قامت بشرائها اي تسديد القرض حسب المواعيد

حافظ الصندوق على رأس ماله، و تمكين الدول الأخرى أيضا من الإستفادة، إضافة إلى توفير الحافز

للدولة على إجراء التعديلات المطلوبة و العودة إلى التوازن بسرعة.

<sup>1</sup>- محمد راتول- سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي التجربة الجزائرية-مرجع سبق ذكره- 96.

<sup>2</sup>- سياسات و تخطيط التجارة الخارجية- رجع سبق ذكره- 330.

**3\_ البنك الدولي للإنشاء و التعمير :**

هو المؤسسة الثانية التي أنشأت وفقا لإتفاقية<sup>1</sup> ، 1944 و هو يمثل الركن الثاني في النظام الإقتصادي العالمي، و المشرف بالتحديد على النظام المالي الدولي، و يعتبر من أهم المؤسسات الدولية العاملة في مجال التمويل الدولي.

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه:<sup>1</sup>

" إدارة النظام المالي الدولي

و الإستثمارات و سياسات التعديل الهيكلي و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الإئتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الإقتراض من الأسواق المالية، حيث أن "

تم الإتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في جويلية 1944 و عقد الإجتماع الإفتتاحي لمحافظة البنك في الفترة 8 إلى 14 1946 في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية، و بدأ رسميا أعماله في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 1946 186 .

**3\_1- أهداف البنك الدولي و هيكله الإداري :**

من بين الأهداف التي كانت تسعى إليها إتفاقية<sup>2</sup> هي إقامة تنظيم دولي يوكل إليه تنظيم العلاقات المالية الدولية، في هذا الجزء من بحثنا سوف نتطرق لأهداف البنك الدولي و .

**3\_1-1- أهداف البنك الدولي :**

يتحدد الغرض من إنشاء البنك من خلال النقاط التالية:<sup>2</sup>

- المساعدة على تعمير و تنمية الدول الأعضاء بتوفير رؤوس الأموال لإستثمارها للأغراض الإنتاجية بما في ذلك بناء و تحويل الإنتاج إلى حاجات السلم و تشجيع تنمية

الإمكانيات و الموارد الإنتاجية في البلدان المختلفة

- عن طريق الضمانات و المساهمة في القروض و الإستثمارات الأخرى التي يقوم بها الافراد، و سد النقص في الإستثمار الخاص إذا ما تعذر الحصول عليه بشروط مناسبة

<sup>1</sup> - إقتصاديات النقود و البنوك للأساسيات و المستحدثات - - 2007- 364.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب-الإقتصاد الدولي- - 1988- 291.



-

بتشجيع الإستثمار الدولي لتنمية موارد البلدان الأعضاء الإنتاجية، و بالتالي

- تنظيم القروض التي يقدمها البنك أو التي يضمنها بحيث تكون الأولوية للمشروعات الأكثر نفعا و الأشد

- دارة عمليات البنك مع مراعاة ما للإستثمار من أثر على النشاط الإقتصادي في الدول الأعضاء و المساعدة في مباشرة على الإنتقال تدريجيا من إقتصاديات الحرب إلى إقتصاديات السلم.

إضافة إلى الأهداف التي جاءت في بنك أصبح يقوم بتقديم المعونات الفنية للدول الأعضاء

إضافة إلى ما تقدمه بعثات البنك إلى مختلف الدول من تقارير عن الأحوال الإقتصادية

سواء بمناسبة المفاوضات الخاصة بتقديم القروض أو بناء على طلب خاص من الدولة، فإنه ي

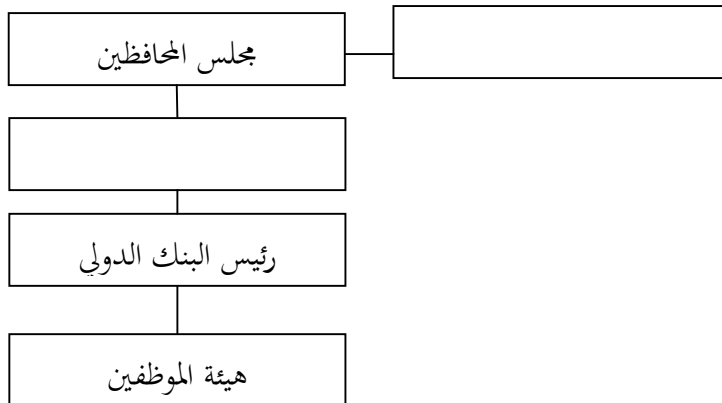
... إلخ.

### 3\_1-2- الهيكل الإداري للبنك الدولي :

يتفق الهيكل التنظيمي في البنك الدولي إلى حد كبير مع الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي،

بالمهام التي يعهد البنك بها إليهم مجلس المح

### الشكل 1-2 : الهيكل التنظيمي المختصر للبنك الدولي



: من إعداد الطالب بالإعتماد على الموقع [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

### أولا : مجلس المحافظين

في البنك الدولي بتعيين محافظ و نائب له لمدة خمس سنوات و ذلك لتمثيلها في إجتماعات مجلس المحافظين التي تعقد كل عام، و التي لا تصح إلا بحضور المحافظين الذين يمثلون<sup>1</sup> .  
و غالبا ما يكون هذا المحافظ من الشخصيات الإقتصادية المهمة في الدولة كوزير المالية أو محافظ البنك المركزي أو غيرها ممن يشغل مناصبا مكافئا لهما في الدولة. و قد جرى العرف على أن يجتمع مجلس محافظي البنك مرتين في مقرر<sup>2</sup> .

### ثانيا : المجلس التنفيذي

لتنفيذي من أربعة و عشرين مديرا، يتولى الدول الأعضاء الخمسة الذين يمتلكون أكبر عدد من الأسهم تعيين خمسة من المديرين التنفيذيين. تتخاب المديرين الآخرين بواسطة محافظي الدول الأخرى الأعضاء في البنك.  
عندما يكون المدير التنفيذي الأساسي حاضرا لا يجوز له التصويت و إن كان من الجائز حضوره إجتماعات مجلس<sup>3</sup> .

### ثالثا : رئيس البنك الدولي و هيئة الموظفين

رئيس البنك الدولي و يخضع لنظام الموظفين الدوليين بإعتباره موظفا دوليا<sup>4</sup> .  
بذلك يسعى لتحقيق الأهداف التي نصت عليها إتفاقية البنك الدولي، حيث يكرس كل وقته لتحقيقها  
آخر حتى إنتهاء فترة رئاسته. ينتخب من طرف المديرين التنفيذيين لمدة خمسة سنوات و ليس له  
و يلاحظ أن الرئيس يخضع في إختياره لموظفيه لأهمية ضمان المقاييس و المعايير العليا للكفاءة و القدرة  
التقنية، و النظر بعين الإعتبار لأهمية تجنيد الموظفين على أسس جغرافية بقدر الإمكان.

<sup>1</sup>- محمد سمير الشرفاوي- منظمات التجارة الدولية و التمويل الدولي - - 1999- 172.

<sup>2</sup>- السيد عبد المولى- محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية - - 2001- 284.

<sup>3</sup>-IBRD-Articles of Agreement-Article 5 Section 4.

<sup>4</sup>-الموظف الدولي : هو كل شخص مكلف بضمان سير منظمة دولية، ذلك أن نشاطه المهني مكرس لهدف دولي و هو تحقيق هدف هذه . و يخضع لنظام قانوني خاص يضمن قيامه بمهامه على أكمل وجه ، فهو بذلك تابع لإدارة دولية مرتبطة بجميع الدول الأعضاء.

## رابعاً : المجلس الإستشاري

يتكون المجلس الإستشاري طبقاً لنص إتفاقية البنك الدولي من عدد لا يقل عن سبعة اشخاص بواسطة مجلس المحافظين لمدة سنتين يمكن تجدد  
 لجان إستشارية في النواحي البنكية  
 و التجارية و الصناعية و العمالية و الزراعية و جميع النواحي التي يهتم بها البنك<sup>1</sup>.  
 و يختص المجلس الإستشاري بتقديم المشورة للبنك في النواحي التي  
 تمثل البنك في إتفاقيات التعاون مع المنظمات الأخرى، و تقديم النصح في المسائل  
 المتعلقة بحسن الإدارة .

## 3\_2- مصادر التمويل و العضوية في البنك الدولي :

لكي يستطيع البنك الدولي الإهتمام بالمنوطة به يجب أن يوفر لنفسه الأموال اللازمة.

يجب .

## 3\_2-1- مصادر تمويل البنك الدولي :

يجمع البنك أمواله التي يستعملها في عملياته التمويلية من مجموعة من المصادر هي :

## أولاً : إكتتاب الدول الأعضاء في رأس المال

يعتبر المصدر الأول لرأس مال البنك الدولي، و نسجل هنا قيمة الإ  
 إلى سنة 1976 30861 و بعد ثلاثين سنة و هذا بعدما كانت تقدر في  
 1946 أي أربعة أمثال تاريخ بداية النشاط، حتى وصلت 165589 إلى 1993  
 ثم س 1994 1995 على التوالي مقدار 170003 176438<sup>2</sup>.  
 فما حصل من قيمة الإكتتاب في 1995/06/30 10%  
 17643.8 مليون دولار، أما النسبة المتبقية و التي تمثل 90% 158794.2  
 البنك الدولي فهو جزء من أصول البنك التي يطلبها عند الحاجة، كما يقتضي الأمر أن تكون المطلوبات من

<sup>1</sup>-IBRD-Articles of Agreement-Article 5 Section 6.

<sup>2</sup>-العلاقات الإقتصادية و النظم النقدية الدولية-مرجع سبق ذكره- 91.

الإكتتاب الغير مدفوعة على وتيرة واحدة. لكن إلتزامات الدول الأعضاء في السداد مستقلة عن بعضها البعض أي إن إخفاق أية دولة في تسديد نصيبها لا يعذر .

فإذا كان المبلغ الذي يتلقاه البنك الدولي غير كافي لمواجهة إلتزاماته التي تم طلب الدفع من أجلها، فله أن يجري المزيد من طلبات الدفع المتعاقبة إلى أن يصبح المبلغ المطلوب كافيا لمواجهة إلتزاماته.<sup>1</sup> و تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي عبر مراحل نشاطه لم يضطر إلى طلب الدفع للجزء الغير مدفوع من الإكتتاب في رأس ماله.

إتفاقية البنك الدولي تلزم هذه الدولة بدفع مبلغا إضافيا للبنك الدولي بعملتها الخاصة . إذ على قيمة حيازته من هذه العملة المقومة بالدولار الأمريكي، أما إذا رفعت الدولة من قيمة عملتها بطلب من البنك الدولي في هذه

### ثانيا : الأرباح المحققة من عمليات التمويل و إدارة الأموال

يحقق البنك الدولي للإنشاء و التعمير أرباحا طائلة

المعروف جيدا أن البنك يقوم عند قيامه بالإقراض للدول الأعضاء بالتدقيق جيدا في أسعار الفائدة التي يشترطها على منح القرض، و دائما ما تكون أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك اعلى بمامش مريح فوق التكلفة التي يدفعها عند الإقتراض من المصادر الخارجية، و بخاصة إذا ما كانت القروض المطلوبة تتسم بطول الأجل، كما أنه دائم القيام بتصحيح أسعار الفائدة على القروض الحديثة لتلائم مع الإتجاه السائد في الأسواق العالمية و لا شك في أن هذه لسياسات و الحرص الكبير للبنك على تنمية موارده المالية قد أدت إلى تحقيق أرباح سنوية بإستمرار

### ثالثا : بيع السندات في الأسواق العالمية

ن البنك بحجمه الكبير أكبر مؤسسة تمويلية في العالم التي يقوم به و خاصة الفقيرة و النامية التي تشكل ثلثي مجموع سكان العالم، لا يستطيع الإعتماد على إكتتابات الدول الأعضاء في رأس المال للقيام بواجباته على الوجه الأكمل، و و قد مكنته السمعة الممتازة التي يتمتع بها بإعتباره مؤسسة مملوكة لكافة حكومات سياسات و هيمنته في مجال التمويل و الإقراض مكنته من إستغلال هذه السمعة لإصدار فمنها ما هو قصير الأجل و منها ما هو متوسط أو طويل الأجل، و يتم بيع هذه السندات إما للحكومات مباشرة او إلى مؤسساتها و

<sup>1</sup>-دحماني رشيد- دور البنك الدولي في تمويل التنمية حالة الجزائر - ماجستير - - 2000/1999 - 29.

الإستثمار، و تقوم معظم حكومات العالم بشراء هذه السندات إما لأغراض إستثمارية أو

1 .

مالها

#### رابعا : الإقتراض من الحكومات و المؤسسات المالية العامة و الخاصة

يعتمد البنك الدولي بصورة كبيرة على الإقتراض من كافة المصادر المتاحة لتنمية موارده المالية التي تمكنه من تحسين أدائه التمويلي و تقديم خدماته المتشعبة

المتاحة أمامه للإقتراض، و هذا راجع إلى حالة الوهن التي أصابت إقتصاديات دول أوربا الغربية بعد الحرب العالمية 1950 في طرق أبواب تلك الدول و الإقتراض من أسواقها المالية بعد أن بدأت تتعافى

من الاضرار التي الحقتها بها الحرب و إقترض البنك من الأسواق المالية في ألمانيا ، و كان البنك حريصا على أن يتجه إلى أسواق الدول التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها، ثم إتجه في الستينيات إلى أسواق اليابان و في السبعينيات إلى دول بحيث أن أغلب عمليات الإقتراض كانت تتم بالعملات التي تحظى بقوة ملموسة في أسواق أسعار

و كان هناك على الدوام مصدران رئيسيان لعمليات الإقتراض التي يجريها البنك الدولي للإنشاء و التعمير أولهما الإتجاه مباشرة إلى حكومات الدول الأعضاء في البنك أو من البنوك و الهيئات الإستثمارية و كذلك المستثمرين الخواص يشكل الجزء الأكبر من إقتراض الب .

#### 3\_2-2- العضوية في البنك الدولي :

ترتب و هو ما يؤدي بنا إلى القول أنه يجب أن تتوفر عدة شروط لإكتساب العضوية في البنك الدولي. و لكي يتم قبول عضوية الدولة فلا بد أن تتقدم بطلب إلى البنك ه كافة البيانات المطلوبة و يتم عرض الطلب على مجلس المديرين التنفيذيين لمناقشته و إصدار رأي بشأنه و عرضه على مجلس المحافظين الذي يقوم بدوره في تقدير إمكانية قبول عضوية الدولة و تحديد مساهمتها في رأسمال 2 .

إلا أنه يشترط شرطين أساسيين في البنك الدولي هما :

- يجب أن تكون تقتصر عضوية البنك على الدول كاملة السيادة، إذ يعتبر البنك الدولي مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة مما يترتب عليه وجوب توافر هذا الشرط و إن كان لا يشترط للعضوية في البنك أن تكون الدولة عضوا في الأمم المتحدة. و يترتب على ذلك أن الدول الناقصة السيادة أو المستعمرات لا يمكن أن تكون عضوا في البنك الدولي

1- العلاقات الإقتصادية و النظم النقدية الدولية-مرجع سبق ذكره- 93 94.

2- لمع عبد الغفار نجم-الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء و التعمير-الهيئة المصرية العامة للكتاب- 1976- 78.

- يجب أن تكون الدولة عضواً في صندوق النقد الدولي، إن عضوية صندوق النقد الدولي هي الشرط الرئيسي للعضوية في البنك الدولي. وق ان يتأكد ان الدولة طالبة العضوية هي دولة قادرة على تولى شئونها الدولية و الإيفاء بالإلتزامات الواردة في بنود الإتفاقية.<sup>1</sup>

### 3\_3- القروض التي يمنحها البنك الدولي، شروطها، و مراحل تمويل المشاريع :

إن السياسة الإقراضية للبنك الدولي تقوم على منح الدول الأعضاء قروض متوسطة و طويلة الأجل، توجه هذه القروض خاصة للدول النامية بعد الإنتهاء من إعادة بناء و تنمية الدول المتقدمة، و تغطي قروض البنك الدولي عموماً بفترة سماح قدرها خمس سنوات و يتم إستردادها على 15 إلى 20 سنة، و يلاحظ أن إقراض البنك الدولي بالشروط التجارية أم بشروط ميسرة فإن معظم الإقراض يكون لإقامة المشروعات و القليل منه حوالي الربع يمول برامج التعديل الهيكلي.

### 3\_3-1- القروض التي يمنحها البنك الدولي :

أهم القروض التي يقدمها البنك هي :

#### أولاً : قروض المشروعات<sup>2</sup>

ري أو محطة توليد كهرباء... إلخ، و تستحوذ هذه القروض على مساحة واسعة من النشاط الإقراضي للبنك، و عادة ما تخضع هذه القروض إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته مثل لى شرط الحد الأدنى المطلوب من العائد على رأس المال المستثمر في الم .

#### ثانياً : قروض البرامج

تمنح هذه القروض لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي ليتناول عدة مشروعات، أو لتخفيف الإختناقات - في العملة الأجنبية، أو لتمويل الواردات من المواد الأولية لصناعة معينة أو عدة صناعات، و تقتضي إتفاقية البنك بأن قروض البرامج لا تعطى إلا في ظروف إستثنائية، حيث أنها لا تزيد في اي سنة من السنوات عن 10% مجموع قروض البنك.<sup>3</sup>

#### ثالثاً : قروض التعديل الهيكلي

<sup>1</sup> - المنظمات الدولية المتخصصة - مرجع سبق ذكره - 143.

<sup>2</sup> - جمال جويدان الجمل - الأسواق المالية و النقدية - - 2002 - 104 105.

<sup>3</sup> - سماي علي - مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الإقتصادي العالمي - أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع نقود و مالية -

البنك الدولي هذا النوع من القروض في بداية عام 1980 أصدر البنك في ماي 1980 لمزمين لتقدم هذه القروض و هي :

- ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب إحتوائه سريعا؛
- جانب الحكومة و إستعدادها لتنفيذ برنامج للتعديل الهيكلي خلال فترة زمنية معينة.

#### رابعا : قروض التعديل القطاعي

و هي تختلف عن القروض السابقة بوصفها

ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة، و بالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالنطاق

إذا كان البنك يقوم بدوره عن طريق التمويل فإنه لا يقل أهمية عن ذلك ما تتضمنه هذه القروض من شروط للسياسة الإقتصادية، فقروض البنك و خاصة تلك المتعلقة بالتعديل الهيكلي إنما هي قروض لضمان إقتصادية بأكثر ما هي قروض لتنفيذ مشروعات معينة، و قد إتجه البنك ليكون مصدرا للمعرفة و تقديم النصح بأكثر لتوفير الموارد المالية.

لقد تغيرت فلسفة البنك الإقتصادية مع الزمن، فالبنك يدعو في الفترة الاخيرة و منذ نهاية الثمانينات إلى تشجيع دور القطاع الخاص و تقليص دور الدولة و الإهتمام بصناعات التصدير.

#### 3\_3-2- الشروط التي يفرضها البنك لمنح القروض :

تستخدم موارد البنك في الإقراض متوسط و طويل الأجل، و منح المساعدات المالية في مجالات عديدة، غير أنه بإستحداث قروض التعديل الهيكلي التي ترتبط ببرامج إصلاح إقتصاديات الدول التي تعاني من مشاكل مزمنة في توسعت مجالات إستخدام موارده، و عموما فإن البنك الدولي يوظف موارده في قروض يقدمها إلى حكومات الدول الأعضاء أو لأحد فروعها أو لهيئات أخرى بضمان الدولة العضو التي تتبعها هذه الهيئات و هذا وفق مجموعة من الشروط الشائعة منها ما يلي :<sup>1</sup>

- بين و محدد، إلا في حالات إستثنائية حيث يقدم قروضا عامة لتمويل هيئة

- ينبغي أن يتحقق البنك من عجز المقترض عن الحصول على ما يلزمه عن طريق مصادر أخرى و لا سيما من
- يتحقق من فائدة المشروعات المطلوب تمويلها و أولويتها بالنسبة لغيرها

<sup>1</sup> - محمد راتول- سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي التجربة الجزائرية-مرجع سبق ذكره - 100.

- ينبغي أن يفحص الإمكانات الفنية و الاقتصادية لتنفيذ المشروع و خاصة مدى الربحية المالية، و إن كان يستطيع صرف النظر عن هذا الشرط إذا كان الأمر يتعلق بإستثمارات أساسية ليس من طبيعتها تحقيق
- ان يتحقق من مقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن القروض.

### 3\_3-3- مراحل تمويل البنك لمشاريع الدول الأعضاء :

عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي، بعدة مراحل يبذل فيها الكثير من الوقت و الجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى نفع المشروع للإقتصاد الوطني للبنك، و هذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي:<sup>1</sup>

- **مرحلة إختيار المشروع :** و تكون نقطة البداية في الدولة المقترضة نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة، و تعتقد أن إسهام البنك الدولي فيها سيؤدي إلى تحقيق المشروع لأهدافه، و تتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطالب فيه تمويل المشروع، و يرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية لتبين معالم ل بياناته و دراسة الجدوى المبدئية التي تكون في أغلب

- **مرحلة إعداد المشروع :** حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم إختياره مع الإشارة إلى أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عادة قد تمت بالفعل من خلال بيوت خبرة

- **مرحلة تحليل المشروع و تقييمه من طرف البنك الدولي :**

للإقتصاد الوطني و بالتالي ما إذا كان صالحا لتمويل البنك أم غير صالح، و في ضوء ما توفر من معلو خبراء البنك بحساب عائد المشروع أي النفع الصافي الذي يدره الإستثمار (إفترضى) و هذا العائد يسمى بمعدل العائد الداخلي، يقارن بسعر فائدة الإقتراض للمشروع و سعر الفائدة في و البنك الدولي

يقبل عائده عن 12 إلى 15 في المائة تقريبا؛

- **مرحلة المفاوضات :** تبدأ متى إقتنع البنك بجدوى و جدارة المشروع الذي يتم الإتفاق على تمويله، و تجري مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل الحكومة المعنية في تنفيذ المشروع بسرعة، و قد تتضمن الشروط بعض الإلتزامات الأخرى المشروطة، و التي تختلف من

تحسين تحصيل الإيرادات و محاولة تقليل التيار الضائع... إلخ؛

- **مرحلة التنفيذ و الإشراف :** يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة شرف على تنفيذ المشروع في مراحل المختلفة التي قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر، و بعد إتمام بناء المشروع يصبر البنك على إعادة تقييم المشروع من

<sup>1</sup>- إقتصاديات النقود و البنوك للأساسيات و المستحدثات-مرجع سبق ذكره- 372 373.

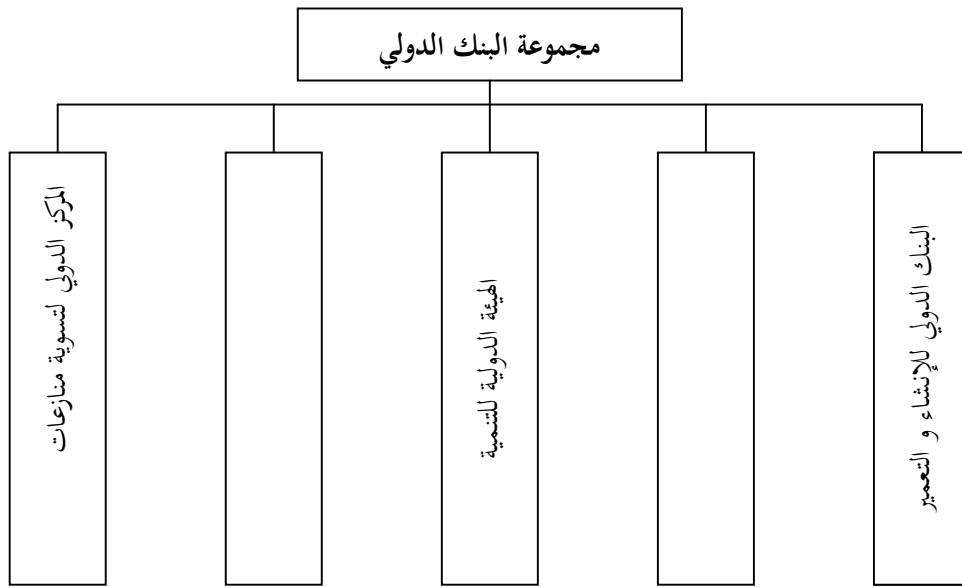


و يهدف هذا التقرير إلى التعرف على نواحي الضعف في التنفيذ، و مقارنة إقتصاديات المشروع بعد إنتهاء بنائه بما كان متوقعا منه قبل البدء في تنفيذه، و هنا أيضا يحسب

### 3\_4- مجموعة البنك الدولي :

لقد تم إنشاء عدة مؤسسات تابعة للبنك الدولي و تساعده في بعض نواحي التمويل تدعى هذه المؤسسات مجتمعة مع البنك الدولي مجموعة البنك الدولي :

#### الشكل 1-3 : مجموعة البنك الدولي



تاريخ [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org) - 2010/05/21 :

### 3\_4-1- مؤسسة التمويل الدولية :

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية إحدى المؤسسات التابعة للبنك الدولي، تم إنشاؤها سنة 1956

المساعدة على تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية عن طريق الإستثمار في

: بتقديم قروض طويلة الاجل تتراوح مدتها بين 5 و 15

معها، كما تعمل هذه المؤسسة في تعبئة رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية لأغراض

الأعضاء في 175 دولة عضو، كما تعتبر المؤسسة و البنك كيانين منفصلين من الناحية القانونية و المالية، إذ

للمؤسسة جهاز موظفيها الخاص المعني بالعمليات و الشؤون القانونية، و لكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشؤون

الإدارية و الخدمات الأخرى، في حين تتكون مصادر رأس م

المنشآت التي تشرف عليها، بالإضافة إلى مدخرات الأفراد و الهيئات.

و فيما يلي حصر لأهم الخدمات التي توفرها المؤسسة :<sup>1</sup>

- المساعدة في تمويل و تأسيس و تحسين و توسيع المشروعات الإنتاجية الخاصة  
ستثمرين في
- تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل من فرص الإستثمار و رأس المال المحلي و الأجنبي و الخبرة الفنية
- سواء كان محليا أو أجنبيا نحو تلك
- نة في الدول الأعضاء في المؤسسة؛
- تقدم المؤسسة قروضا بأسعار فائدة تعكس تلك الأسعار السائدة في أسواق المال ال  
المخاطر التي يتضمنها المشروع الممول.

### 3\_4-2- الهيئة الدولية للتنمية :

- الهيئة الدولية للتنمية نتيجة للضغوط التي مارستها الدول الفقيرة، و إلحاحها في المطالبة بتيسيرات خاصة  
لمشروعات المتعلقة بالتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و قد كان ذلك من أهم الموضوعات التي تناولها مجلس  
محافظي البنك الدولي للإنشاء و التعمير خلال إجتماعه في نيودلهي عام 1959، و تم توقيع ميثاق هذه الهيئة في  
1960 | أو كنتيجة إستحدثت هذه الهيئة كمؤسسة تابعة للبنك الدولي بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية  
و رفع مستويات المعيشة في الدول النامية و إتخذت لها مقرا في مدينة واشنطن.
- تهتم الهيئة بتمويل مشروعات البنية الاساسية و المرافق في الدول الأقل نموا بتقديم قروض  
أكثر يسرا من القروض المقدمة من البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و ذلك وفقا ل معينة، يتعين توافرها في  
الدول المقترضة من أهمها :
- إنخفاض الدخل الفردي السنوي إلى 865 كان المعدل في بداية نشاط الهيئة 375

- توفر الإستقرار السياسي و الإقتصادي في الدول المقترضة، فضلا عن الرغبة الجادة في تحقيق التنمية الإقتصادية  
الإجتماعية الداخلية و عدم تورطها في مشكلات و صراعات سياسية دولية
  - معانات الدولة من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات، على نحو يحد من قدرتها على الإقتراض الخارجي  
بالشروط التجارية، أو وفقا للقواعد التي يضعها البنك الدولي للإنشاء و التعمير و غيره من مؤسسات التمويل
- 2.

### 3\_4-3- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار :

<sup>1</sup>- سماي علي-مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الإقتصادي العالمي الجديد-مرجع سبق ذكره- 85.

<sup>2</sup>-يونس أحمد البطريق-السياسات الدولية في المالية العامة- - -2004/2003- 59.

تم إنشاء وكالة ضمان الإستثمار متعدد الأطراف في سنة 1988 عضو من أعضاء مجموعة البنك الدولي  
الأجنبي المباشر في الإقتصاديات الناشئة لتحسين المعيشة و تقليل  
الغير تجارية

1.

الغير تجارية :

- تحويل العملة، تقوم الوكالة بحماية الخسارة التي تنشأ من عجز المستثمر عن تحويل العملة المحلية سواء أكانت رأس مال أو فائدة أو أملاك أو أي تحويلات أخرى إلى الإستبدال لعملة أجنبية و التحويل

- التي من الممكن أن تحدث أثرا في تجريد أو حرمان مالك الضمان من سيطرته أو منفعته الأساسية من إستثماره

- لتعاقد، يغطي الضمان أيضا الخسارة التي تنشأ من إنتهاك الحكومة المضيفة بالتزاماتها التعاقدية مع

### 3\_4-4- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار :

تم إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار بموجب إتفاقية دولية في واشنطن بتاريخ 18 1965 هذا المركز يعد أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي يقدم خدمات التوفيق و التحكيم في المنازعات القانونية بين دولة :

- أن ينشأ النزاع القانوني بين دولة متعاقدة و بين أحد المستثمرين من رعايا دولة أخرى متعاقدة؛  
- أن يوافق طرفا النزاع على تقديم طلب فض النزاع إلى المركز، فإذا وافق الطرفان على ذلك فلا يجوز لأحدهما منفردا

2: تتلخص وظائف و مهام مجموعة البنك الدولي في وضعها الحالي في الجوانب

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع و برامج التنمية

- و التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305

<sup>1</sup>- محمد عبد العزيز محمد-الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين-مرجع سبق ذكره- 202.

<sup>2</sup>-إقتصاديات النقود و البنوك للأساسيات و المستحدثات-مرجع سبق ذكره- 367.

- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدو
- 
- 
- محطات توليد الكهرباء و السكك الحديدية و الطرق؛
- و إصلاح البيئة الإقتصادية التي

### خلاصة الفصل الأول

' تعتبر حجر الأساس لباء النظام النقدي و المالي الدولي، إذ تمخض عليها إنشاء أعظم مؤسساتين نقدية و مالية على المستوى الدولي، أولهما صندوق النقد الدولي في مجال النقد، حيث يسهر على إستقرار لي في ميدان العلاقات النقدية

لمعالجة الإختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، و ثانيهما هو البنك الدولي للإنشاء و التعمير في المجال المالي، حيث يسهر هو كذلك على المساعدة على تعمير الدول الاعضاء و تشجيع لإستثمارات الأجنبية، و له دور تمويلي إذ يمول الدول الأعضاء بالقروض اللازمة لتحقيق نسب نمو معتبرة.

—صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير - يقومان بمنح قروض بالنسبة للأول قصيرة لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات و الثاني لتمويل بعض المشاريع في الدول

’ و لقد أسهم في بناء النظام النقدي و المالي الدولي كل من المفكرين الإقتصاديين البريطاني ’  
 ’ ’ ’ ’ ’ في مؤتمر ’ .

، كان الهدف من إنشائهما في البداية هو

إعطاء يد العون للدول التي خرجت من الحرب العالمية الثانية مدمرة الإقتصاد، و بعد إستعادة هذه الدول عافيتها قاما  
 بالتوجه إلى عمليات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية، عن طريق سياسات

## تمهيد

بعد ما إنعقاد مؤتمر 'بريتون وودز' و المالي الدولي، ألا و هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و كان الهدف الرئيسي من في بداية عملهما بعد تعافي ه ه الدول من الأضرار التي لحقتها من الحرب العالمية الثانية، و مطلع الثمانينيات من القرن الماضي حيث تزامنت هذه - إلى طريق آخر هو مساعدة الدول النامية على

التكيف و إندماجها في الإقتصاد العالمي هذه السياسات تدعى بـسياسات التكيف

كغيرها من دول إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية بعد أزمة البترول لسنة 1986 و المضاعفات التي أسفرت على الإقتصاد الجزائري معالجة الإختلالات الداخلية و الخارجية التي كانت تتخبط فيها في الم له ، و كانت في طيات ه ه السياسات أربع

الأخير الهيكلي 1989 1998.

**1\_ ماهية سياسات التكيف الإقتصادي :**

خيرين من القرن الماضي تحولات عميقة

التمويل الدولي، و هذا بعد أعقاب تفجر أزمة المديونية الخارجية للدول النامية في سنة 1982 و الكبير في حجم القروض التجارية، إضافة إلى ذلك أزمة البترول لسنة 1986، و إنخفاض سعر صرف الأريكي في الأسواق المالية العالمية، إزاء هذه الأحداث بدأ يتبلور لدى المؤسسات النقدية و المالية الدولية إتجاه تحولات في إقتصاداتها نخرجها من الإختلال ا

**1\_1- مفهوم و مبادئ سياسات التكيف الإقتصادي :**

تعتبر سياسات التكيف الإقتصادي

بتفجر أزمة المديونية الخارجية التي إجتاحت البلدان النامية منذ عام 1982 ثم بعض دول اللاتينية و إفريقيا خصوصا، إضافة إلى دول من آسيا

**1\_1-1- مفهوم سياسات التكيف الإقتصادي :**

التعديل الهيكلي - :

جاءات و التدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال

)

( المحلي الإجمالي )

، و تكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد

تعديلات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي و الخارجي خلال فترة زمنية معينة".<sup>1</sup>

تمثل هذه الحزمة من الأدوات و الإجراءات و التدابير، في الوصايا التي تضمنت<sup>2</sup>،

كالآتي :

- عن طريق تخفيض الإنفاق العام؛

- إصلاح النظام الضريبي؛

<sup>1</sup> - السياسات الإقتصادية - 1997- 410.

<sup>2</sup> - ' (1989) مجموعة من السياسات و صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي أطراف ثلاثة مركزها ' التي تم التوصل إليها فيما بين حكومة الولايات المتحدة و السوفياتي و تتضمن هذه السياسات و ادي في دول الإتحاد

- 
- كيك البيروقراطي
- 
- خصوصية القطاع العام الغير قادر على الإستمرار؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي؛
- التحرير المالي أمام الأطراف الداخلية و الخارجية.

ية التي تواجه إحتلالات إقتصادية، ترتبت عليها العجز عن

سداد مديونيتها الخارجية، بحيث إقتضت إعادة ثقة الدائنين بها، .

فتلجأ الدول النامية إلى كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير

بسلامة أوضاعها الإقتصادية، بعد إلتزام هذه الدول بما يسمى بـ ' و التي هي عبارة عن إتفاق بين التوأم

قروض، بإجراء تغييرات في السياسة الإقتصادية . و يعبر عن هذا الإتفاق

' يصدر في النهاية عن حكومة الدولة التي تود الإلتزام بسياسات التكيف الإقتصادي، إلا أن  
هذا الخطاب في الواقع ما هو إلا حصيلة مفاوضات بين هذه الحكومة و كل من الصندوق و البنك، تتخذ في النهاية  
شكل تعهدات ملزمة للحكومة المعنية، تستدعي العقاب المتمثل في وقف التمويل الخارجي -  
- في حال عدم الوفاء بها.

## 1\_1-2- مبادئ سياسات التكيف الإقتصادي :

- التفتح على السوق العالمية :

( الإستراتيجية). ما يفترض هذ

ستثمارات مشجعا لرأس المال الأجنبي، و

لقيود الكمية في قطاعي التصدير و ستيراد كسعر الصرف الإداري، و

- التحرير الداخلي : مدف هذا المبدأ إلى الوصول إلى

هذه

تقليص دور الدولة في النشاط الإ

العودة إلى حقيقة الأسعار،

سوف يحقق



- تخفيض النفقات و إعادة هيكلتها : تتضمن هذا المبدأ جملة من الإجراءات من أهمها تخفيض الإقتراض الداخلي، يقوم بإعادة التوازن في ميزان إعادة تخصيص النفقات و تخصيص العجز الميزاني بإلغاء الدعم على المواد الغذائية بـ الوصول إلى الرفع من الموارد أي إصلاح ضريبي.

### 1\_2- أهداف و مبررات سياسات التكيف الإقتصادي :

المهدف الأهم من تطبيق سياسات التكيف الإقتصادي في الدول التي تطلب المعونة من المؤسسات النقدية هو إسترجاع الإـ المبررات التي ادت بهذه الدول إلى تطبيقها و اخذ منهجها هي في الجانبين الداخلي و الخارجي.

### 1\_2-1- أهداف سياسات التكيف الإقتصادي :

ترتبط أهداف سياسات التكيف الإقتصادي في الدول النامية و من بينها الجزائر، بتـ التي تسود إقتصاديات تلك الدول، و بصفة عامة يمكن حصر أهم هذه الأهداف فيما يلي<sup>1</sup> :

- خفض عجز الموازنة العامة للدولة، نظرا لتأثيرها السلبي على إستمرار تزايد معدلات التضخم و عجز الميزان الجاري

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، و حصره في أضيق الحدود الممكنة، بما يمكن الدولة من مواجهته، من خلال التدفقات للموارد الأجنبية علاوة على تخفيض رصيد المديونية الخارجية، إلى حدود تنفق و قدرة الدولة على خدمة اعباء ديونها الخارجية في الامد الطويـ

- تخفيض معدلات التضخم و التخفيف من حدة آثاره السلبية في كل من عجز السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية و تحسين تخصيص الموارد الإقتصادية ملائمة، تسهم في رفع قيمة معامل مرونة الجهاز الإنتاجي بصورة تضمن الإنطلاق إلى مجال برامج إنتاج بدائل الواردات، و زيادة حجم الصادرات و تنويع هيكلها، بحيث تكون المحصلة زيادة معدلات نمو الصادرات، و تخفيض معدلات نمو الواردات، و من ثم التخفيف من حدة الإختلالات الخارجية ممثلة في تزايد عجز ميزان

- ترشيد برامج الإستثمار العام و رفع إنتاجيتها، من خلال تقليص الإستثمارات العامة في قطاعات الإنتاج المباشر، و تحويلها إلى قطاعات البنية التحتية المادية و الخدمائية، مع الإعتماد على إستثمارات القطاع الخاص بصفة خاصة في مجال الإنتاج المباشر.<sup>1</sup>

و تعتمد سياسات التكيف الإقتصادي في تحقيق أهدافها، على عدد متنوع من أدوات السياسة الإقتصادية، و ذلك في إطار تبني آليات السوق و الإعتماد على تحقيق تغيرات جذرية في أسلوب إدارة المؤسسات الإقتصادية بإستخدام معايير السوق و آلياته.

و تتوقف درجة فعالية تلك السياسات على طبيعة الظروف السائدة في الأسواق الإقتصادية و المالية المحلية، و مدى تطورها، و كذلك مدى كفاية التمويل الأجنبي المتاح.

### 1\_2-2- مبررات تطبيق سياسات التكيف الإقتصادي :

العديد من دول العالم . امام مشاكل عديدة ادت بها إلى تطبيق محتوى سياسات التكيف الإقتصادي للخروج من هذه الأوضاع.

إن المجموعة الاولى في

عجز الميزانية العامة للدولة : العامة في الدول النامية بصفة خاصة، في وجود

بين جانبي النفقات و الإيرادات العامة، من خلال تقدير العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة، و التغير النسبي في النفقات العامة.

في الإيرادات العامة تجاه التغيرات في النفقات العامة<sup>3</sup>. و يعبر عنه بالمعا

$$\phi_e = \frac{\frac{\Delta T}{T}}{\frac{\Delta E}{E}}$$

$\phi_e$  : يشير إلى معامل حساسية الإيرادات للتغير بالذ

$T$  : إجمالي الإيرادات العامة،  $\Delta E$  : التغير في النفقات العامة،  $E$  : إجمالي النفقات العامة.

و إتجاه قيمة المعامل إلى  $\phi_e$

يؤكد ظهور إتجاه عام العامة و العكس في حالة تزايد قيمة هذا المعامل.

، و تحوله إلى عجز هيكلية، و من ثم فإن معدل العجز المالي في تلك الدول، إست

الضخم في معدلات الإنفاق العام علاوة على تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة، و الإيرادات الضريبية بصفة

إن تزايد معدلات الإنفاق العام في مختلف الدول النامية قد إرتبط بعدد من العوامل، في مقدمتها :

<sup>1</sup>-Said El Naggar-**Adjustment Policies and Development Strategies in The Arab World**-I.M.F Washington D.C-1987-P54,55.

<sup>2</sup>-سميرة إبراهيم أيوب-**صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي دراسة تحليلية تقييمية**-مرجع سبق ذكره - 41 49 53.

<sup>3</sup>-**الصراع الفكري و الإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**- 1992- 40.

- التزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع؛

**مشكلة التضخم :** و كذلك الدول المتقدمة، إرتفاعا ملموسا في معدلات التضخم السنوية، و بصفة خاصة عقب صدمة البترول الأولى عام 1974، و إستمر تسارع معدلات التضخم في تلك الدول بصورة حادة في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات من القرن الماضي.

تشير الإحصائيات إلى إختلاف معدلات التضخم السنوية في الدول النامية عالية المديونية بالمقارنة بالدول منخفضة المديونية، إذ بلغت معدلات التضخم في المجموعة الأولى 39% 1983، زادت إلى 114% 1993 إلى 6.2% في المجموعة الثانية خلال نفس الفترة.

**مشكلة تخلف الأسواق المالية و النقدية و جمودها في الدول النامية :** تتسم الأسواق النقدية و المالية في هذه الدول بضيق نطاقها و عدم تنوع هيكل أصولها المالية. يرجع ضيق نطاق السوق النقدي و المالي إلى عدة عوامل، من أهمها، قلة التعامل و إقتصار السوق النقدي المنظم على مجموعة من البنوك التجارية التي تنصرف نشاطها إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية، علاوة على إستئثار البنك المركزي و شركات التأمين الكبرى 80% من السندات المصدرة في سوق السندات، الذي يعد من أهم الأسواق النقدية تنظيما في الدول النامية.

إن أسواق السندات الخاصة فشلت في جذب المدخرات المحلية و تعبئتها بسبب ضيق نطاقها من ناحية، و دعم

أما فيما يتعلق بضيق نطاق الأسواق المالية، فيرجع إلى إنخفاض الوعي المصرفي و عدم تطور المؤسسات المالية، إلى جانب إنكماش حجم الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، علاوة على وجود عديد من القيود التي يعمل في ظلها الجهاز المصرفي، كالسقوف الائتمانية و جمود أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة الجهاز المصرفي في جذب و تعبئة المدخرات المحلية، و توجيهها إلى المجالات الإستثمارية الأكثر إنتاجية.

و اما المجموعة الثانية من الإختلالات تتمثل في الإختلالات الخارجية<sup>1</sup> :

**تزايد العجز في ميزان المدفوعات :**

التي تواجه تلك الدول، إن العجز المتنامي في موازين مدفوعات معظم الدول النامية، هو عجز هيكلي يعبر عن الإختلال القائم بين حجم و بنية الطلب الكلي من ناحية، و حجم الجهاز الإنتاجي و مرونته من ناحية أخرى، كما أنه يعكس في جانب منه التغيرات التي تطرأ على هيكل و إتجاه العلاقات

<sup>1</sup> - سميرة إبراهيم أيوب- صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي دراسة تحليلية تقييمية-مرجع سبق ذكره- 58 55.

الإقتصادية الدولية، و مثال على ذلك التغييرات في مراكز الدائنية و المديونية الناتجة عن الإستثمارات الدولية، أو التغييرات في الطلب العالمي على صادرات الدول النامية.

مدفوعات هذه الدول عن تضافر مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية، التي مارست تأثيرها المباشر على تفاقم . بالنسبة للعوامل الداخلية تتمثل أهمها فيما يلي :

- تبني سياسات تحرير سعر الفائدة التي أدت إلى إنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية؛
- و تدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح البلدان النامية.
- و فيما يتعلق بالعوامل الخارجية التي أسهمت في تزايد عجز موازين مدفوعات الدول النامية فيمكن إنجازها فيما صدمتي البترول الأولى و الثانية، من آثار سلبية أهمها ما يلي :
- تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة و تدهور طاقاتها الإستيرادية على نحو ادى إلى

العالمية، و من ثم تضخم القيمة الحقيقية لأعباء ديون الدول النامية.

**مشكلة المديونية الخارجية :** تعد أزمة المديونية الخارجية من القضايا المعقدة التي تواجه الدول النامية الدول ثقيلة المديونية خاصة، و ترتبط هذه الأزمة بثلاثة أبعاد رئيسية أولها في التزايد الضخم لرصيد المديونية الخارجية، و ما ترتب عليه من تدهور مؤشرات خدمة أعباء الديون الخارجية، و ينصرف الثاني إلى ضعف طاقة الإقتصاد الوطني على خدمة أعباء الديون، كما يتضمن البعد الثالث طبيعة الخصائص و الإختلالات الهيكلية و الإقتصادية التي أسهمت في تعقد أزمة المديونية الخارجية.

### 1\_3- المحاور الرئيسية لسياسات التكيف الإقتصادي :

العامة لها أهمية في

سياسات التكيف الإقتصادي، حيث تسعى هذه السياسات إلى الوصل إليها عبر المحاور الرئيسية التالية :<sup>1</sup>

- **محور جانب الطلب الكلي :** و يشمل كافة السياسات و الإجراءات التي تكفل تحقيق التوافق الطلب الكلي و هيكل توزيعه و مختلف الأهداف الإقتصادية العامة المحددة من قبل الدولة في مجالات الإستثمار النمو الإقتصادي، من خلال مجموعة من السياسات المالية و النقدية الموجهة لمكافحة التضخم و الحد من عجز

<sup>1</sup>- سميرة إبراهيم أوب- صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي دراسة تحليلية تقييمية-مرجع سبق ذكره- 3.

- محور جانب العرض الكلي : ينصرف إلى الزيادة في العرض الكلي في الأجلين المتوسط و الطويل مجموعة من السياسات و الإجراءات التي تؤثر في هيكل تخصيص الموارد، بما يعظم كفاءتها في المجالات الإستثمارية المختلفة، و من ثم تزايد معدلات النمو و الإنتاجية بصفة عامة، و زيادة معدلات نمو الصادرات، و بدائل الواردات

و في هذا الصدد، تركز سياسات التكيف على تعديل هيكل العرض الكلي من خلال تصحيح الإنحراف في هيكل الأسعار النسبية للسلع و الخدمات، بالإضافة إلى تعديل سياسات سعر الصرف و المعاملات الخارجية<sup>1</sup>

- محور تعديل هيكل الإنتاج الوطني نحو التصدير : يحتوي هذا المحور على عناصر من سياسي العرض التدابير الرامية إلى التأثير على سعر الصرف، و تحرير المعاملات الخارجية من كل القيود، و يهدف هذا الإجراء إلى التأثير إيجابيا على الميزان التجاري عن طريق

ن تخفيض العملة سيؤدي إلى إرتفاع الصادرات بسبب إكتساب السلع المحلية لميزة تنافسية، في حين ستخفض . يترتب عن ذلك تحويل جانب من الطلب المحلي من السلع

المستوردة إلى السلع المحلية البديلة.<sup>2</sup>

و من المسائل الأساسية التي يلح عليها صندوق النقد الدولي في التكيف بالإضافة إلى ذلك، تحرير القطاع المالي من القيود و إعادة هيكلة القطاع من خلال :<sup>3</sup>

- رأس المال الخاص و العام من جهة و رأس المال المحلي و الأجنبي من جهة أخرى، و تلك التي تعرقل بشدة دخول المشاركين إلى السوق المحلي.

## 2\_ التقسيمات و الأسس النظرية العامة لسياسات التكيف الإقتصادي :

التكيف الإقتصادي إلى قسمين مهمين، القسم الأول

بإدارة جانب الطلب الكلي، فيما ان القسم الثاني فهو عبارة عن سياسات التعديل الهيكلي تهتم بإدارة جانب العرض تبنى المؤسسات النقدية و المالية أسلوبين تستعملهما كأساس نظري لسياسات التكيف الإقتصادي.

<sup>1</sup>-I.G Patel-Policies for African Development From the 1980's to the 1990's-I.M.F W.D.C-1992-P210.

<sup>2</sup>- المدبونية الخارجية و الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية و مقارنة- مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في

- 2006/2005- 162.

<sup>3</sup>-روايح عبد الباقي و علي همال-التقييم الأولي لمضمون و نتائج برامج التكيف الهيكلي في الجزائر-الملتقى الدولي حول العولمة و برامج التصحيح الهيكلي و التنمي -جامعة فرحات عباس سطيف 15 16 1999.

## 2\_1- تقسيمات سياسات التكيف الإقتصادي و تعاقبها :

سياسات التكيف الإقتصادي، فإنها تنقسم إلى قسمين، سياسات ا  
موجهة لإجراء تعديلات هيكلية في الإقتصاد، و لتعاقبها درجة كبيرة من الأهمية لتعطي بعض النتائج

## 2\_1-1- تقسيمات سياسات التكيف الإقتصادي :

تنقسم سياسات التكيف الإقتصادي إلى قسمين هما :

### أولا : سياسات التثبيت الإقتصادي

التي تهدف إلى إستعادة التوازن في الإقتصاديات الكلية في

1.

البلدان التي تعاني من عجز في موا

تهدف هذه السياسات إلى إعادة التوازن في الإقتصاديات الكلية خلال الأجل القصير

التثبيت عادة ما تكون بين عام إلى عامين، و هي تمثل مشروطة الصندوق التي يتم الإتفاق عليها في

المبرم مع الحكومة المعنية، و يرتبط تنفيذ هذه السياسات بالإستمرار في السحب من شرائح الإئتمان

العليا في الصندوق، و أن وقف تنفيذ هذه السياسات يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح، و

2.

النقد الدولي

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات

- تخفيض معدلات التضخم؛

-

و يعتبر الصندوق أن تخفيض العجز في ميزان المدفوعات هدف رئيسي لسياسات التثبيت

يتم النص على ميزان المدفوعات كهدف أساسي أكثر من غيره من الأهداف، في البرامج التي يعدها الصندوق مع

3.

و بذلك يدعو الصندوق إلى زيادة إحتياطيات البلد المعني حتى يؤكد قدرته على رد القروض المستحقة للصندوق،

حيث يرى الصندوق أن العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول نتج عن مجموعة من الإختلالات الخارجية و

لمية، و لكن الصندوق يركز على الإختلالات الداخلية أكثر من الخارجية، حيث يرجع هذه الإختلالات

-1987- 80.

-التصحيح و التنمية في البلدان العربية-صندوق النقد العربي-أبو ظبي-

1-

-تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الإقتصادي في مصر-مرجع سبق ذكره- 56.

2-

-دور صندوق النقد الدولي في التكيف-مجلة التمويل و التنمية-البنك الدولي و صندوق النقد- سبتمبر1990- 12.

3-

الداخلية إلى تزايد الإنفاق المحلي على الدخل المحلي الإقتراض الداخلي.<sup>1</sup>

لمجوء البلد إلى تمويل عاجز العامة للدولة، في ضوء ، تتمثل في وضع مجموعة من السياسات المالية منها سياسات لتخفيض الإنفاق العام

ففي مجال الإنفاق الحكومي يولي الصندوق أهمية خاصة في برامجه بتخفيض الإنفاق الحكومي في المجالات

الإسكان و غيره من النفقات، و الصندوق حينما يطالب بتخفيض الإنفاق على الأ يطالب في المقام الأول عدم الزيادة في الأجور و المرتبات أو تخفيض الزيادة فيها إلى المستويات التي ت البرنامج الذي يعقده مع البلد العضو، و يرتبط بذلك أيضا أو تخفيض عدد العاملين في الحكومة، لأن تخفيض العمالة في القطاع الحكومي تخفض بعض الإستثمارات المرتبطة بذلك، و هذا بدوره يعزز وضع

و في مجال زيادة الإيرادات العامة، يرى الصندوق أن الوسيلة الملائمة لذلك هي التأثير في السياسة الضريبية من خلال إجراء بعض التغييرات في الضرائب و الرسوم التي تتقاضاها الدولة. و ذلك عن طريق فرض ضرائب مباشرة أو سياسات خاصة بالضرائب غير المباشرة، حيث يرى الصندوق أن الوظيفة الأساسية للنظام الضريبي هو إمداد الحكومة بالإيراد اللازم لتنفيذ تعهداتها المختلفة، و لا يهمنه الإعتبارات الإجتماعية التي يجب ان تدخل في الحسب فهو يرى أنه لا يجوز إستخدام النظام الضريبي لتحقيق العديد من

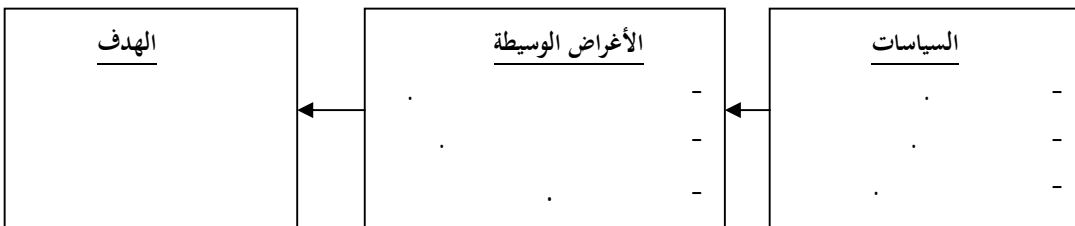
2.

أما في مجال المشروعات العامة للدولة يرى الصندوق أن معظم هذه المشروعات مدبنة، و أن هذه المشروعات تقوم بتشغيل عدد كبير من العاملين و بأجور مرتفعة و هذا يمثل عبء على الأفضل خصخصة هذه المشروعات

3.

و نستطيع تمثيل سياسات التثبيت الإقتصادي في الشكل الموالي :

### الشكل 2-1 : سياسات التثبيت الإقتصادي



<sup>1</sup>-Crocket Andtwed-Stabilisation Policies in Developing Countries , Some Policy Consideration-IMF Staff Papers-Vol 25-March 1981-P65.

<sup>2</sup>-Alan Tait-Budget and Tax Reforms , Institutional Requirements and Fiscal Policy In Coordinating Stabilization and Structural Reform-IMF-1994-P41.

: -أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الإقتصادية-بحوث و مناقشات

1996- المعهد العربي للتخطيط بالكويت - 557.

### ثانيا : سياسات التعديل الهيكلي

و هي تمثل النوع الثاني من سياسات

يتابع تنفيذها البنك الدولي و تركز على الإصلاحات الهيكلية لكافة عناصر البناء الإقتصادي للدولة على المستوى

مثل تغيير القوانين و الأنظمة المؤثرة في نمط الأداء الإقتصادي بحيث تت

منظومة التحول الشامل نحو إقتصاد السوق.<sup>1</sup>

الهيكلية في تعديل أولويات الإنفاق العام و إطلاق آلية السوق للعمل بحرية في

شتى مجالات الإقتصاد، على إعتبار أن قيام الدولة فيما سبق بدور مباشر في إدارة التنمية أصبح من الأمور غير

الجوانب الإقتصادية إلى الجوانب الإجتماعية و الثقافية و السياسية في حياة المجا.<sup>2</sup>

و لذلك بدأ البنك الدولي في تقديم شكل جديد من أشكال المساعدة

الهيكلية، التي تتيح بدرجة لم يسبق لها مثيل من التدخل في صياغة سياسات القطاعات

الهيكلية حوالي 20% إلى 25% من إجمالي قروض البنك الدولي، و يتم توجيهها

و تمتد إلى إصلاح السياسات الإجتماعية من خلال تقديم

و غيرها من المشروعات و البرامج التنموية.

الهيكلية تغييرا في دور الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية إذ ينبغي أن

يتغير هذا الدور من الإدارة المباشرة بالأوامر و القرارات الإدارية إلى الإدارة غير المباشرة من خلال قوى السوق

بالسياسات و الحوافز الإيجابية و السلبية، و المساهمة الفعالة في بناء القدرات البشرية

نوعا، بحيث يكون تأهيل قوة العمل مناسبا لإحتياجات السوق و تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في كافة

<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- خالد الوزني-الإصلاح الإقتصادي و التنمية البشرية في الأردن- - 1999- 71.

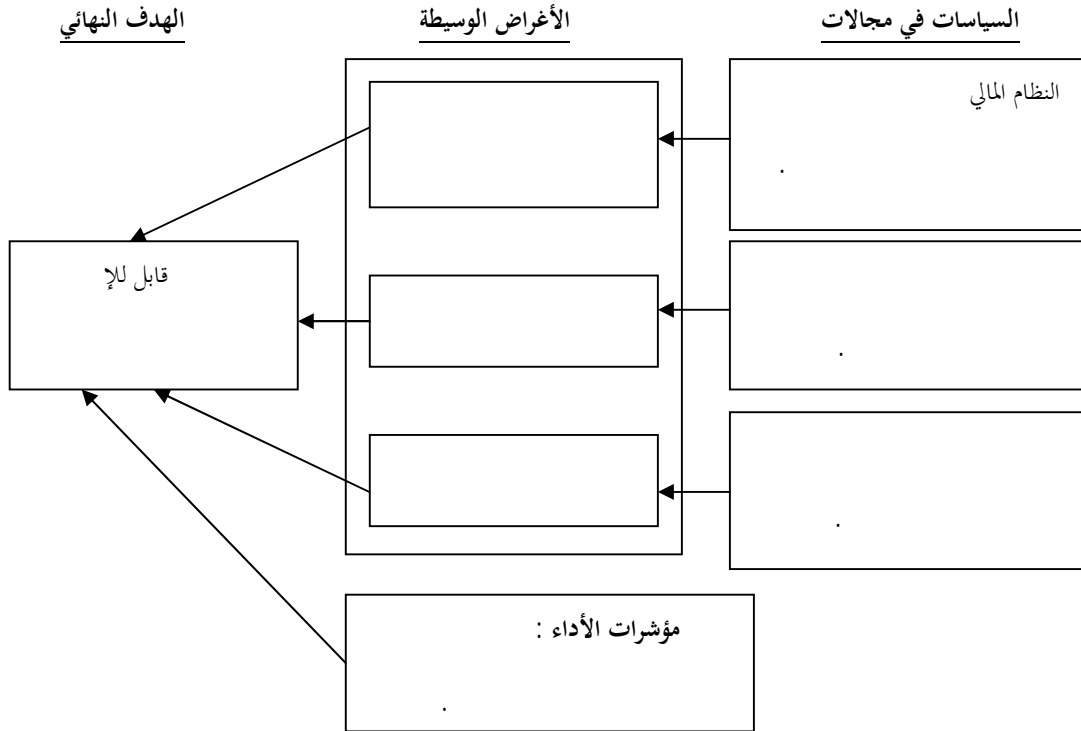
<sup>2</sup>- سياسات مؤسسات النقد الدولية و التعليم دراسة تحليلية- - 2006- 105.

<sup>3</sup>-محمود عبد الحى-السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي-سلسلة قضايا التخطيط و التنمية في مصر رقم 95- -



سعى البنك الدولي لأبعد من ذلك فأوضح أنه لا سبيل لـ الإقتصادي في دولة معينة ما لم يسبقه أو يصطحبه إصلاح أساسي في دورها و جهازها الإداري و القانوني، بل أحيانا في طريقة الحكم نفسها، و ذلك فيما

### الشكل 2-2 : سياسات التعديل الهيكلي



: -أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقييم السياسات الإقتصادية-مرجع سبق ذكره- 558.

### 2\_1\_2- تعاقب سياسات التكيف الإقتصادي :<sup>1</sup>

تشير دراسات البنك الدولي إلى أن سياسات التثبيت الإقتصادي الهادفة إلى تقييد جانب الطلب يجب أن تسبق في تطبيقها سياسات التعديل الهيكلي التي تهتم بجانب العرض.

و يبرز هذا التعاقب على أساس أن السياسات المتعلقة بالعرض -سياسات التعديل الهيكلي-

حتى تظهر نتائجها، و أنه إذا بدأ تطبيقها من دون أن تصحبها سياسات التحكم في الطلب -

-، يصبح من الصعب السيطرة على العجز في ميزان المدفوعات، و لن تكون المساعدات المالية القصيرة

و تستهدف سياسات التثبيت الإقتصادي تحقيق تحسن واضح في ميزان المدفوعات بما يمكن من تدفق الواردات . و يتطلب ذلك إجراء تخفيض كبير في سعر الصرف

<sup>1</sup>-محمد سمير الهباب-برامج التكيف الهيكلي للزراعة في إطار الإصلاحات الإقتصادية : التجارب العربية و الدروس المستفادة-

-الخصوصية في البلدان العربية-بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط  
-1997- 121.

لتشجيع الصادرات، و يصاحب ذلك إتباع مجموعة من السياسات النقدية و المالية الملائمة للحفاظ على سعر

ت و سياسات التعديل الهيكلي في الوقت نفسه يمكن أن ينجم عنه ضغوط ركودية قوية، و يرجع ذلك إلى علاقة سياسات التثبيت بإجراءات تحرير التجارة.

سياسات التثبيت الإقتصادي تؤدي إلى فرض ضغوط إنكماشية على الإقتصاد ككل، بينما ينتج عن سياسات التعديل الهيكلي ضغوط على الصناعات المنافسة للواردات، أي إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات ، و لهذا فإن تطبيق هذين النوعين من السياسات في الوقت نفسه ينجم عنه إنتشار البطالة و إفلاس كثير من المنشآت و ظهور معارضة قوية لسياسات التكيف الإقتصادي.

لذلك يجب الإهتمام بألا نحو الركود حتى لا يمثل ذلك قيذا على إستجابة العرض لبرامج التحرير، و يلاحظ أن الأساس النظري لهذه السياسات ينطوي على إفتراض التخلص من التشوهات سوف يحسن من توزيع الموارد، و تكسب قضية التعاقب أهمية خاصة عند تنفيذ سياسات إقتصاد يعاني تشوهات عديدة فإن التخلص من أحد هذه التشوهات قد ينجم عنه توزيع أسو .

( ) ، و أسواق الإئتمان و حركة رؤوس الأموال، و الأسواق المحلية

هذا و قد إهتمت أغلب دراسات التعاقب بموقع تحرير الحسابات الدولية في النمط الأمثل للتحرير، حيث تبلور إتفاق شبه عام على أهمية تحرير الحساب الجاري أولا و تأجيل تحرير حساب رأس المال . أسعار الأصول تحدد عادة على أساس القيمة الحالية لتدفقات الدخل في المستقبل، و إنه إذا ما إعتد حساب هذه القيمة على أسعار مشوهة، فإن أسعار الأصول تكون مشوهة، و من ثم فإن التغيرات في تدفقات رؤوس الأموال توجه إلى صناعات تتسم بعدم الكفاء .

لذلك فإن تحرير حساب رأس المال أولا قد يسبب حركة ضخمة لرأس المال، و يترتب على ذلك نتائج غير

بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يسبق تحرير القطاع المالي المحلي تحرير الحركة الدولية لرؤوس الأموال، و يبرز ذلك على أساس أن تحرير حساب رأس المال،

سوف ينتج عنه تدفق رؤوس موال نحو الخارج. و لهذا فإن القيود على حركة رؤوس الأموال يجب أن لا تلغى رفع أسعار الفائدة المحلية، كما يجب السيطرة على عجز الميزانية قبل تحرير سعر الفائدة المحلي.

## 2\_2- الأسس النظرية لسياسات التكيف الإقتصادي :

، يتمثل الأول في أسلوب الإمتصاص

و الثاني في الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات.

2\_2-1- أسلوب الإمتصاص أو الإستيعاب :

عند دراسة إختلال ميزان المدفوعات لابد من التفرقة بين إختلال ظرفي يمكن عكسه خلال سنة أو سنتين، و إختلال هيكلية مزمن، في تأثيرهما على النمو الإقتصادي و تطور وضعية المديونية الخارجية في الأجل القصير.

تحليل صندوق النقد الدولي يفترض ثبات الطاقة الإنتاجية  
1:

$$CA = Y - A \dots\dots\dots(1)$$

CA : يمثل رصيد الحساب : Y : يمثل الإنتاج المحلي، A : يمثل الإمتصاص.

(A) ما هو إلا عبارة عن مجموع الإستهلاك الكلي (C)

(G) :

$$A = C + I + G$$

(1) :

- يحقق فائضا لما يفوق الدخل الإمتصاص؛

و من هذا المبدأ البسيط نستطيع القول أن العجز في الحساب الجاري يمكن أن نصححه عن طريق تخفيض الإمتصاص بالنسبة إلى الدخل، أو برفع الدخل بالنسبة إلى الإمتصاص.  
فتحليل السياسة الإقتصادية من هذه الزاوية تسمى بمقاربة الإمتصاص، إلا ان النموذج بهذا الشكل بسيط للغاية و هذا النموذج أنه في ظل إقتصاد مغلق.

و في ظل إقتصاد مفتوح تلعب الإستثمارات و حركة رؤوس الأموال دورا مؤثرا على وضعية الحساب الجاري هذه الحركة مرتبطة بوضعية المديونية في البلد المستقبل، و عليه فتعديل ميزان المدفوعات يعني التخلص من العجز في ري و الوصول إلى وضعية تدفق مدعوم لرؤوس الأموال.

:

$$\Delta R = CA + \Delta FI \dots\dots\dots(2)$$

ΔR : التغير في صافي الأصول الخارجية، ΔFI : هو التغير في صافي

(1) في (2) نحصل على :

$$\Delta R = Y - A + \Delta FI \dots\dots\dots(3)$$

1- تقييم أثر برنامج التصحيح الهيكلي على الإقتصاد الجزائري دراسة إحصائية و قياسية- ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد قياسي - - - 2000/1999 - 11 10

إن الزيادة في الإمتصاص على حساب الدخل في هذه الحالة، دون تمويل خارجي تؤدي إلى نقص في الأصول الخارجية، و بما ان مخزون هذه الاصول محدود، فإن تمويل الإمتصاص بهذه الطريقة يبقى محدود، و في بعض الدول يتحول هذا النقص إلى تراكم في متأخرات الديون.

(3) إن العجز يمكن أن يقلص بطريقتين إما تخفيض الإمتصاص أو زيادة الإنتاج، و غالبا ما يكون تقليص الإمتصاص أسهل من زيادة الإنتاج، لذا يوضع هذا الإجراء أولا، في مثل هذه الحالات نجد أن هو المسؤول الأول عن الإفراط في الإستهلاك، لذا فتخفيض النفقات يكونان الطريقة المثلى لتقليص الطلب المحلي، و هو ما يسمح بإبراز دور الرفع من الرسوم في تخفيض كل من الإستهلاك و الإستثمار بإعتبارهما المكونان الرئيسيان للإمتصاص.

و عليه فإن سياسات تسيير الطلب يجب ان تعتمد بالتأثير على المجمعات النقدية التي تعتبر أساس الطلب المحلي مثل الإجراءات المقلصة لحجم القروض الموجهة نحو القطاع الخاص، و تؤثر سياسات تسيير الطلب مباشرة على الإمتصاص و بالتالي

## 2\_2-2- الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات :

باعتبار أن أسلوب الإمتصاص إهتم فقط بالحساب الجاري، و عدم وضعه لحركة رأس المال في الإعتبار، رأى الكثير من إقتصادي صندوق النقد الدولي الإعتقاد على مقارنة نقدية تعد مكملة للأسس

تحليل أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية، خاصة المدينة منها، هذه المقاربة مفادها أن هناك علاقة بين إحتلال ميزان المدفوعات و الفائض في عرض النقود، و إعتبار ميزان المدفوعات و التضخم ظاهرتان سببا في إدارة الطلب الكلي

الخلل في ميزان المدفوعات.

الجاري فقط، و لكن يجب الأخذ في الإعتبار بند المعاملات الرأسمالية، و لعل العامل الهام المحدد للتدفقات الرأسمالية من و إلى الخارج هو السياسات المتبعة في الداخل و تلك المتبعة في الخارج، و تهدف سياسات التثبيت إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الداخل من خلال الموارد التي يقدمها الصندوق للعضو و تلك التي يحصل عليها من بعد الإتفاق مع الصندوق، و التي يجب أن تستخدم في الأجل القصير لإعادة تكوين إحتياجات

الصرف المستنزفة، أو لتسديد الديون الخارجية قصيرة الأجل.

و من هنا يمكن التوسع في المعادلة (1) لتوضيح الطريقة التي يعمل بها ميزان المدفوعات كقيد على إستخدام الموارد

يقوم النموذج النقدي على مجموعة من الفرضيات :

- يبدأ التحليل بإفتراض أن العرض النقدي في إقتصاد مفتوح، يعمل وفق سعر صرف ثابت، و يعتبر متغيرا داخليا يتأثر بالفائض في ميزان المدفوعات، و بعد هذا الإفتراض يورد التحليل المعادلة التالية التي تعبر عن التغير في عرض النقود على انه مجموع التغيرات في مكوناتها المحلية و الدولية على الشكل التالي :

$$\Delta M_s = \Delta R + \Delta D.....(4)$$

ΔD : التغير في صافي الأصول المحلية ( ) : ΔM<sub>s</sub> التغير في عرض النقود  
ΔR : التغير في صافي الأصول الأجنبية ( ) .

-المكون الثاني الذي تم إستخدامه لتحليل ميزان المدفوعات هو إفتراض أن هناك توازن في سوق النقد، و لذلك فإن أي تغير في الطلب على النقود M<sub>d</sub> يقابله تغير مماثل في عرض النقود ( ) المعبر عنه بـ M<sub>s</sub> يمكن كتابة المعادلة التالية :

$$M_d = f(y, p, r, \dots).....(5)$$

M<sub>d</sub> و الذي يعتبر التنبؤ به بما يتسق مع أهداف النمو و التضخم ضروريا، حيث يتناسب

الأسعار y r للأسعار p

هذه المعادلة أن أي تغير في العملة النقدية هو ناتج عن التغير في الطلب على النقود.  
الطلب على النقود دالة للتغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات  
للأسعار و أسعار الفائدة و معدل التضخم المتوقع، فإنه يمكن صياغة المعادلة التالية :

$$M_d = K.Y.....(6)$$

أي أن التغير في الطلب على النقود يتوقف على العديد من المتغيرات الإقتصادية.  
النقود و وضع ميزان المدفوعات، و بالتالي سياسات التكيف الإقتصادي يمكن كتابة المعادلة التالية :

$$\Delta R = \Delta M_s - \Delta D.....(7)$$

و في حالة توازن العرض و الطلب على النقود يكون :

$$M_s = M_d.....(8)$$

و تصبح المعادلة في هذه الحالة :

$$\Delta R = \Delta M_d - \Delta D.....(9)$$

و التي يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$\Delta R = f(y, p, r, \dots) - \Delta D.....(10)$$

و تشير هذه المعادلة إلى أن صافي الأصول الأجنبية و الإحتياطيات الدولية ΔR تتأثر عكسيا بالتغير في صافي ΔD، مما يعني أن الزيادة في الإئتمان المحلي، خاصة إذا كان أكبر من الزيادة في الطلب على النقود f(y, p, r, ...) تؤدي إلى إنخفاض صافي الأصول الأجنبية بالقيمة نفسها.

( ) أنه يجب على الدولة الرغبة في زيادة إحتياطياتها

الدولية و بالتالي القضاء على العجز في ميزان المدفوعات و تحقيق الفائض فيه، أن تخفض من معدل النمو السنوي

للإئتمان المحلي، ( ) إلى سقف معين بحيث

المتنبأ به على النقود، و مع أهداف ميزان المدفوعات، و إذا تزايد معدل هذا الإئتمان

الرئيسي عن العجز في ميزان المدفوعات.

- يمكن توسيع هذا الإطار النظري ليتضمن علاقات الدخل و الإنفاق و دور حركات رؤوس الأموال و ذلك بالرجوع إلى المعادلة (1) التي توضح :

$$CA = Y - A.....(11)$$

(2) :

$$CA = \Delta R - \Delta FI.....(12)$$

أي أنه يجب أن يتوافق الحساب الجاري  $CA$  مع تغيرات صافي الأصول الأجنبية  $\Delta R$  للنظام المصرفي

تغيرات صافي المديونية الخارجية لجميع الجهات غير المصرفية  $\Delta FI$ .

و نظرا لأن التغير في الإحتياطات الدولية يعادل أيضا الفارق بين التغير في عرض النقود و التغير في الإئتمان فإنه

يمكن دمج المعادلتين (7) (12) :

$$CA + \Delta FI = \Delta M_d - \Delta D.....(13)$$

و بإستبدال قيمة الحساب الجاري بما يساويه نحصل على :

$$Y - A + \Delta FI = \Delta M_s - \Delta D.....(14)$$

يلاحظ من المعادلة الأخيرة (14) أن الإستيعاب يزيد عن الدخل و التغير في صافي المديونية الخارجية

التغير في الإئتمان المحلي على التغير في عرض النقود أو الكتلة النقدية

و لذلك يقترح الصندوق ضرورة تقييد الإئتمان الممنوح للحكومة و للقطاع العام.

لكن في الواقع أن سياسة تخفيض الإئتمان المحلي ستؤدي إلى خفض معدل النمو

و البطالة و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و إستمرار العجز في ميزان المدفوعات، أي أن سياسة الصندوق تؤدي

إلى حل مشكلة و خلق العديد من المشاكل الأخرى و الإبقاء على المشكلة الأصلية في نفس الوقت.<sup>1</sup>

### أولا : إدخال هيكل ميزان المدفوعات في التحليل النقدي

ركز التحليل السابق على التغيرات في صافي ا و لم يعين مكان التحسن في ميزان

و فيما إذا كان يحدث من خلال الحساب الجاري أم حساب رأس المال؟ و إذا حدث داخل الحساب الجاري فهل

سيحدث من خلال زيادة الصادرات أم من خلال تخفيض الواردات؟

و لتحليل هيكل ميزان المدفوعات، يجب إضافة دالة الطلب على الواردات، و يفترض إرتباط حجم الواردات

إيجابيا بالدخل الحقيقية فقط، و منه فالطلب على الواردات هو دالة في الدخل تكتب كما يلي :

$$IM = my.....(15)$$

:  $IM$  :  $m$  : يمثل الميل الحد  $y$  : يمثل الدخل الحقيقي.

و يمكن حساب قيمة الواردات بضرب حجم الواردات في أسعارها، و نعيد صياغة معادلة ميزان المدفوعات كالاتي  
1:

$$\Delta R = X - IM + \Delta FI \dots \dots \dots (16)$$

:  $IM$  :  $\Delta R$  : صافي الإحتياطات الدولية

:  $X$  : قيمة التغير في المديونية الخارجية للقطاع

المصرفي.

و بالتالي يمكن تحديد الواردات الم :

$$IM^* = R^* - (\bar{X} + \bar{FI}) \dots \dots \dots (17)$$

:  $IM^*$  :  $R^*$  :  $\bar{X}$  :

:  $\bar{FI}$  : فية لرأس المال المتوقعة، التي تتمثل في

:

- ( )

- تحديد قيمة الصادرات و التدفقات الرأسمالية المتوقعة؛

- التنبؤ بالدخل الحقيقي و وضع هدف للأسعار المحلية؛

- يتم إستخدام هذه الأدوات بعد ذلك للحصول على الزيادة في الطلب على النقود و الزيادة في الواردات؛

- إيجاد التغير في الإئتمان المحلي و الذي يتماشى مع التغير المستهدف في صافي الأصول الأجنبية و الزيادة المرغوبة في

- مقارنة قيمة الواردات بحيث يجب أن تتساوى المعادلتين (15) (17) :

$$IM = R^* - (\bar{X} - \bar{FI}) \dots \dots \dots (18)$$

حتى يكون بالإمكان الحصول على حد أقصى للإئتمان المحلي يتماشى في نفس الوقت مع الوضع المستهدف

. إذا لم تتحقق المساواة أعلاه يجب إجراء تعديلات في التغيرات المستهدفة في مكونات ميزان

المدفوعات أو في الدخل و الأسعار.

يستنتج من كل ما سبق أن مقارنة الصندوق التي تر

المدفوعات، و الصادرات و التدفقات الرأسمالية الصافية، و الدخل الحقيقي و الأسعار المحلية و الطلب على النقود و

الزيادة في الواردات، يعد من الناحية العملية غاية في الصعوبة، و بالتالي يصعب وضع

المحلي، و لذلك فإن الحدود التي يتم وضعها عادة على الإئتمان المحلي تكون دائما من أجل خفض الإستيعاب

الكلي، و ذلك لخفض العجز في ميزان المدفوعات و لتسديد القروض الخارجية المستحقة للصندوق مع تجاهل الآثار السلبية التي ستلحق تبعا لذلك بالنسبة للإقتصاد الوطني.

### ثانيا : إدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي

لإدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي لميزان المدفوعات يجب أولا التمييز بين :  
الإعتبار العلاقات بين الميزانية العامة للدولة و الإقتراض  
الخارجي الرسمي من جانب، و نمو الإئتمان المحلي من جانب آخر.  
و يمكن للسياسة المالية أن تدخل في التحليل من خلال :

$$\Delta FI = \Delta FIP + \Delta FIg \dots \dots \dots (19)$$

$\Delta FI$  : هو التغير في صافي المديونية الخارجية للدول،  $\Delta FIP$  هو التغير في صافي المديونية الخارجية  
 $\Delta FIg$  هو التغير في صافي المديونية الخارجية للحكومة.

(19) : التغير في صافي المديونية الخارجية للبلد يساوي إلى مجموع التغير في صافي المديونية

و يمكن صياغة معادلة اخرى مشابهة بخصوص الإئتمان المحلي :

$$\Delta D = \Delta DP + \Delta Dg \dots \dots \dots (20)$$

$\Delta D$  : هو التغير في الإئتمان المحلي،  $\Delta DP$  تغير في الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص،  $\Delta Dg$   
هو التغير في الإئتمان المحلي المقدم للحكومة.

و يتضح مما سبق أن العجز في الميزانية العامة للدولة يمول إما بزيادة الإقتراض الصافي من الخارج  
الإقتراض من الجهاز المصرفي مثلما تو :

$$G - T = Dg + FI \dots \dots \dots (21)$$

جب وضع حد للعجز المالي للحكومة، من خلال وضع حدود على الإقتراض  
الخارجي و على الإئتمان المحلي المقدم للحكومة، مع العمل على زيادة الإيرادات العامة و تخفيض النفقات العامة.

### 2\_3- مضمون سياسات التكيف الإقتصادي و مناهج قياس فعاليتها :

في مجال

، و من أجل قياس فعالية هذه السياسات يتوفر للقائمين عليها

### 2\_3\_1- مضمون سياسات التكيف الإقتصادي :



1.

### أولا : السياسة المالية

يتمثل التصحيح الميزاني في ظل هذه السياسات في التخلص من عجز الميزانية، أو تضيقه بدرجة كبيرة، و يتمثل التصحيح هنا أساسا في :

- و ذلك بهدف تحقيق فائض حتى تستطيع ان تمويل تمويل جزئيا النفقات الرأسمالية؛

- إصلاح في الإيرادات الميزانية و ذلك بهدف زيادتها حيث ينبغي ان تكون هذه الزيادة على وتيرة اسرع من زيادة

فالمهدف من هذه الإجراءات هو تخفيض الطلب الكلي المحلي  $(C+I+G)$

و ذلك بالعمل في ميزانية الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات على جانبي

و من الإجراءات المتعلقة بجانب الإيرادات ما ي 2:

- إصلاح النظام الضريبي، الضرائب تعطي للدولة إيرادات تسمح لها بتمويل النفقات و كذلك تؤثر على الإدخار و

بتمويل تكوين رأس المال في القطاع العمومي. م الضريبي يختلف من بلد إلى بلد، و لكن نسبة الإقتطاعات الإجبارية من الناتج الداخلي الخام في البلدان النامية تمثل من 10% إلى 20% تقريبا نصف المعدل في البلدان 20% إلى 30%، يعتبر مستوى متقارب مع البلدان المتقدمة، عن ط

جديدة مثل الرسم على القيمة المضافة و تقليص معدل الضريبة، و هو الشيء الذي يسمح وقف التراجع الصناعي الناشئ عن الضريبة و إلى تقليص التهرب الضريبي؛

- و إعطائهم المزيد من الحريات في إتخاذ القرارات المتعلقة بالأسعار و الأجور و الإستثمارات، و هذا لتخفيض العجز في المؤسسات التي تعرف تدهورا و رفع العائد و من ثم الأرباح في تلك المؤسسات؛

- او رفع قيمة هذه الرسوم بهدف زيادة

<sup>1</sup>- عبد الرحمان الأسود-سياسات التعديل الهيكلي في البلدان النامية حتى مطلع التسعينات مع تجربة البلدان العربية-مرجع سبق ذكره- 93 94 95.

<sup>2</sup>- أثر الإصلاح الإقتصادي على أسواق العمل في تونس و المغرب-مجلة الباحث- 14-

:

- تثبيت الأجور عن طريق تخفيض حجم اليد العاملة في مؤسسات القطاع العام، و جعل الزيادة السنوية في الأجر الإسمي إ
- تخفيض حجم دعم الأسعار للسلع الأساسية، بإلغائه كلية على السلع غير الضرورية الأساسية و توجيهه فقط نحو الفئات المستحقة بالفعل؛
- إعادة النظر في مبدأ مجانية الخدمات العامة لأصحاب الدخ

### ثانيا : السياسة النقدية

تتضمن إجراءات السياسة النقدية، رفع أسعار الفائدة على الودائع الوطنية بدرجة ملموسة، مع السعي إلى تحريرها و وضع سقف إئتمانية محلية لصالح القطاع الخاص، إضافة إلى تشجيع سوق أذونات الخزينة، و هذا لأجل الحد من السيولة النقدية في الإقتصاد و زيادة الإدخار و التحكم في معدل التضخم، أما الإجراءات المتعلقة بسياسة الصرف فالهدف منها هو الوصول إلى سعر صرف واقعي لعملة البلد، و هذا لتحسين أداء الإقتصاد الوطني عن طريق توجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج السلع للتصدير و السلع الموجهة للإحلال محل السلع المستورد .

و يتضمن أيضا توجيه أسعار الصرف المتعددة السائدة في البلد بسعر واحد بهدف رفع كفاءة تخصيص إستخدام و ترك أمر تحديد سعر الصرف إلى قوى العرض و الطلب على العملة بدل التدخل الحكومي المباشر.

### ثالثا : إصلاح مؤسسات القطاع العام

مؤسسات التابعة للقطاع العام في معظمها في البلدان التي تعاني من الإختلال الهيكلي بالعجز بحيث لا تنفع معها أي سياسة للدعم أو للتطهير المالي، ما لم تحدث عليها تغيرات عميقة، و في هذا الإطار فإن السياسات توصي بإعطاء إدارتها قدر أكبر من الإستقلالية مع إخضاعها لمعايير الربحية إضافة إلى ترشيد حجم القطاع العام عن طريق سياسات مختلفة حسب طبيعة المؤسسات، و تصفية بعض مؤسسات القطاع العام التي لا تستطيع الدولة إدارتها بكفاءة لصالح القاعدة العريضة من السكان، و بالتالي تقليص حجم تدخل الدولة المركزي او في الأنشطة الإنتاجية لها، و من تم إقتصاد المصاريف التي كانت تذهب إليها بهدف دعمها و إبقائها في ساحة

- و من هذا المنطلق يهدف إصلاح قطاع مؤسسات القطاع العام من خلال سياسات التكيف الإقتصادي إلى <sup>1</sup>:
- تخفيض التحويلات من الدولة إلى المؤسسات العامة و في مقابل ذلك رفع أسعار الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات، و إعداد جرد لتسوية المتأخرات في مدفوعاتها من اجل تطهيرها؛
- إعداد برنامج من البنك الدولي لإعادة هيكلة القطاع العام برمته؛

- ل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بخصوصتها، و أحيانا إغلاق بعضها.

#### رابعا : إصلاح سياسة الأسعار المتبعة

من مميزات إقتصاديات الدول التي تعاني إختلالات هيكلية أيضا وجود نظام أسعار غير محفز و من ذلك الدعم الكامل أو الجزئي للكثير من مواد الإستهلاك المباشر أو مواد الإستهلاك الإنتاجي ( ) من خلال آليات السوق الحر عبر مجموعة من

:

- ( ) إلى مستويات الأسعار العالمية؛

- رير أسعار السلع التي كانت تتمتع بحماية منخفضة، ثم الإنتقال إلى تحرير أسعار السلع التي تتمتع بحماية مرتفعة مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة التزام بين تحرير الأسعار و تحرير الواردات بزيادة درجة المنافسة في السوق المحلية، و إن إقتضى الأمر يتم الإبقاء على مجموعة صغيرة من السلع و التي تكون ضرورية للحياة البشرية تحت الرقابة السعرية

- تحرير أسعار كل المدخلات الزراعية، و هذا حتى تعكس المتوجات تكلفة الإنتاج الحقيقية و بالتالي تأخذ الأسعار المعروضة بها في سوق الاسعار الحقيقية؛

- أسعار الخدمات تدريجيا خاصة في مجال النقل و المواصلات.

#### خامسا : تحرير التجارة الخارجية و إدارة المديونية

من مميزات إقتصاديات الدول التي تعاني إختلالات هيكلية أيضا إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و ممارسة نوع من التفضيل في الحماية الجمركية بالنسبة لمختلف السلع، لذلك السياسات تحث على مجموعة من الإجراءات منها ما :

- تخفيض قائمة السلع التي تخضع للحماية الجمركية، و رفع القيود الكمية المفروضة على الواردات من المواد الأولية ثم السلع الرأسمالية و أخيرا رفع القيود على إستيراد سلع الإستهلاك النهائي؛

- لأخرى التي تحد من حرية التجارة الخارجية بالتدريج؛

- التوسع في التصدير و تشجيعه لدخول المنافسة الدولية.

فتمثل في جميع الإجراءات التي من شأنها تدعيم الصادرات الواردات، بحيث تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة المديونية و أيضا بتحسين شروط الإقتراض الخارجي

### سادسا : تشجيع القطاع الخاص و إصلاح النظام المالي

م النجاحة في معظم الدول التي تعاني من الإختلالات الهيكلية، لذلك فإن

ليأخذ دورا إيجابيا في الإقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الإنتاج و اليد

العاملة، و ذلك بسن مجموعة من القوانين تسمح بـ:

- اصة سواء كانت محلية أو أجنبية و التي لا تتعارض مع قائمة المشاريع

غير المسموح بها في إطار التنظيم؛

- كإنتاج و توزيع المنتجات التي يحتكر إنتاجها و توزيعها القطاع العام؛

- العمل على تشجيع القطاع الخاص بشكل كامل عن طريق مح

الإجراءات البيروقراطية، و توفير القوانين لحمايته و حماية إستثماراته و مؤسساته من التأميم

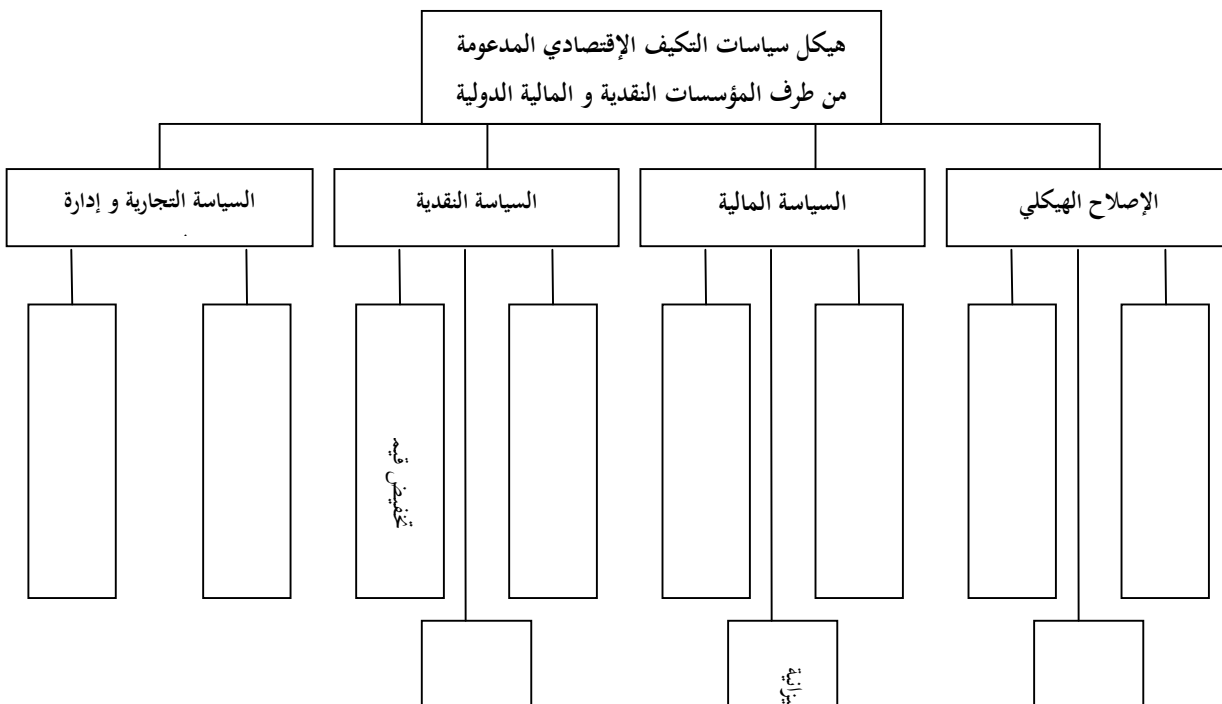
- الحد من هجرة رؤوس الأموال و تشجيع الإستثمارات الأجنبية؛

- رفي و تحديثه، بشكل يسمح بخلق ميكانيزمات تمويل جديدة بسيطة

خالية من الإجراءات البيروقراطية، تتماشى و ترتقي إلى المقاييس المعمول بها عالميا.

مضمون سياسات التكيف الإقتصادي يمكن إيجازها في الشكل الموالي :

### الشكل 2-3 : مضمون سياسات التكيف الإقتصادي



: عبد العزيز شرابي- برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية-بحوث الندوة

الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر-  
-  
.78

## 2\_3-2- مناهج قياس فعالية سياسات التكيف الإقتصادي :

في ظل الإتفاق العام حول  
فإن قياس فعالية هذه السياسات تتم من  
1:

منهج ما قبل و بعد : يستند إلى مقارنة الأداء الإقتصادي الكلي خلال فترة تطبيق ال ، مع فترة ،  
و في بعض الأحيان تتم مقارنة أهداف السياسات مع الإنجازات الفعلية. يمتاز هذا المنهج بسهولة  
حيث يتلخص في مقارنة جملة من متغيرات الأداء الإقتصادي خلال فترة ما قبل تطبيق السياسات مع فترة

، حيث أنه يفترض بقاء

على حالها قبل و بعد التطبيق. و ذلك إفتراض غير دقيق نتيجة التغير الشديد في هذه العوامل  
معدلات نمو الدول الصناعية، تغيرات أسعار الصرف و أسعار الفائدة العالمية، و كذلك ا  
الإنتاجية و المناخ، كل هذه العوامل تجعل تقديرات هذا المنهج غير دقيقة و تتغير من فترة لأخرى.

منهج مع أو بدون : يستند هذا المنهج إلى مقارنة الأداء الإقتصادي لدول طبقت السياسات مع مجموعة دول لم  
و للفرقة بين تأثيرات محددات السياسات على النتائج

الإقتصادية الكلية، و يفترض هذا المنهج أن مجموعة البلدان التي طبقت السياسات و التي لم تطبقها متشابهة  
الأوضاع الإقتصادية و تخضع لنفس الصدمات، و من خلال المقارنة بين ما قبل و بعد التغيرات في المؤشرات  
اقتصادية في المجموعتين، فإنه يتم إلغاء ا  
ثار التي تعكس تطبيق

<sup>1</sup>- بلقاسم العباس-الثبيت و التصحيح الهيكلي-[www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)-تاريخ الإطلاع 2010/05/21.

. تتلخص الفكرة في إستعمال أداء الدول التي لم تطبق السياسات كمقدر للوضع البديل أي الأداء في البلدان التي تطبق السياسات في حالة عدم تطبيقها.

ثل المشكلة في منهج مع و بدون في مجموعة الدول التي لم تطبق السياسات، تختلف عن مجموعة الدول التي تطبقها، و من الصعب إيجاد مجموعتين متجانستين تماما و تختلفان فقط في تطبيق السياسات من عدمه. يضاف إلى ذلك أن العينة المختارة لا تخضع لمعايير المعاينة و لا يتم الإ . كما أن الدول التي تطبق السياسات تعاني كلها من مشاكل إقتصادية، و منه فإن هذا المنهج يعاني من سوء الإختيار بحيث يكون تقييم آثار السياسات

**منهج التقييم المعمم** : يقارن أداء الدول التي تطبق السياسات مع دول التي لم تطبقها، مع التحكم في التأثيرات الخارجية، و قد دفعت النقائص و التعقيدات في المنهجين السابقين إلى تطوير منهج التقييم المعمم بتعديل منهج مع في الإعتراف بعدم عشوائية إختيار عينة البلدان التي تطبق السياسات و التي لا تين و من ثم يتم التحكم في الإختلاف في المقارنة اللاحقة للأداء الإقتصادي، و تحاول هذه الطريقة إحتواء آثار السياسات مع الأخذ بعين الإعتبار إختلاف السياسات في حالة عدم

و لتطبيق هذه المنهجية علميا يتم التعرف على قة التي تربط الأهداف الإقتصادية و المتغيرات الخارجية و كذلك معادلات تغير السياسة التي توضح كيفية تغير أدوات السياسات مع تغير وضع الإقتصاد، و تسمح معادلات الشكل المختصر بتحديد آثر المتغيرات التحكم في المتغيرات الخارجية، أما معادلات تغير السياسات فتحدد ماهية السياسات التي تم أخذها بعين الإعتبار الشروط البدائية في حالة عدم تطبيق السياسات، هذه الطريقة رغم تعقيدها و متطلبات

**منهج المحاكاة** : يقوم على مقارنة الأداء في حالة تطبيق السياسات مع الأداء في حالة تطبيق سياسات بديلة، و هو على خلاف المناهج الأخرى لا يجدد آثار السياسات إستنادا إلى الأداء الحالي للإقتصاد في الدول التي تطبقها، و إنما يعتمد على نماذج المحاكاة لإستنتاج أداء إفتراضي للسياسات التي تطبقها هذه البلدان و مقارنتها مع

و لمنهج المحاكاة ثلاثة محاسن لا تتوفر في المناهج الأخرى هي :  
- الأولى هي الإعتقاد على مجال واسع لتجارب التعديل طالما أن قاعدة المعطيات لا تعتمد على تجارب الدول التي

- الثانية تتمثل في تجنب التطبيق الفعلي للسياسات لمعرفة نتائجها طالما أنه يتم إستخدام آلية المحاكاة
- الثالثة هي أن منهج المحاكاة يعتمد أساسا على العلاقة ما بين أدوات السياسة و أهدافها، و بالتالي فهو

### 3\_ التجربة الجزائرية مع سياسات التكيف الإقتصادي :

إن صدمة البترول لسنة 1986 هي التي الإقتصاد الجزائري بعد التراكمات التي و حركت جميع الإختلالات الداخلية و الخارجية، حيث أدت إلى إنخفاض الصادرات من البترول في مي

الأجنبي، فشرعت الجزائر في تنفيذ جملة من الإصلاحات لتحقيق الإستقرار و دفع عجلة الإقتصاد، كانت هذه الإصلاحات في البداية ذاتية لكن لم تستطع الجزائر<sup>1</sup> تحقيق ذلك، لأن المشاكل التي كانت تعاني منها كبير بها إلى اللجوء مرغمة إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية، لإبرام إتفاقيات معها

### 3\_1- الأسباب و العوامل الدافعة للتكيف الإقتصادي في الجزائر :

إن الاسباب الرئيسية التي ادت بالجزائر إلى تطبيق سياسات التكيف في نهاية الثمانينيات الوضعية الإقتصادية للجزائر في هذه الفترة، التي أرغمت الجزائر على إختيار هذا المنهج.

### 3\_1-1- الأسباب العامة للأزمة :

- مختلا داخليا و خارجيا 1962 إلى أزمة البترول
- 1986 التي زادت الإختلالات و يمكن إرجاع تلك الإختلالات إلى مجموعة من الأسباب أهمها :
- وذج التنموي في ظل النظام الإشتراكي، فإعتمدت الجزائر على الصناعة و أهملت الزراعة، و إنتهجت التخطيط و أهملت قواعد التسيير الإقتصادي الراشد، ام و أهملت القطاع الخاص ... إلخ؛
  - غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بإنخفاض الإستثمارات بسبب إنخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد البترول
  - مما زاد تأزم الوضع في الجزائر، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار البترول و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية كإستيراد السيارات السياحية و التجهيزات المنزلية في إطار سياسة ، و هو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات و إرتة

<sup>1</sup>-إنضمت الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير في 26 سبتمبر 1963.

- سياسة التمويل، إتمدت الجزائر كلية في تمويل الإستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة، الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية و النمو الإقتصادي، فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبيقات

1 .

### 3\_1-2- أزمة البترول لسنة 1986 و مخلفاتها :

البترول بنسبة تفوق في 95%

حقيقية عندما إنخفضت أسعار البترول في سنة 1986 و إنخفاض سعر صرف الدولار.

الإقتصادية رهينة تغيرات و تطورات أسعار البترول في الأسواق العالمية  
عن ذلك من إرتباط القرار الإقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية

إن إرتباط تمويل الإقتصاد الجزائري بعوائد صادرات البترول دون مصادر اخرى، دفع بها إلى شفى

أزمة البترول، و إختيار مداخيل الصادرات سنة 1986، حيث عرفت سوق البترول تراجعاً خطيراً في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 إنخفض السعر إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986 التي بلغت آن ذاك 32 دولار للبرميل.

و نتيجة لذلك إنخفضت إيرادات 12.7 1985 إلى 7.9

1986، أي إنخفاض قدر بـ 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة، أي نسبة إنخفاض 37.79% كبير على توازن ميزان المدفوعات.

### 3\_1-3- أثر المديونية الخارجية على الإقتصاد الجزائري :

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية و النقدية بحجة التنمية التي إعتدتها الحكومة الجزائرية في المخططين

1970 إلى 1973 المخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1977.

خاصة و أن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة، الذي يتطلب رصد أموال ضخمة الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الإستثمارية

لماخة للقروض كانت تعاني من أزمة ركود خلال هذه الفترة، فإنخفضت معدلات الفائدة

الحقيقية عبر المؤسسات المالية العالمية، لتستقطب المزيد من الدول الباحثة عن رؤوس الأموال الأجنبية، فخرجت



الدول المتقدمة من وضعها المالي الصعب، و أوقعت الدول المتخلفة و النامية في فخ المديونية، الامر الذي ادى بها في إلى اللجوء لمؤسسات النقد و المال الدولية، طالبة منها

و من ثم تدخلت هذه المؤسسات فإرضة شروط مجحفة لتقديم

عملية إعادة جدولة هذه الديون.

لذلك يمكن تتبع مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1970 إلى 1989 عبر المراحل التالية :

المرحلة الأولى من 1970 إلى 1985<sup>1</sup> بحوالي 0.95 مليار دولار لتصل إلى

17 1980 17 0.05

1970 إلى 3.9 1980 84 .

بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حوالي 12 لترتفع بعد ذلك إلى

19.8 دولار في سنة 1985

لكن هذه الديون لم تكن لتشكّل اي خطر او حرج، حيث كانت تسدد في اوقاتها المحددة.

ففي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970 1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة تجاه المديونية

الخارجية، هذه الوضعية الغير مناسبة بالنسبة لإستقلالية القرار الإقتصادي الداخلي و الخارجي، جعلت السلطات

الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة الممتدة ما بين 1980

1985 حيث إنخفضت إلى 14 ر دولار في سنة 1984.

المرحلة الثانية من 1985 إلى 1989، تميزت هذه المرحلة مرة أخرى بالإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة

1986، فأدى ذلك إلى الإرتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة

دول التالي :

### الجدول 1-2 : تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 1985-1989

الوحدة : مليار دولار

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
مجموع حجم الديون الخارجية	19.8	23.7	27.8	28.8	26.8

: بنك الجزائر سنة 1996.

(1-2)، فإن مجموع حجم الديون الخارجية تزايد من 19.8 إلى 23.7

1986 3.9 1988 %19.6

28.8 %45.45 كأعلى مستوى في هذه الفترة، و في سنة 1989



الدعم الممنوح للجزائر إتخذ شكلا إزدواجيا :

- السحب من الجزء الخاص بإحتياجات الجزائر في صندوق النقد الدولي؛

### 3\_2-2- إتفاق التثبيت الإقتصادي الثاني :

1990، بدأت المفاوضات من أجل إتفاق تأكيد ثان إلا أن وتيرة المفاوضات

إنخفضت مع إندلاع حرب الخليج، خاصة مع تحسن الأوضاع نتيجة لإرتفاع البترول مما نتج عنه تحسن في الأوضاع المالية دون مساعدة صندوق النقد الدولي، غير الوضع لم يدم طويلا، لتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل ذلك، و إستمرت الأوضاع في التدهور.

و بالتالي عادت الجزائر و أجرت مفاوضات أخرى مع صندوق النقد الدولي في

1991 في 27 1991 تتعهد فيها بالقيام بجميع الإجراءات للحصول على الدعم اللازم  
يمتد على طول عشرة أشهر من 1991/06/03 إلى 1992/03/30.

400

300

100

<sup>1</sup>، مقسم إلى أربع شرائح كل شريحة 75

هي كالاتي :

- الشريحة الأولى في جوان 1991

- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991

- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991

- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

و قد تم سحب ثلاث شرائح الأولى إلا الشريحة الرابعة لم يتم سحبها، لعد إحترام الحكومة الجزائرية آنذاك  
الإتفاق المبرم بين الطرفين، بخصوص الإنزلاق في الأجور الذي وقع في الثلاثي الأول من سنة 1992.

:

- و ذلك من خلال تخفيض التعريفات الجمركية بشكل محسوس

بالنسبة للمواد الكمالية و تخفيض الإعفاءات؛

- مواصلة تخفيض قيمة الدينار ( )

- المواصلة في تحرير الأسعار و رفع الدعم عنها؛

- ليعص من حجم تدخل الدولة في الإقتصاد؛

### 3\_2-3- إتفاق التثبيت الإقتصادي الثالث :

وق النقد الدولي ما

:

- تواصل إنخفاض أسعار البترول، مما جعل موارد صادرات البترول 21%
- إرتفاع معدل خدمة الدين، و نقص حاد في الإحتياطيات من العملة الأجنبية خاصة منها الدولار
- 1994 10.7% 1993 7.7%.
- هذه الأوضاع أدت بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي 1 1994
- و أبرمت إتفاق مدته سنة، شمل الإتفاق إعادة جدولة الديون التي تنتهي آجالها قبل 31 1995 مع فترة إعفاء 4 ، أما إعادة جدولة الديون العمومية التي تنتهي بعد ماي 1995
- بمدى نجاح تطبيق الإتفاق المبرم، مما سمح بتوفير حوالي 16<sup>1</sup> سمح بإزالة الضغوطات المالية الداخلية و

هدف إلى :

- وضع إستراتيجية تنمية تقوم على فكرة توزيع النمو بين القطاعات الحساسة و ذات الأولوية الإقتصادية؛
- 1995 6% 1994 3%
- تخفيض معدل التضخم إلى المستوى السائد في البلدان الصناعية المتطورة؛
- لتوازن لميزان المدفوعات و تحقيق مستويات مناسبة من إحتياطيات النقد الأجنبي؛
- تخفيض سعر صرف الدينار في أبريل 1994 40.17% ( 1 = 36 )
- تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3% ام خلال فترة الإتفاق، عن طريق خفض نفقات

### 3\_3- إتفاق التعديل الهيكلي :

إن الإتفاقات السابقة كانت تهدف بالاساس إلى إحداث إستقرار إقتصادي بإدارة الطلب الكلي، و بالتالي تحقيق التوازنات في الإقتصاد الكلي و إحتواء التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الإستقرار بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي و الخدمي، و بعث النمو الإقتصادي في الأجل المتوسط و هذا بإقامة البيئة

<sup>1</sup> -برامج التثبيت و التعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري- ورقة قدمت في المنتدى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية و تعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الإقتصادية العالمية يومي 29 30 2001 - - 06.

لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعين العام و الخاص، و العمل على إعادة الهيكلة في البنية الإنتاجية للإقتصاد الوطني.

ففي مجال الإستقرار الإقتصادي فإن التعديل عمل على الإستمرار في الإجراءات السابقة المتعلقة بـ<sup>1</sup>:

- مواصلة رفع الدعم للأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع و الخدمات في نهاية فترة
- و منح الإستقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛
- 
- 
- التحكم في التضخم و جعله في مستوى مقبول.

في تاريخ 9 1995 تاريخ إنتهاء فترة تنفيذ إتفاق

بإرسال رسالة النية مرفقة بوثيقة إطار السياسات الإقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي الحامل لفترة 3 التي تم إيداعها رسميا بمقر صندوق النقد الدولي، و مع نهاية شهر ماي و خلال الدورة العادية لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي وافق هذا الأخير على إمضاء إتفاق موسع مع السلطات الجزائرية، و أتاح أمامها حق إستخدام موارده و مه المالي في إطار تسهيل التمويل الممدد لدعم عمليات الإصلاح التي ورد في التعديل الهيكلي.

و كانت الموارد الوفدة في إطار البرنامج كما يلي :

و في إطار الإتفاق الثلاثي عرفت  
 ية إلى الداخل سواء تلك المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي أو الممنوحة  
 قبل الهيئات المالية الأخرى، كالبنك الدولي و البنك الأوربي، ففي سنة 1995 قام صندوق النقد الدولي بمنح تسهيله  
 بمبلغ إجمالي قدره 1.1

المدفوعات، و في سنة 1996 6.3 مليار دولار، و في سنة 1997 4.7 ، ساعدت هذه  
 التعديل الهيكلي في العديد من الجوانب.

ر في كل من نادي باريس و نادي لندن بقيمة 7 3.2

التوالي، أما التمويلات المتأتية من هيئات مالية أخرى فقد وصلت إلى 20  
 دولار أمريكي الوفدة من قبل البنك الدولي لتدعيم برنامج التعديل الهيكلي، خاصة في مجال الإستثمار الإنتاجي وفقا  
 للإتفاق المبرم في بداية سنة 1996.

الإصلاحات الهيكلية المفروضة تسير عموما نحو تبني إقتصاد السوق، تبعا لمحتوى الإتفاق الثلاثي للتعديل  
 الهيكلي، الذي يترجم في محتواه جملة التحويلات العميقة التي يتعين على السلطات الجزائرية إتخاذها من أجل إعادة

<sup>1</sup>-Abderrahmene Mebtoul-**L'algerie Face aux Défis de la Mondialisation**-Tom01-OPU-Alger-2002-P148.

الذي يتلخص في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- 
- فاق العام بتقليل النفقات العمومية، و تشديد السياسة النقدية لخفض وتيرة التوسع النقدي لإحتواء
- اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الإقتصاد المخطط مركزيا إلى إقتصاد
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، و إدخال عملية الخوصصة بعد وضع الإطار القانوني لها لبعث المنافسة الأجنبي
- التقليل إلى غاية إلغاء الإعانات الممنوحة من قبل الدولة للمؤسسات العمومية
- مواصلة الإصلاح الضريبي و خفض الرسوم الجمركية و إتخاذ الإطار القانوني لفتح المنافسة أمام القطاع البنكي و المالي؛
- 

تم تحديد أهداف الإتفاق تبعا للتطلعات و الآفاق المستقبلية التي تطمح لها السلطات المالية إلى الداخل في شكل دعم مالي مقدم من

و تلك التي فرض في إطار إتفاق التعديل لهيكلي، حيث يصبو إلى رفع معدل النمو و تخفيض معدل التضخم و هو ما صرح به محافظ بنك الجزائر أمام صندوق النقد الدولي أثناء المفاوضات. 5% 6% في سنتي 1995 1996 على التوالي إلى جانب تخفيض معدل التضخم من 30.5% 1994 إلى 15% 10% سنتي 1995 1996 على التوالي.

- إلى جانب الاهداف المصريح بها سعى الإتفاق ايضا إلى تحقيق بعض الاهداف تتلخص فيما يلي :
- النمو الإقتصادي بغية إستيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض التدريجي للبطالة؛
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة محليا و تلك المسجلة في البلدان الصناعية؛
- خفض التكاليف الإنتقالية للتعديل الهيكلي لحماية الطبقات الأكثر تضررا
- الانتقال إلى إقتصاد السوق؛
- د الأجنبي.

<sup>1</sup> -كريم النشاشيبي- الجزائر دراسة خاصة : تحقيق الإستقرار و التحول نحو إقتصاد السوق-صندوق النقد الدولي-1998- 14.

## خلاصة الفصل الثاني

الأزمة العالمية للديون الخارجية للدول النامية في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي لمؤسسات النقدية و المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي، و تطبق تحت رعاية هذه المؤسسات المساعدات المالية، لكي تستطيع الدول المدينة الخروج من مختلف الإختلالات التي تعاني منها. سياسات التكيف الإقتصادي ما هي إلا مجموعة أو حزمة من القواعد

الإختلالات الداخلية و الخارجية، عن طريق تثبيت الإقتصاد لإعادة التوازن لميزان المدفوعات و المتغيرات

على ضوء ما سبق فإن سياسات التكيف الإقتصادي تنقسم إلى قسمين، قسم يطبق في المدى القصير و يهتم بجانب الطلب و هو عبارة عن سياسات التثبيت الإقتصادي و تطبق تحت رعاية صندوق النقد الدولي في فيهم بجانب العرض و يطبق في الأجلين المتوسط و الطويل و هو عبارة عن سياسات التعديل الهيكلي يقوم البنك الدولي للإنشاء و التعمير الإشراف عليها، بحيث يجب أن تطبق سياسات التثبيت ثم سياسات يكون لها مفعول على الإختلالات التي يعاني منها الإ .

و ككل دول العالم الثالث قامت الجزائر باللجوء إلى الصندوق  
الماضي، جراء تعرضها إلى أوضاع صعبة بعد أزمة البترول لسنة 1986  
في دوامة لا تستطيع الخروج منها إلا بالإستد  
الإقتصادي و الرابع للتعديل الهيكلي تمتد من سنة 1989  
إلى 1998.



## تمهيد

المؤسسات النقدية و المالية الدولية -صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير-، تعتمد في تطبيقها سياسات التكيف الإقتصادي -سياسات الثبيت و سياسات التعديل الهيكلي- في الدول الأعضاء على بعض المتغيرات التي تمثل الإختلالات على المستويين الخارجي و الداخلي. و من المتغيرات التي تمثل الإختلالات على المستوى الخارجي رصيد ميزان المدفوعات، و رصيد المديونية الخارجية، و رصيد الإحتياطات الأجنبية، و من المتغيرات التي تمثل الإختلالات على المستوى الداخلي رصيد الميزانية العامة، و معدل النمو الإقتصادي، و معدل التضخم. الجزائر من بين الدول التي طبقت هذه السياسات في الفترة الممتدة من نهاية الثمانينات و إلى غاية نهاية التسعينات من القرن الماضي، و هذا لما كانت تعانيه من إختلالات داخلية و خارجية، خصوصا بعد صدمة البترول لسنة 1986 حيث تراجعت أسعار البترول في الأسفل، التي عمقت من الإختلالات التي كانت تعاني منها فإتخذت

في سوف نأخذ بعض المتغيرات التي تمثل الإختلالات الخارجية، و بعض المتغيرات التي  
 ار البترول و هذا راجع لطبيعة الإقتصاد الجزائري، بح  
 صادرات البترول، و نقوم بنمذجتها قياسيا و القيام بجميع الإختبارات اللازمة لكي يكون النموذج صحيح  
 و تعريض النموذج في الأخير لصدمة بترولية إفتراضية، و إستنتاج مدى تأثير الصدمة هذه المتغيرات.

إن المرحلة الأولى في بناء نموذجنا القياسي، تحديد المتغيرات المراد دراستها و لقد قمنا بإختيار بعض المتغيرات التي تمثل الإختلالات الداخلي

الإستقرارية على جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة<sup>1</sup> كانت غير مستقرة وحب علينا أن نجعلها مستقرة للإنتقال

### 1\_1- تحديد متغيرات النموذج :

سوف نقوم بأخذ بعض المتغيرات التي تمثل الإختلالات الخارجية، و بعض المتغيرات الأخرى التي تمثل الإختلالات هذه المتغيرات فيها متغيرات تابعة لمتغيرات أخرى مفسرة.

المتغيرات التي تمثل الإختلالات الخارجية تتمثل في :

-

-

-

المتغيرات التي تمثل الإختلالات الداخلية تتمثل في :

-

-

-

و متغيرة أخرى تمثل المؤثر الكبير في الإقتصاد الجزائري هي :

- أسعار البترول.

بما أن المعادلات تتكون من جانبين، جانب يمثل المتغير التابع و الجانب الآخر يمثل المتغيرات المفسرة للمتغير التابع،

في الجدول التالي :

### الجدول 3-1 : المتغيرات التابعة و المفسرة لمعادلات النموذج

<sup>1</sup>- بالإعتماد على معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات.

المتغيرات التابعة	المتغيرات المفسرة
01	أسعار البترول
02	أسعار البترول و سعر الصرف
03	أسعار البترول و سعر الصرف
04	أسعار البترول، النفقات و الإيرادات الحكومية
05	أسعار البترول
06	أسعار البترول و
07	أسعار البترول ( )

### من إعداد الطالب.

و بعد أن حددنا المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة، يجب أن نقوم بترميز هذه المتغيرات لكي يتم إدخالها في البرنامج<sup>1</sup> من أجل المعالجة، و يكون الترميز وفق الجدول التالي :

### الجدول 3-2 : ترميز المتغيرات

الترميز	المتغيرات	الترميز	المتغيرات	
PRIXP	أسعار البترول	07	SOLDBP	01
TAUXCH		08	DETTEX	02
DEPPR		09	RESERCH	03
REVPR		10	SOLDBPR	04
PIBR		11	TAUXINF	05
			TAUXCR	06

### من إعداد الطالب.

1\_2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات :

<sup>1</sup>- البرنامج : Eviews.

الحسابي و عبر الزمن

السلاسل الزمنية للمتغيرات نستعين بـ  
( ) .

إختبار 'ديكي فولر' البسيط على تقدير ثلاث نماذج هي كالاتي :

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad -$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{ثاني} \quad -$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \quad -$$

إختبار 'ديكي فولر' المتقدم على تقدير ثلاث نماذج أيضا هي كالاتي :

$$X_t = \phi X_{t-1} + \sum_{j=1}^p \theta_j X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad -$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + \sum_{j=1}^p \theta_j X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad -$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + \sum_{j=1}^p \theta_j X_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad -$$

$$(t_t < t_c)^1 \quad \left\{ \begin{array}{l} H_0 = \phi = 1 \\ H_1 = \phi < 1 \end{array} \right. :$$

' نقبل فرضية العدم، و نقول أن السلسلة غير مستقرة

### 1\_2-1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الأصلية :

في البداية يتم تحديد درجة تأخير كل سلسلة عن طريق المفاضلة بين أصغر معايير

الجدول 3-3 : درجات تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات الأصلية

درجة التأخير	السلاسل		درجة التأخير	السلاسل	
1	PRIXP	07	1	SOLDBP	01
5	TAUXCH	08	0	DETTEX	02
0	DEPPR	09	2	RESERCH	03
7	REVPR	10	0	SOLDBPR	04
0	PIBR	11	0	TAUXINF	05
			0	TAUXCR	06

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

## تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات

الزمنية للمتغيرات<sup>1</sup> في الجدول التالي :

## الجدول 3-4 : نتائج إختبار 'ديكي فولر' على السلاسل الزمنية للمتغيرات الأصلية

السلاسل	إختبار 'ديكي فولر'	السلاسل	إختبار 'ديكي فولر'		
01	SOLDBP	غير مستقرة و من النوع DS <sup>2</sup>	07	PRIXP	غير مستقرة و من النوع DS
02	DETTEX	غير مستقرة و من النوع DS	08	TAUXCH	غير مستقرة و من النوع DS
03	RESERCH	غير مستقرة و من النوع DS	09	DEPPR	غير مستقرة و من النوع DS
04	SOLDBPR	غير مستقرة و من النوع DS	10	REVPR	غير مستقرة و من النوع DS
05	TAUXINF	غير مستقرة و من النوع DS	11	PIBR	غير مستقرة و من النوع DS
06	TAUXCR	غير مستقرة و من النوع DS			

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

(4-3) ن جميع السلاسل غير مستقرة و من النوع DS

الدرجة الأولى على السلاسل

## 1\_2-2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الأولى :

تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الأولى

، و النتائج في الجدول التالي :

## الجدول 3-5 : درجات تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الأولى

درجة التأخير	السلاسل	درجة التأخير	السلاسل		
0	PRIXPd1	07	0	SOLDBPd1	01
0	TAUXCHd1	08	2	DETTEXd1	02
0	DEPPRd1	09	2	RESERCHd1	03
0	REVPRd1	10	0	SOLDBPRd1	04
1	PIBRd1	11	4	TAUXINFd1	05
			0	TAUXCRd1	06

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

<sup>1</sup> (01).

<sup>2</sup> -السلسلة من النوع DS : هي السلسلة التي لا تحتوي على اتجاه عام.

الموالي : ' ' على السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الأولى<sup>1</sup> في الجدول

الجدول 3-6 : نتائج إختبار 'ديكي فولر' على السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الأولى

السلاسل	إختبار 'ديكي فولر'	السلاسل	إختبار 'ديكي فولر'
01	SOLDBPd1	07	PRIXPd1
02	DETTEXd1	08	TAUXCHd1
03	RESERCHd1	09	DEPPRd1
04	SOLDBPRd1	10	REVPRd1
05	TAUXINFd1	11	PIBRd1
06	TAUXCRd1		

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

الأولى

(6-3)

التي لم تستقر .

البعض الآخر لم يستقر و بالتالي سوف نقو

1\_2-3- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الثانية :

بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى للمتغيرات لم تستقر كلها،

ة للمتغيرات التي لم تستقر، و كانت درجات

التأخير مبينة في الجدول الموالي بالمفاضلة بين أصغر معايير ' ' ' :

الجدول 3-7 : درجات تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الثانية

درجة التأخير	السلاسل	
2	DETTEXd2	01
0	RESERCHd2	02
0	TAUXINFd2	03
1	PRIXPd2	04
1	TAUXCHd2	05

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الثانية<sup>1</sup> في الجدول

التالي :

الجدول 3-8 : نتائج إختبار 'ديكي فولر' على السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الثانية

السلاسل	إختبار 'ديكي فولر'
01	DETTEXd2
02	RESERCHd2
03	TAUXINFd2
04	PRIXPd2
05	TAUXCHd2

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

الفروقات من الدرجة الثانية على السلاسل الزمنية للمتغيرات التي لم تستقر،

(8-3)

1\_3- تحديد معادلات النموذج :

يتم تحديد معادلات النموذج إذا كانت خطية أم لا إنطلاقا من سحابة النقط الممثلة لها، و بعد ذلك نقو

1\_3-1- تمثيل سحابات النقاط لكل معادلة :

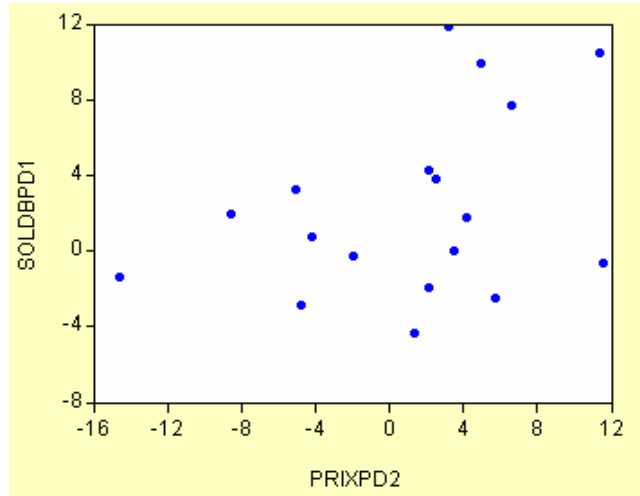
سوف نقوم بتمثيل سحابة النقط لكل متغير تابع مع متغير مستقل لكل معادلة على كالاتي :

أولا : معادلة رصيد ميزان المدفوعات

، على المحور الأفقي أسعار البترول، و على المحور العمودي رصيد ميزان

المدفوعات، و الشكل الموالي يمثل سحابة النقط :

## الشكل 3-1 : سحابة النقط لرصيد ميزان المدفوعات مع أسعار البترول

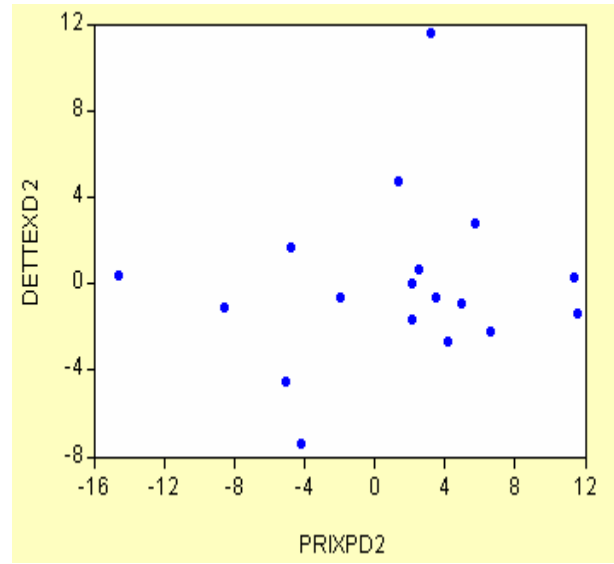
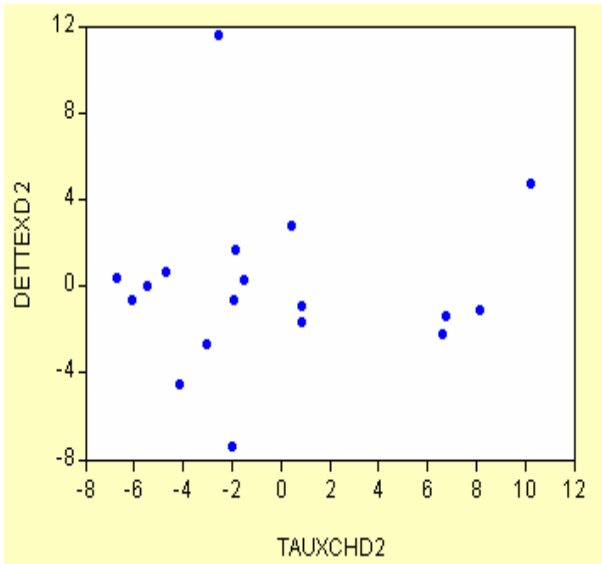


: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

## ثانيا : معادلة رصيد المديونية الخارجية

: سحابة النقط لرصيد المديونية الخارجية، مرة مع أسعار البترول و مرة مع

## الشكل 3-2 : سحابة النقط لرصيد المديونية الخارجية مرة مع أسعار البترول و مرة مع سعر الصرف



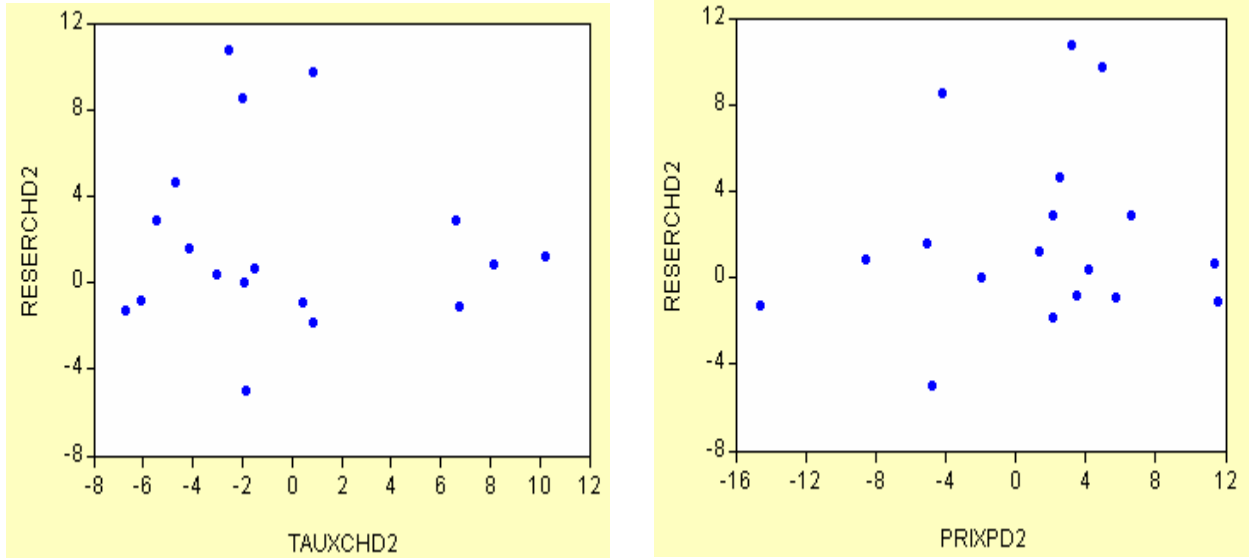
: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.



## ثالثا : معادلة رصيد إحتياطات الصرف

رصيد إحتياطات الصرف ، مرة مع أسعار البترول، و مرة مع سعر الصرف.

الشكل 3-3 : سحابة النقط لرصيد إحتياطات الصرف مرة مع أسعار البترول و مرة مع سعر الصرف



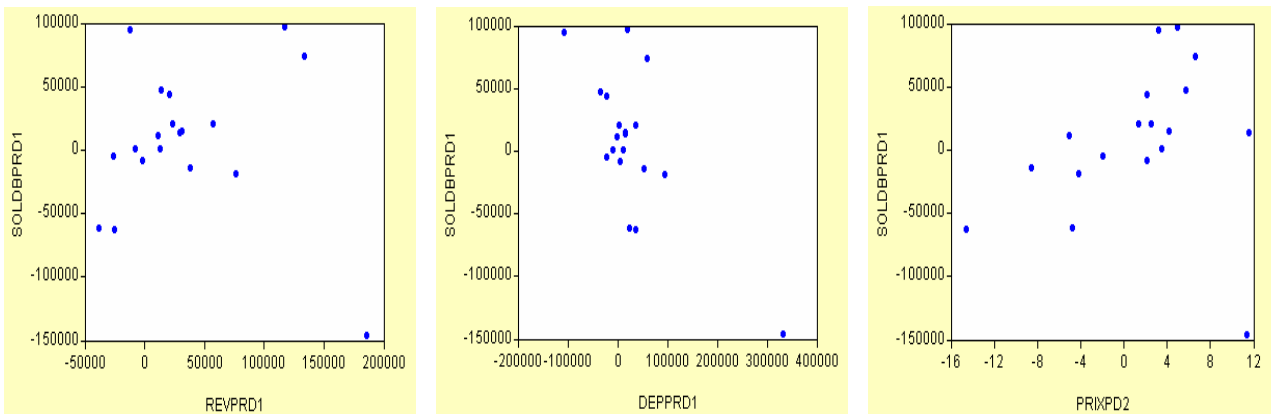
من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

## رابعا : معادلة رصيد الميزانية العامة الحقيقي

، مرة مع أسعار البترول

الشكل 4-3 : سحابة النقط لرصيد الميزانية العامة الحقيقي مرة مع أسعار البترول و مرة مع النفقات الحكومية الحقيقية

و مرة مع الإيرادات الحكومية الحقيقية

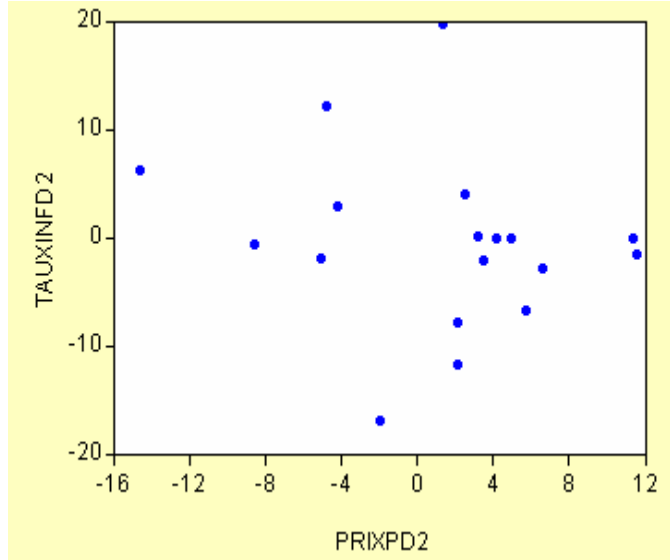


من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

خامسا : معادلة معدل التضخم

تضخم مع أسعار البنترول في معلم واحد حسب الشكل الموالي :

الشكل 3-5 : سحابة النقط لمعدل التضخم مع أسعار البنترول

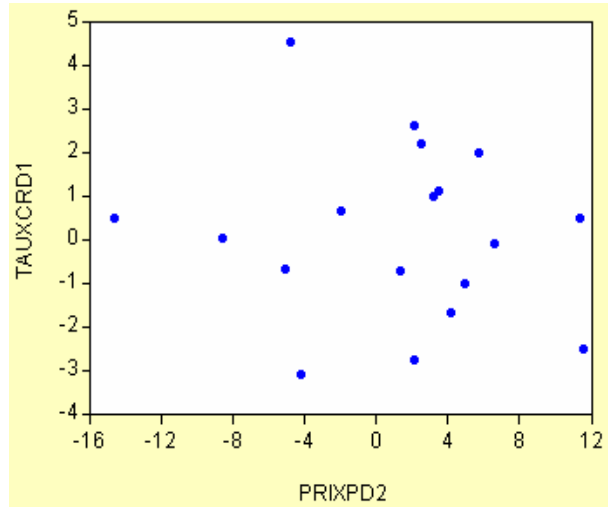
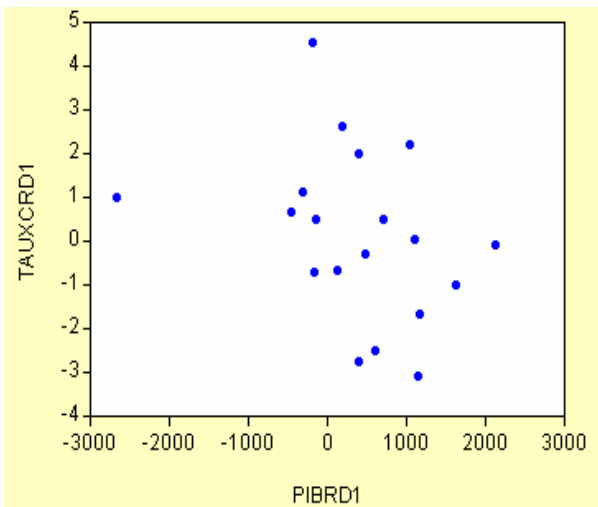


: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

سادسا : معادلة معدل النمو الإقتصادي

سعار البنترول، و مرة مع

الشكل 3-6 : سحابة النقط لمعدل النمو الإقتصادي مرة مع أسعار البنترول و مرة مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي

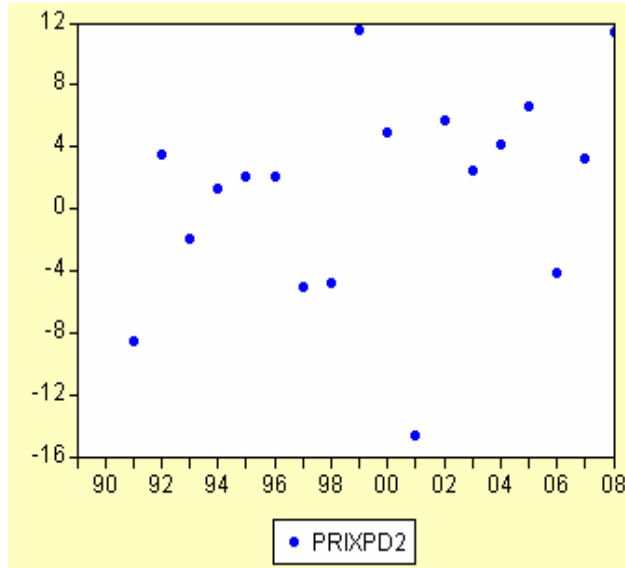


: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

## سابعاً : معادلة أسعار البترول

تمثل سحابة النقط لأسعار البترول مع الزمن.

## الشكل 3-7 : سحابة النقط لأسعار البترول مع الزمن



من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

## 1\_3-2- الصيغة الرياضية لمعادلات النموذج :

:

$$1/ SOLDBPd1 = \beta_1 + \beta_2 * PRIXPd2 + \mu_{SOLDBPd1};$$

$$2/ DETTEXd2 = \alpha_1 + \alpha_2 * PRIXPd2 + \alpha_3 * TAUXCHd2 + \mu_{DETTEXd2};$$

$$3/ RESERCHd2 = \varphi_1 + \varphi_2 * PRIXPd2 + \varphi_3 * TAUXCHd2 + \mu_{RESERCHd2};$$

$$4/ SOLDBPRd1 = \phi_1 + \phi_2 * PRIXPd2 + \phi_3 * DEPPrd1 + \phi_4 * REVPRd1 + \mu_{SOLDBPRd1};$$

$$5/ TAUXINFd2 = \theta_1 + \theta_2 * PRIXPd2 + \mu_{TAUXINFd2};$$

$$6/ TAUXCRd1 = \gamma_1 + \gamma_2 * PRIXPd2 + \gamma_3 * PIBRd1 + \mu_{TAUXCRd1}.$$

و فيما يخص معادلة اسعار البترول و بالنظر إلى دالة الارتباط الذاتي و دالة الارتباط الذاتي الجزئي تبين انها من

:

$$7/ PRIXPd2 = ARIMA(p, i, q).^1$$

<sup>1</sup>  $p$  - درجة تأخير AR  $i$  ،  $q$  : درجة تأخير MA ، و تم تحديد كل هذه الدرجات هي كالآتي :  $P = 4$  ،  $i = 2$  ،  $q = 2$  .

**2\_ تقدير و إختبار معادلات النموذج :**

في هذا الجانب من الفصل التطبيقي نقوم بتقدير معادلات النموذج، و بعد ذلك نعرضها إلى إختبارات على ( ) (الإرتباط الذاتي للأخطاء و طبيعية).

**2\_1- تقدير معادلات النموذج :**

<sup>1</sup>، و نتائج التقدير كالتالي :

**2\_1-1- تقدير معادلة رصيد ميزان المدفوعات :**

:

$$\text{SOLDBPd1} = 0.5175029719 * \text{PRIXPd2} - 10.55479458$$

(14.66826)<sup>2</sup>                      (7.812537)

$$R^2 = 92.27\%;$$

$$\bar{R}^2 = 91.85\%;$$

$$DW = 0.9745;$$

$$F = 215.1579.$$

**2\_1-2- تقدير معادلة رصيد المديونية الخارجية :**

نتائج التقدير كالتالي :

$$\text{DETTEXd2} = -0.3370329847 * \text{PRIXPd2} - 0.005906144215 * \text{TAUXCHd2} + 34.03775667$$

(8.886248)                      (0.166574)                      (17.53060)

$$R^2 = 84.88\%;$$

$$\bar{R}^2 = 83.10\%;$$

$$DW = 1.1756;$$

$$F = 47.7185.$$





- (H<sub>1</sub>) ' المحسوبة أكبر من إحصائية ' -
- (H<sub>0</sub>) ' ' ' ' -

' على معلمات معادلات النموذج في الجدول التالي :

الجدول 3-9 : نتائج اختبار 'ستودنت' على معلمات معادلات النموذج

رقم المعادلة	إحصائية 'ستودنت' المحسوبة	إحصائية 'ستودنت' المجدولة	القرار
01	14.66826	2.120	$\Leftarrow t_t < t_c$
	7.812537		$\Leftarrow t_t < t_c$
02	8.886248	2.131	$\Leftarrow t_t < t_c$
	0.166574		$\Leftarrow t_t > t_c$
	17.53060		$\Leftarrow t_t < t_c$
03	26.87672	2.131	$\Leftarrow t_t < t_c$
	2.545254		$\Leftarrow t_t < t_c$
	10.02164		$\Leftarrow t_t < t_c$
04	2.228486	2.145	$\Leftarrow t_t < t_c$
	6.570015		$\Leftarrow t_t < t_c$
	3.961050		$\Leftarrow t_t < t_c$
	0.474136		$\Leftarrow t_t > t_c$
05	2.186442	2.120	$\Leftarrow t_t < t_c$
	4.426223		$\Leftarrow t_t < t_c$
06	2.290043	2.131	$\Leftarrow t_t < t_c$
	2.320159		$\Leftarrow t_t < t_c$
	0.968175		$\Leftarrow t_t > t_c$
07	2.249167	2.228	$\Leftarrow t_t < t_c$
	1.070460		$\Leftarrow t_t > t_c$
	0.575161		$\Leftarrow t_t > t_c$
	0.489074		$\Leftarrow t_t > t_c$
	1.061028		$\Leftarrow t_t > t_c$
	0.489887		$\Leftarrow t_t > t_c$
	2.502482		$\Leftarrow t_t < t_c$

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

## 2\_2-2- إختبار المعلمات الكلي :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \neq \beta_k \neq 0 \end{cases}$$

و التي تحسب حسب العلاقة

$$F_c = \frac{SCE/k-1}{SCR/n-k}$$

(H<sub>1</sub>) المحسوبة أكبر من إحصائية ' فيشر ' -  
(H<sub>0</sub>) المحسوبة أصغر من إحصائية ' فيشر ' -

حسب الجدول التالي :

## الجدول 3-10 : نتائج إختبار ' فيشر '

رقم المعادلة	إحصائية ' فيشر ' المحسوبة	إحصائية ' فيشر ' المجدولة	القرار
01	215.1579	4.49	$\Leftarrow F_t < F_c$
02	47.7185	3.68	$\Leftarrow F_t < F_c$
03	466.3393	3.68	$\Leftarrow F_t < F_c$
04	35.50426	3.34	$\Leftarrow F_t < F_c$
05	21.94337	4.49	$\Leftarrow F_t < F_c$
06	13.36439	3.68	$\Leftarrow F_t < F_c$
07	61.28778	5.12	$\Leftarrow F_t < F_c$

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

## 2\_3- الإختبارات على البواقي :

في هذا الجانب نقوم بإختبارات على سلسلة البواقي، فيما يخص الإرتباط الذاتي للبواقي و طبيعية البواقي.

## 2\_3-1- إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي :

1- مجموع المربعات المفسرة، SCR: مجموع مربعات البواقي، n: عدد المتغيرات

5%.

2- مجموع المربعات المفسرة، SCR: مجموع مربعات البواقي، n: عدد المتغيرات

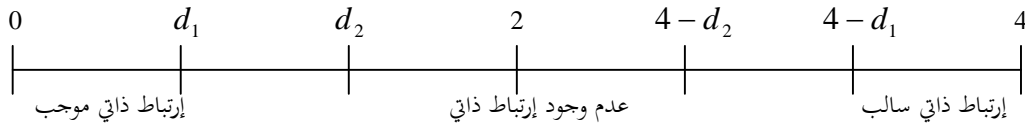


نحدد منطقة إنتماء إحصائية ' ، لكي نستطيع أخذ القرار بوجود إرتباط ذاتي للأخطاء

' المحسوبة يجب أن نحدد كل من  $d_1, d_2$

' ، و بعدها نحدد المنطقة حسب التالي :

### الشكل 3-8 : مناطق إختبار 'دارين واتسون'



: جلاطو جيلالي-الإحصاء التطبيقي مع مسائل و تمارين محلولة- -2007-

.104

' على سلاسل بواقى معادلات النموذج في الجدول التالي :

### الجدول 3-11 : نتائج إختبار 'دارين واتسون'

رقم المعادلة	إحصائية 'دارين واتسون' المحسوبة	إحصائية 'دارين واتسون' المجدولة	القرار
01	0.9745	$D_1 = 1.16, D_2 = 1.39$	يوجد إرتباط ذاتي .
02	1.1756	$D_1 = 1.05, D_2 = 1.53$	.
03	1.9108	$D_1 = 1.05, D_2 = 1.53$	لا يوجد إرتباط ذاتي للبقاوي .
04	1.4734	$D_1 = 0.93, D_2 = 1.69$	.
05	0.4016	$D_1 = 1.16, D_2 = 1.39$	يوجد إرتباط ذاتي .
06	1.7780	$D_1 = 1.05, D_2 = 1.53$	يوجد إرتباط ذاتي للبقاوي .
07	2.0361	$D_1 = 0.82, D_2 = 1.87$	لا يوجد إرتباط ذاتي للبقاوي .

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

## 2\_3-2- إختبارات طبيعية البواقي :

1. 'جاك بيرأ'

أولا : إختبار 'سكيونس'

$$v_1 = \frac{|\beta_1 - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}$$

نقوم بحساب إحصائية ' : %5 1.96

- المحسوبة أكبر من القيمة 1.96 نقول أن سلسلة البواقي غير متناظرة؛  
- 1.96

' في الجدول التالي :

الجدول 3-12 : نتائج إختبار 'سكيونس'

رقم المعادلة	إحصائية 'سكيونس' المحسوبة	القرار
01	0.402351938	.
02	2.173928146	سلسلة البواقي غير .
03	1.43812525	.
04	0.20479419	.
05	0.527504733	.
06	0.493234376	.
07	0.144097565	.

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

ثانيا : إختبار 'كورتوازييس'

$$v_2 = \frac{|\beta_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}}$$

نقوم بحساب إحصائية ' : %5 1.96

- المحسوبة أكبر من القيمة 1.96 فإن سلسلة البواقي غير مسطحة؛  
- 1.96

' في الجدول الموالي :

الجدول 3-13 : نتائج اختبار 'كورتوايزيس'

رقم المعادلة	إحصائية 'كورتوايزيس' المحسوبة	القرار
<b>01</b>	0.698083159	.
<b>02</b>	2.323307135	غير .
<b>03</b>	0.121452268	.
<b>04</b>	0.204944911	.
<b>05</b>	1.151738443	.
<b>06</b>	0.469384036	.
<b>07</b>	0.635814047	.

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

ثالثا : اختبار 'جاك بيرأ'

'جاك بيرأ'

1

هذا الاختبار يجمع الإختبارين السابقين و هذا بمقارنة إحصائية كاي مربع

$$JB = \frac{n}{6} \beta_1 + \frac{n}{24} (\beta_2 - 3)^2 :$$

- 'جاك بيرأ' المحسوبة أكبر من إحصائية كاي مربع نقول

- 'جاك بيرأ'

'جاك بيرأ' في الجدول الموالي :

الجدول 3-14 : نتائج اختبار 'جاك بيرأ'

رقم المعادلة	إحصائية 'جاك بيرأ' المحسوبة	إحصائية كاي مربع المجدولة	القرار
<b>01</b>	0.649208	28.869	.
<b>02</b>	10.12372	28.869	.
<b>03</b>	2.082954	28.869	.
<b>04</b>	0.083945	28.869	.
<b>05</b>	1.604762	28.869	.
<b>06</b>	0.463601	28.869	.
<b>07</b>	0.425024	21.064	.

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

### 3\_ تقدير و إختبار معادلات النموذج المصححة و محاكاتها :

لنموذج تعالي من بعض يجب أن نقوم بتصحيحها من هذه المشاكل  
المعلّات غير معنوية و وجود إرتباط ذاتي بين البواقي، و بعد تصحيح هذه  
( )  
إفتراضية مستمرة على مستوى أسعار البترول.

### 3\_1- تقدير معادلات النموذج المصححة :

نقوم بتقدير المعادلات التي تعالي :<sup>1</sup>

### 3\_1-1- تقدير معادلة رصيد ميزان المدفوعات المصححة :

عد التصحيح هي كالآتي :

$$\text{SOLDBPd1} = 0.4999846665 * \text{PRIXPd2} - 10.09392563 + [\text{MA}(1)=0.6416843126]$$

(10.71100)                      (5.294129)                      (3.326010)

$$R^2 = 94.20\%;$$

$$\bar{R}^2 = 93.52\%;$$

$$DW = 2.2528;$$

$$F = 138.2189.$$

### 3\_1-2- تقدير معادلة رصيد المديونية الخارجية المصححة :

كالآتي :

$$\text{DETTEXd2} = -0.3096357198 * \text{PRIXPd2} + 32.99843298 + [\text{MA}(1)=0.7257995094]$$

(7.034241)                      (17.95729)                      (5.116202)

$$R^2 = 89.20\%;$$

$$\bar{R}^2 = 87.93\%;$$

$$DW = 2.0554;$$

$$F = 70.26010.$$

## 3-1\_3- تقدير معادلة رصيد الميزانية العامة الحقيقي المصححة :

$$\begin{aligned} \text{SOLDBPRd1} = & -0.3469781179 * \text{PRIXPd2} - 0.002297365376 * \text{DEPPRd1} + \\ & (3.075192) \quad (6.249223) \\ & 0.003364243168 * \text{REVPRd1} + [\text{MA}(1)=-0.2833555647, \text{MA}(2)=-0.697143912] \\ & (5.103443) \quad (2.791341) \quad (2.368191) \end{aligned}$$

$$R^2 = 89.36\%;$$

$$\bar{R}^2 = 86.52\%;$$

$$DW = 2.2117;$$

$$F = 31.50465.$$

## 3-1\_4- تقدير معادلة معدل التضخم المصححة :

نتائج التقدير بعد التصحيح هي كالآتي :

$$\begin{aligned} \text{TAUXINFd2} = & -0.178770616 * \text{PRIXPd2} + 16.17643674 + [\text{MA}(1)=1.402784419, \\ & (2.657946) \quad (2.506348) \quad (24.15063) \\ & \text{MA}(2)=0.9799608151] \\ & (914.6903) \end{aligned}$$

$$R^2 = 75.11\%;$$

$$\bar{R}^2 = 70.44\%;$$

$$DW = 2.1166;$$

$$F = 16.09900.$$

## 3-1\_5- تقدير معادلة معدل النمو الإقتصادي المصححة :

كالآتي :

$$\begin{aligned} \text{TAUXCRd1} = & -0.09114971446 * \text{PRIXPd2} + 0.0008476245805 * \text{PIBRd1} \\ & (2.872181) \quad (5.269678) \end{aligned}$$

$$R^2 = 60.92\%;$$

$$\bar{R}^2 = 56.52\%;$$

$$DW = 1.7983;$$

$$F = 24.94281.$$

## 3\_1-6- تقدير معادلة أسعار البترول المصححة :

كالتالي :

$$\text{PRIXPd2} = 1.280507711 + [\text{MA}(2) = -0.8918732975]$$

(2.474370)                      (19.43938)

$$R^2 = 34.61\%;$$

$$\bar{R}^2 = 30.51\%;$$

$$DW = 2.0191;$$

$$F = 8.468923.$$

## 3\_2- إختبار معادلات النموذج المصححة :

## 3\_2-1- إختبارات المعلمات :

الكلية، الفردي يتمثل في إختبار ' الكلي يتمثل في إختبار ' .!

أولا : الإختبار الفردي للمعلمات

كانت النتائج كالتالي :

الجدول 3-15 : نتائج إختبار 'ستيودنت' للمعادلات المصححة

رقم المعادلة	إحصائية 'ستيودنت' المحسوبة	إحصائية 'ستيودنت' المجدولة	القرار
01	10.71100	2.120	$\Leftarrow t_t < t_c$
	5.294129		$\Leftarrow t_t < t_c$
	3.326010		$\Leftarrow t_t < t_c$
02	7.034241	2.131	$\Leftarrow t_t < t_c$
	17.95729		$\Leftarrow t_t < t_c$
	5.116202		$\Leftarrow t_t < t_c$
03	3.075192	2.145	$\Leftarrow t_t < t_c$
	6.249223		$\Leftarrow t_t < t_c$
	5.103443		$\Leftarrow t_t < t_c$
	2.791341		$\Leftarrow t_t < t_c$
	2.368191		$\Leftarrow t_t < t_c$
04	2.657946	2.120	$\Leftarrow t_t < t_c$
	2.506348		$\Leftarrow t_t < t_c$
	24.15063		$\Leftarrow t_t < t_c$
	914.6903		$\Leftarrow t_t < t_c$
05	2.872181	2.131	$\Leftarrow t_t < t_c$
	5.269678		$\Leftarrow t_t < t_c$
06	2.249167	2.228	$\Leftarrow t_t < t_c$
	2.502482		$\Leftarrow t_t < t_c$

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

ثانيا : الإختبار الكلي للمعلمات

: النتائج ملخصة في الجدول التالي :

## الجدول 3-16 : نتائج إختبار 'فيشر' للمعادلات المصححة

رقم المعادلة	إحصائية 'فيشر' المحسوبة	إحصائية 'فيشر' المجدولة	القرار
01	138.2189	4.49	$\Leftarrow F_t < F_c$
02	70.26010	3.68	$\Leftarrow F_t < F_c$
03	31.50465	3.34	$\Leftarrow F_t < F_c$
04	16.09900	4.49	$\Leftarrow F_t < F_c$
05	24.94281	3.68	$\Leftarrow F_t < F_c$
06	8.468923	5.12	$\Leftarrow F_t < F_c$

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

## 3\_2-2- الإختبارات على البواقي :

في هذه المرحلة نقوم بإختبارات على البواقي، إختبار ' ' لإختبار الإرتباط الذاتي 'جاك بير'

أولا : إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي

نتائجه ممثلة في الجدول التالي :

## الجدول 3-17 : نتائج إختبار 'داربين واتسون' للمعادلات المصححة

رقم المعادلة	إحصائية 'داربين واتسون' المحسوبة	إحصائية 'داربين واتسون' المجدولة	القرار
01	2.2528	$D_1 = 1.16, D_2 = 1.39$	لا يوجد إرتباط ذاتي للبواقي.
02	2.0554	$D_1 = 1.05, D_2 = 1.53$	لا يوجد إرتباط ذاتي للبواقي.
03	2.2117	$D_1 = 0.93, D_2 = 1.69$	لا يوجد إرتباط ذاتي للبواقي.
04	2.1166	$D_1 = 1.16, D_2 = 1.39$	لا يوجد إرتباط ذاتي للبواقي.
05	1.7983	$D_1 = 1.05, D_2 = 1.53$	لا يوجد إرتباط ذاتي للبواقي.
06	2.0191	$D_1 = 0.82, D_2 = 1.87$	لا يوجد إرتباط ذاتي للبواقي.

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.



ثانيا : إختبارات طبيعية البواقي<sup>1</sup>

النتائج مبينة في الجداول التالية :

الجدول 3-18 : نتائج إختبار 'سكيونس' للمعادلات المصححة

رقم المعادلة	إحصائية 'سكيونس' المحسوبة	القرار
<b>01</b>	0.79425961	.
<b>02</b>	1.935959953	.
<b>03</b>	0.170740372	.
<b>04</b>	0.527504733	.
<b>05</b>	0.482265298	.
<b>06</b>	0.075869021	.

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

الجدول 3-19 : نتائج إختبار 'كورتوايس' للمعادلات المصححة

رقم المعادلة	إحصائية 'كورتوايس' المحسوبة	القرار
<b>01</b>	0.535034824	.
<b>02</b>	1.39755888	.
<b>03</b>	0.61370284	.
<b>04</b>	1.151738443	.
<b>05</b>	0.362260158	.
<b>06</b>	0.088457566	.

من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

الجدول 3-20 : نتائج إختبار 'جاك بيررا' للمعادلات المصححة

رقم المعادلة	إحصائية 'جاك بيررا' المحسوبة	إحصائية كاي مربع المجدولة	القرار
01	0.917114	28.869	.
02	5.701113	28.869	.
03	0.405783	28.869	.
04	1.604762	28.869	.
05	0.363812	28.869	.
06	0.013581	21.064	.

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews.

**3\_3- محاكاة معادلات النموذج :**

ضرورة التعرف على مسار الظواهر الإقتصادية في المستقبل يجعل من عملية المحاكاة حتمية، إن المحاكاة هي

و تعريض معادلات النموذج إلى صدمة بتولية تأتي من  
 إفتراضية 10% و تدوم لفترة 14 لكي نرى مدى تأثير أسعار البترول على المتغيرات المختارة

إن نتائج المحاكاة هي كالآتي :

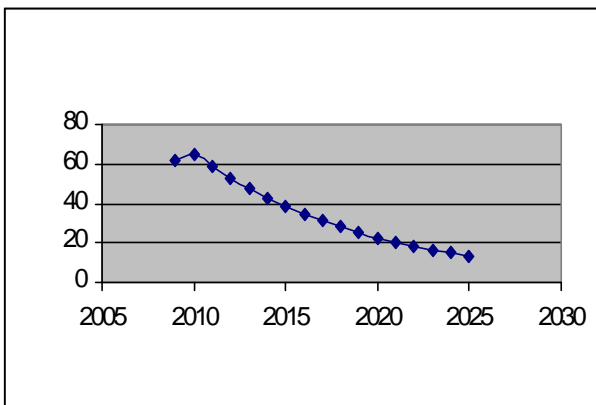
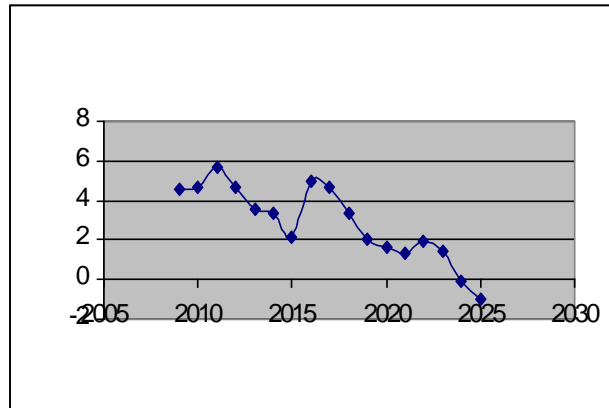
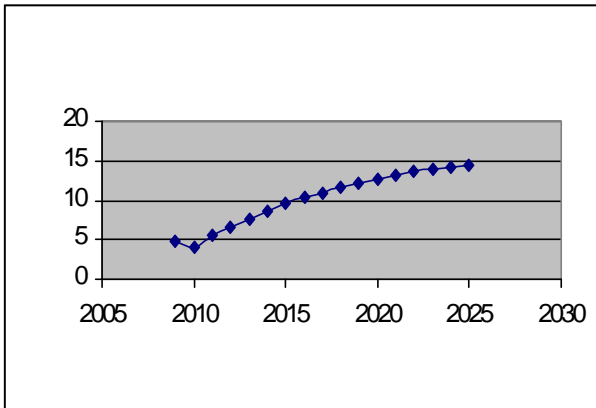
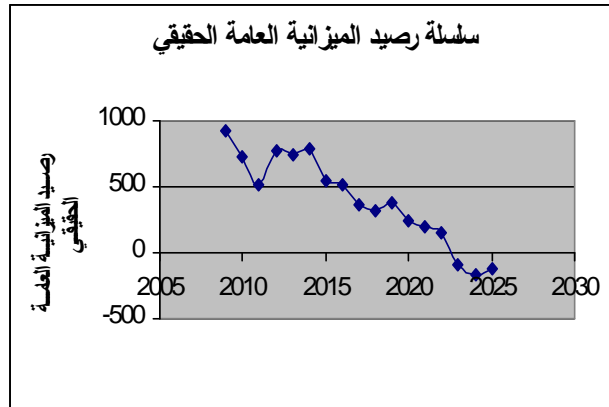
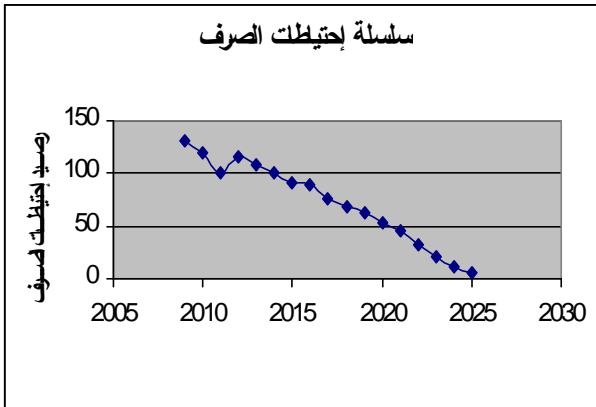
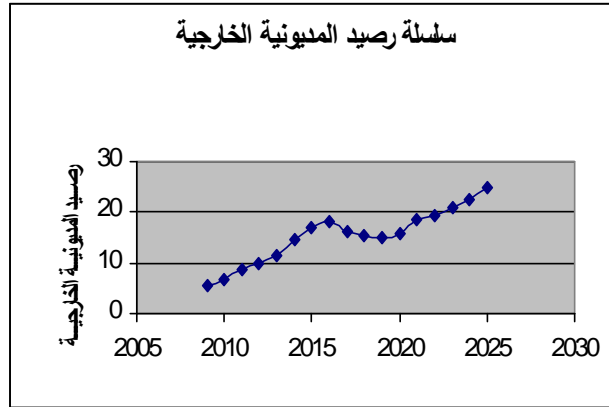
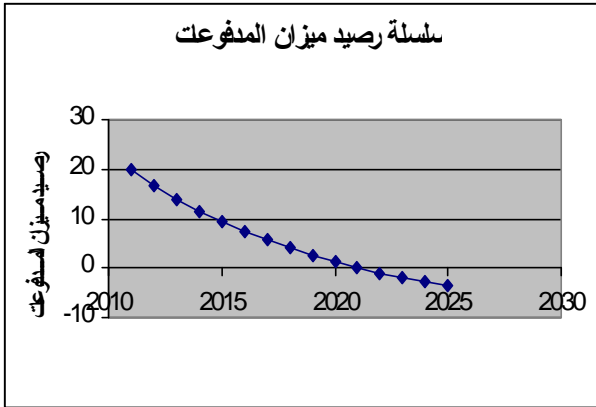
## الجدول 3-21 : نتائج محاكاة معادلات النموذج

السنوات	SOLDBPd1	DETTEXd2	RESERCHd2	SOLDBPRd1
2009	21.59764	5.59187	130.85929	917.7404
2010	23.13274	6.84196	120.31992	723.9147
<sup>1</sup> 2011	19.76399	8.8576	100.06656	519.95
2012	16.73211	9.67169	115.89268	778.1865
2013	14.00342	11.30436	107.69034	736.22
2014	11.5476	14.77376	100.36239	794.07
2015	9.33736	17.09623	90.82139	551.756
2016	7.348145	18.28645	89.98863	509.293
2017	5.557851	16.35764	75.79331	366.697
2018	3.946586	15.32172	68.17167	323.981
2019	2.496448	15.18939	62.06634	381.157
2020	1.191324	15.97029	53.4257	238.236
2021	0.016712	18.6731	46.20328	195.227
2022	-1.040439	19.30563	31.35724	152.14
2023	-1.991874	20.87491	20.84997	-90.981
2024	-2.848166	22.38726	11.64757	-165.759
2025	-3.618829	24.84838	5.71957	-122.479

السنوات	TAUXINFd2	TAUXCRd1	PRIXPd2
2009	4.751664	4.521789	62.12995
2010	4.15511	4.665602	65.09632
2011	5.464235	5.67315	58.586688
2012	6.642448	4.621363	52.7280192
2013	7.70284	3.516174	47.4552173
2014	8.657192	3.362923	42.7096956
2015	9.516109	2.166418	38.438726
2016	10.28913	4.930982	34.5948534
2017	10.98486	4.66051	31.1353681
2018	11.61101	3.3585	28.0218313
2019	12.17454	2.02812	25.2196481
2020	12.68173	1.67219	22.6976833
2021	13.13819	1.29328	20.427915
2022	13.54901	1.89367	18.3851235
2023	13.91874	1.47545	16.5466111
2024	14.25151	-0.04047	14.89195
2025	14.55099	-0.98041	13.402755

: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Matlab.

الشكل 3-8 : التمثيل البياني للسلاسل المحاكاة



: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Excel.

بعد محاكاة و تعريض لصدمة بتروولية إفتراضية مستمرة، بدأت 2011 و إستمرت حتى سنة 2025 10% و هذا راجع إلى مدى إرتباط الإقتصاد الجزائري بصادرات البترول، تحصلنا على السلاسل المحاكاة في (3-21) لتمثيل البياني لها في الشكل (3-8) الذي يبين مسار تطورها عبر الزمن في فترة المحاكاة. إلى الجدول (3-21) يمكن ملاحظة أن جميع المتغيرات، سواء كانت المتغيرات التي تمثل الإختلال على المستوى الخارجي، أو المتغيرات التي تمثل الإختلال على المستوى الداخلي، انما تأثرت بالصدمة المفترضة بعض المتغيرات تأثرت بالتناقص و المتغيرات الأخرى تأثرت بالتمثيل البياني للسلاسل المحاكاة.

من خلال التمثيل البياني له في التناقص  
 19.76399 2011 إلى -3.618829 في سنة 2025 في هذه الفترة  
 118.31% و من هنا نستطيع إستخلاص مدى تأثير أسعار البترول في رصيد ميزان المدفوعات.  
 أما رصيد المديونية الخارجية فقد إستمر في التصاعد إلى سنة 2016 حيث وصل إلى قيمة 18.28645  
 تناقص في الأربع سنوات الموالية لصل في سنة 2020 إلى 15.97029 12.66%  
 رصيد المديونية الخارجية للصعود حيث وصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2025 24.84838  
 ديونية الخارجية تأثر بصورة ملحوظة بالصدمة في أسعار البترول.  
 رصيد إحتياجات الصرف بدأ في التناقص منذ صدمة البترول إلى سنة 2025 قيمته إلى أصغر قيمة  
 5.71957 95.62%

البت .

يتذبذب بين الزيادة و النقصان و لكن في إنحدار  
 519.95 2011 إلى قيمة -122.479 2025 123.55%.  
 نه في تزايد مستمر حيث إنحصر بين قيمتين قيمة صغرى  
 5.464235% 2011 و قيمة كبرى 14.55099% 2025.  
 عرف بعض الإنخفاضات 2020 إلى سنة 2025 -0.98041%  
 في سنة 2025 كان مستمر عبر سنوات المحاكاة  
 البتروولية، أن هذه السلسلة عرفت بعض التزايد و التناقص في بعض السنوات و لكن ضمن إنحدار سالب.

:

- بعض المتغيرات تأثرت بشكل سالب بالصدمة البترولية فقد تناقصت في إنحدار مستمر، المتغيرات التالية :

-1

-2

-3

-4

- و المتغيرات الأخرى تأثرت بشكل موجب جراء الصدمة البترولية الافتراضية، و لقد تزايدت بإنحدار مستمر، و هذه المتغيرات هي :

-1

-2

- إن أسعار البترول لها تأثير كبير على المتغيرات قيد الدراسة، و لها تأثير على الإقتصاد الجزائري ككل؛  
- إن هذه الصدمة المفترضة أدت بالمتغيرات المدروسة إلى الإحتلال،

جراء هذه الصدمة هو أن رصيد ميزان المدفوعات إحتل و أصبح رصيده سالبا، هذا راجع إلى تقهقر عائدات البترول نتيجة الإنخفاض المستمر في أسعاره، مقابل واردات الجزائر كبيرة في فترة معينة ثم عاد إلى التزايد، و أصبح رصيده كبير مقارنة برصيد

23.01% من المديونية الخارجية أي أن الإقتصاد الجزائري في وضعية حرجة إتجاه العالم الخارجي،

العامة شهد هو الآخر تناقص و وصل إلى قيم سالبة هذا لتناقص الجباية البترولية من جهة و محدودية الجباية و جراء هذه الصدمة قد يشهد الإقتصاد الجزائري تذبذب في التموين من الخارج ببعض السلع مما يؤدي في النهاية إلى تزايد أسعارها و تزايد معدل التضخم معها، في النهاية كل هذا يؤثر في مع الإقتصاد الجزائري بالسلب، نستطيع أن نقول أن هذه الصدمة جعلت الإقتصاد الجزائري يعيش وضعا حرجا و مختل. لقد أفرزت الصدمة البترولية الافتراضية وضع مختل للإقتصاد الجزائري، نتيجة إرتباط الإقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار البترول التي

قمنا بإختيار بعض المتغيرات للدراسة منها داخلية و أخرى خارجية، تمثل متغيرات القرار للجوء الجزائر إلى

—صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير—

—سياسات التثبيت و سياسات التعديل الهيكلي—

إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المختارة بواسطة إختبار ' ' .  
السحابات النقطية الممثلة لها . معادلات النموذج و معاييرها لإكتشاف المشاكل التي

تعاني منها

لا تعاني من .

و في الأخير

نموذج، و تعريضها إلى صدمة إفتراضية

مستوى أسعار البترول بقيمة 10%، و كانت النتائج هي أن المتغيرات المختارة إختلت

بمذه الوضعية .

الإختلال التي تعاني .

## خاتمة

لقد عانى الإقتصاد العالمي من بعض المشاكل، ما استدعى على دول العالم عقد مؤتمر 'بريتون وودز' الحرب العالمية الثانية في جويلية 1944 بحضور 44

النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، في النهاية تغلب الرأي الأمريكي على البريطاني ففرضت الولايات الأمريكية فلسفتها، و خرج المؤتمر بإنشاء مؤسسة نقدية دولية هي صندوق النقد الدولي تهتم با. الدولي، و مؤسسة مالية دولية تهتم بالجانب المالي الدولي و هو البنك الدولي للإنشاء و التعمير . مساعدة الدول التي خرجت مدمرة من الحرب العالمية الثانية على النهوض بإقتصادياتها، و بعد تعافي تلك مدة الدول النامية بمنح مساعدات مالية لتصحيح الإختلالات التي كانت تعاني

هذه السياسات تدعى بسياسات التكيف الإقتصادي و الجزائر من بين الدول النامية التي طبقت هذه

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الرئيسية التي تتمثل في  
سياسات التكيف الإقتصادي، المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير تحت

إن نتائج البحث هي كالتالي :

- الدولية هي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، المالية للدول التي إنخرطت في عضويتها، بحث تكون تعاني تلك الدول من إختلالات داخلية و خارجية، الخصوص العجز في ميزان المدفوعات؛
- إن صندوق النقد الدولي يمنح مساعدات على شكل قروض قصيرة الأجل، توجه في غالب الأحيان لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير يمنح هو الآخر مساعدات على شكل قروض متوسطة
- الأعضاء في حالة وقوعها في إختلالات، مقابل منحها مساعدات مالية تساعد





- يجب على الجزائر أن لا تعتمد على صادرات البترول، لأن البترول هو عرضة للتقلبات الخارجية، سعر البترول خارجيا، و لتجنب أي صدمة بترولية تكون عواقبها وخيمة على الإقتصاد الجزائري.

أخيرا يمكن أن نقول أن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة ' العديد من النقائص، كما انها محاولة لفتح المجال في هذا الإطار نقترح بعض المواضيع :

- القيام بنفس الدراسة و لكن نوسع مجال المتغيرات بإضافة أخرى، و نوضح مدى تأثير أسعار البترول في هذه المتغيرات؛

- محاولة القيام بدراسة قياسية لمتغيرات الدراسة و لكن بمعطيات أقل من سنة، لكي نستطيع متابع المتغيرات عبر الزمن و عزل بعض التشوهات التي تعاني منها السلاسل الزمنية للمتغيرات؛

- القيام بدراسة قياسية حول تطورات أسعار البترول و الصدمات البترولية .

## قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية

## 1- الكتب :

- مازن عبد السلام أدهم-العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية-الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر-ليبيا-2007.
- سميرة إبراهيم أيوب-صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي دراسة تحليلية تقييمية-مركز الإسكندرية للكتاب-مصر-2006.
- راشد البراوي-الموسوعة الاقتصادية-دار النهضة العربية-مصر-1974.
- يونس أحمد البطريق-السياسات الدولية في المالية العامة-الدار الجامعية-مصر-2004/2003.
- بلعوز بن علي-محاضرات في النظريات و السياسات النقدية-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2004.
- أحمد جامع-العلاقات الاقتصادية الدولية-الجزء الأول-دار النهضة العربية-مصر-1980.
- جلاطو جيلالي-الإحصاء التطبيقي مع مسائل و تمارين محلولة-دار الخلدونية-الجزائر-2007.
- جمال جويدان الجمل-الأسواق المالية و النقدية-دار صفاء للنشر و التوزيع-الأردن-2002.
- روبرت س جوردان-المنظمات الدولية المتخصصة-ترجمة ثابت رزق الله-مراجعة إبراهيم عبده-دار سجل العرب-مصر-1979.
- سامي عفيفي حاتم-التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم-الدار المصرية اللبنانية-مصر-1994.
- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب-الإقتصاد الدولي-الدار الجامعية-مصر-1988.
- هاشم حيدر-السيولة النقدية الدولية و البلدان النامية-الأهلية للنشر و التوزيع-لبنان-1977.
- رمزي زكي-أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث-الهيئة المصرية العامة للكتاب-مصر-1978.
- رمزي زكي-التاريخ النقدي للتخلف-المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب- -1987.
- -الصراع الفكري و الإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث- -1992.
- -الإحتياطات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الإقتصاد المصري- العربي- -2000.
- -تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الإقتصادي في مصر- للدراسات الإستراتيجية- -2001.
- محمود سمير الشرقاوي-منظمات التجارة الدولية و التمويل الدولي- -1999.
- محمد إبراهيم طريح-مقدمة في التجارة الدولية : النظريات و السياسات- -2002.
- -السياسات الاقتصادية- -1997.

- النظام الإقتصادي العالمي الآليات، الخصائص، الأبعاد- -  
1998.
- محمود عبد الحى- السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي- سلسلة قضايا التخطيط و التنمية في مصر رقم 95-  
- - 1995.
- الإقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش- - 2001.  
- إقتصاديات النقود و البنوك للأساسيات و المستحدثات- - 2007.  
- السيد عبد المولى- محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية- - 2001.  
- سياسات مؤسسات النقد الدولية و التعليم دراسة تحليلية- -  
2006.
- مصطفى محمد عز العرب- سياسات و تخطيط التجارة الخارجية- - 1988.  
- فؤاد محمد عيسى- العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل النظام الإقتصادي العالمي الجديد-المعهد العالي للعلوم الإ  
- - 2009.
- إبراهيم محمد الفار- السياسة التجارية الخارجية و مدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الإقتصادية الدولية-  
1978-.
- إبراهيم محمد الفار- سعر الصرف بين النظرية و التطبيق- - 1992.  
- محمد فهمي لهيطة و محمد حمزة عيش- عناصر علم الإقتصاد، توجهاته الحديثة-الجزء الثاني-مطبعة لجنة التأليف و الترجمة  
- - 1945.
- هشام متولي- نظام النقد الدولي و حقوق السحب الخاصة- - 1970.  
- هشام متولي- النظام النقدي الدولي- - 1971.  
- محمد عبد العزيز محمد- الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين- - 2006.  
- ضياء مجيد الموسوي- الإقتصاد النقدي قواعد و أنظمة و نظريات و سياسات و مؤسسات نقدية- - 1993.  
- الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء و التعمير-الهيئة المصرية العامة للكتاب- -  
1976.
- تطور الإقتصاد الدولي و التنمية في ظل سيطرة الرأسمالية- - 1999.  
- خالد الوزني- الإصلاح الإقتصادي و التنمية البشرية في الأردن- - 1999.  
- محمد مصطفى يونس- دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية- - 1995.  
- محمود يونس- إقتصاديات دولية- - 2000.

- عبد الرحمان الأسود- سياسات التعديل الهيكلي في البلدان النامية حتى مطلع التسعينات مع تجربة البلدان العربية- ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية- - -2001/2000.
- تقييم أثر برنامج التصحيح الهيكلي على الإقتصاد الجزائري دراسة إحصائية و قياسية- ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد قياسي- - -2000/1999.
- دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية مع الإشارة للتجربة المصرية- الماجستير - - -1988.
- دحماني رشيد- دور البنك الدولي في تمويل التنمية حالة الجزائر- ماجستير - - -2000/1999.
- محمد راتول- سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي التجربة الجزائرية- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم - - -2000/1999.
- المديونية الخارجية و الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية و مقارنة- شهادة دكتوراه دولة في - - -2006/2005.
- سماي علي- مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الإقتصادي العالمي الجديد- أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع نقود - - -2008/2007.

## 3- المجالات :

- دور صندوق النقد الدولي في التكيف- مجلة التمويل و التنمية-البنك الدولي و صندوق النقد- سبتمبر1990.
- أثر الإصلاح الإقتصادي على أسواق العمل في تونس و المغرب- مجلة الباحث- - -14-1993.
- التصحيح و التنمية في البلدان العربية- صندوق النقد العربي-أبو ظبي- - -1987.
- كريم الناشبي- الجزائر دراسة خاصة : تحقيق الإستقرار و التحول نحو إقتصاد السوق- صندوق النقد الدولي-1998.

## 4- الملتقيات و الندوات :

- برامج التثبيت و التعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري-ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية يومي 29 30 2001 - .
- رواج عبد الباقي و علي همال- التقييم الأولي لمضمون و نتائج برامج التكييف الهيكلي في الجزائر-الملتقى الدولي حول العولمة و برامج التصحيح الهيكلي و التنمية- 15 16 1999 .
- عبد العزيز شرابي- برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية-بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر-
- أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية-بحوث و مناقشات ندوة عقدت بالقاهرة 1996- معربي للتخطيط بالكويت.
- إسماعيل صبري عبد الله- إنهيار نظام بريتون وودز و دور الإمبريالية النقدية الأمريكية-بحث مقدم لمؤتمر الإقتصاديين المصريين- -نوفمبر 1984.
- سياسات التجارة الخارجية و البنية للبلدان العربية-ندوة أبو ظبي من 27 إلى 29 -1986.
- محمد سمير الهباب- برامج التكييف الهيكلي للزراعة في إطار الإصلاحات الاقتصادية : التجارب العربية و الدروس المستفادة-الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية-بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني -1997.

## 5- التقارير :

- التقرير الإستراتيجي العربي 1989-1990 .

## 1- الكتب :

- Croket Andtwed-**Stabilisation Policies in Developing Countries , Some Policy Consideration**-IMF Staff Papers-Vol 25-March 1981.
- Michele Banon-**De Bretton Woods aux Change Flottants**-Les Cahiers Français N°230-Mars,Avril 1987.
- Ahmed Benbitour-**L'algérie , 3eme Millénaire , Défis et Potentialities**-Edition Mariner-Alger-1998.
- Crockett-**International Money , Issues and Analysis**-B.Society and Nelson-1989.
- Roger Dehem-**Précis d'économie Internationale**-Dunod-1982.
- Michael w.Keran-**A Dialogue on Special Drawing Rights**-Federal Reserve Bank of St-Louis Review-July1968.
- Tony Killick-**Imf Programmes in Devloping Countries , Design and Impact** -Overseas Development Institute-London-1995.
- Abderrahmene Mebtoul-**L'algerie Face aux Défis de la Mondialisation**-Tom01-OPU-Alger-2002.
- Said El Naggar-**Adjustement Policies and Development Strategies in The Arab World**-I.M.F Washington D.C-1987.
- I.G Patel-**Policies for African Development From the 1980's to the 1990's**-I.M.F W.D.C-1992.
- Jacques J.Polak-**Le modèle Monétaire du FMI-Finances et développement**-Décembre 1997.
- Alan Tait-**Budget and Tax Reforms , Institutional Requirements and Fiscal Policy In Coordinating Stabilization and Structural Reform**-IMF-1994.
- John Williamson-**The Failure of World Monetary Reform**-Thomas Nelson and Sons Ltd-London-1977.

## 2- القوانين :

- IBRD-**Articles of Agreement**-Article 5 Section 4.
- IBRD-**Articles of Agreement**-Article 5 Section 6.

## ثالثا : مواقع إلكترونية

- [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org).
- [www.imf.org](http://www.imf.org).
- [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

## الملحق رقم (01) : إختبار ديكي فولر على السلاسل الزمنية للمتغيرات الأصلية

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الحسوبة	PRIXP	القرار	
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج السادس	3.60-	$\phi$	1.951473	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		3.11	c	-2.910449	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		2.79	b	1.713618	$t_c < t_t \Rightarrow b=0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	3.266210	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		2.54	c	-2.250842	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		1.95-	$\phi$	2.417053	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
النتائج		$\alpha = 5\%$	السلسلة PRIXP غير مستقرة ومن النوع DS			

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الحسوبة	DEPPR	القرار	
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-1.099371	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		3.11	c	0.712019	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		2.79	b	1.790918	$t_c < t_t \Rightarrow b=0$	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	0.642762	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		2.54	c	-0.295307	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		1.95-	$\phi$	1.519068	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
النتائج		$\alpha = 5\%$	السلسلة DEPPR غير مستقرة ومن النوع DS			

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الحسوبة	SOLDBPR	القرار	
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-1.544970	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		3.11	c	-1.702025	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		2.79	b	2.412295	$t_c < t_t \Rightarrow b=0$	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-0.028286	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		2.54	c	0.900805	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		1.95-	$\phi$	0.248907	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
النتائج		$\alpha = 5\%$	السلسلة SOLDBPR غير مستقرة ومن النوع DS			

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الحسوبة	REVPR	القرار	
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج السادس	3.60-	$\phi$	1.667020	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		3.11	c	-1.609878	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		2.79	b	1.233831	$t_c < t_t \Rightarrow b=0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	1.155877	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		2.54	c	-1.020778	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		1.95-	$\phi$	0.922635	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
النتائج		$\alpha = 5\%$	السلسلة REVPR غير مستقرة ومن النوع DS			

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الحسوبة	TAUXCR	القرار	
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-3.361145	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		3.11	c	1.881354	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		2.79	b	1.504225	$t_c < t_t \Rightarrow b=0$	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-2.922634	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		2.54	c	2.708620	$t_c > t_t \Rightarrow c \neq 0$	
		1.95-	$\phi$	-0.979584	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
النتائج		$\alpha = 5\%$	السلسلة TAUXCR غير مستقرة ومن النوع DS			

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الحسوبة	TAUXCH	القرار	
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
التقسيم حسب القيم الحسوبة	المودج السادس	3.60-	$\phi$	0.556371	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		3.11	c	2.268255	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		2.79	b	-1.562071	$t_c < t_t \Rightarrow b=0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-2.551441	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
		2.54	c	2.024281	$t_c < t_t \Rightarrow c=0$	
		1.95-	$\phi$	2.187161	$t_c > t_t \Rightarrow \phi=1$	
النتائج		$\alpha = 5\%$	السلسلة TAUXCH غير مستقرة ومن النوع DS			



الإختيارات	النماذج	القيم المحدولة	القيم الخمسوية	Pibr	القرار	
المجموعة الأولى	النموذج الثالث	3.60-	φ	-1.866066	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		3.11	c	1.715303	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	1.842400	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الثاني	3.00-	φ	-0.464890	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	1.005436	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	φ	1.366740	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
المجموعة الثانية	النموذج السادس	3.60-	φ	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الخامس	3.00-	φ	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	φ	-	-	-
النتائج	α = 5%		السلسلة Pibr غير مستقرة ومن النوع DS			

الإختيارات	النماذج	القيم المحدولة	القيم الخمسوية	TAUXINF	القرار	
المجموعة الأولى	النموذج الثالث	3.60-	φ	-2.509701	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		3.11	c	2.389063	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	-2.266309	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الثاني	3.00-	φ	-1.119228	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	0.683055	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	φ	-0.918626	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
المجموعة الثانية	النموذج السادس	3.60-	φ	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الخامس	3.00-	φ	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	φ	-	-	-
النتائج	α = 5%		السلسلة TAUXINF غير مستقرة ومن النوع DS			

الإختيارات	النماذج	القيم المحدولة	القيم الخمسوية	RESERCH	القرار	
المجموعة الأولى	النموذج الثالث	3.60-	φ	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الثاني	3.00-	φ	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	φ	-	-	-
المجموعة الثانية	النموذج السادس	3.60-	φ	4.730570	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		3.11	c	-0.810861	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	0.900563	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الخامس	3.00-	φ	5.474513	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	0.039137	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	φ	5.846019	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
النتائج	α = 5%		السلسلة RESERCH غير مستقرة ومن النوع DS			

الإختيارات	النماذج	القيم المحدولة	القيم الخمسوية	DETTEX	القرار	
المجموعة الأولى	النموذج الثالث	3.60-	φ	-1.172395	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		3.11	c	1.494176	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	-2.409881	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الثاني	3.00-	φ	0.584936	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	-0.956792	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	φ	-1.121363	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
المجموعة الثانية	النموذج السادس	3.60-	φ	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الخامس	3.00-	φ	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	φ	-	-	-
النتائج	α = 5%		السلسلة DETTEX غير مستقرة ومن النوع DS			

الإختيارات	النماذج	القيم المحدولة	القيم الخمسوية	SOLDBP	القرار	
المجموعة الأولى	النموذج الثالث	3.60-	φ	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الثاني	3.00-	φ	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	φ	-	-	-
المجموعة الثانية	النموذج السادس	3.60-	φ	0.162949	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		3.11	c	-0.686833	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	1.116073	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الخامس	3.00-	φ	2.074965	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	1.091984	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	φ	2.397723	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
النتائج	α = 5%		السلسلة SOLDBP غير مستقرة ومن النوع DS			

الملحق رقم (02) : إختبار ديكي فولر على السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الأولى

الإختبارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الحسوبة	PRIXPdI	القرار	
التقسيم أختبار ديكي فولر	النموذج الثالث	3.60-	$\phi$	-2.778859	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		3.11	c	-2.131508	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	-3.067834	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الثاني	3.00-	$\phi$	-0.880807	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	1.036962	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	-0.446565	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
التقسيم بختبار ديكي فولر	النموذج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
النموذج الرابع	1.95-	$\phi$	-	-	-	
الناتج	$\alpha = 5\%$			السلسلة PRIXPdI غير مستقرة و من النوع DS		

الإختبارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الحسوبة	DEPPRdI	القرار	
التقسيم أختبار ديكي فولر	النموذج الثالث	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
التقسيم بختبار ديكي فولر	النموذج السادس	3.60-	$\phi$	-7.733662	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	-0.837841	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	2.523524	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الخامس	3.00-	$\phi$	-6.614567	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	2.684755	$t_c > t_f \Rightarrow c \neq 0$	
		1.95-	$\phi$	-5.269403	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
النموذج الرابع	1.95-	$\phi$	-	-	-	
الناتج	$\alpha = 5\%$			السلسلة DEPPRdI مستقرة		

الإختبارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الحسوبة	SOLDBPRdI	القرار	
التقسيم أختبار ديكي فولر	النموذج الثالث	3.60-	$\phi$	-3.811968	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	-1.019729	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	1.643817	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الثاني	3.00-	$\phi$	-3.254998	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	1.038360	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	-3.126779	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
التقسيم بختبار ديكي فولر	النموذج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
النموذج الرابع	1.95-	$\phi$	-	-	-	
الناتج	$\alpha = 5\%$			السلسلة SOLDBPRdI مستقرة		

الإختبارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الحسوبة	REVPRdI	القرار	
التقسيم أختبار ديكي فولر	النموذج الثالث	3.60-	$\phi$	-4.899529	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	-1.116477	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	2.689184	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الثاني	3.00-	$\phi$	-3.422733	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	2.240236	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	-2.402280	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
التقسيم بختبار ديكي فولر	النموذج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
النموذج الرابع	1.95-	$\phi$	-	-	-	
الناتج	$\alpha = 5\%$			السلسلة REVPRdI مستقرة		

الإختبارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الحسوبة	TAUXCRdI	القرار	
التقسيم أختبار ديكي فولر	النموذج الثالث	3.60-	$\phi$	-5.341874	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	0.631740	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	-0.533340	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الثاني	3.00-	$\phi$	-5.438182	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	0.355146	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	-5.572567	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
التقسيم بختبار ديكي فولر	النموذج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
النموذج الرابع	1.95-	$\phi$	-	-	-	
الناتج	$\alpha = 5\%$			السلسلة TAUXCRdI مستقرة		

الإختبارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الحسوبة	TAUXCHdI	القرار	
التقسيم أختبار ديكي فولر	النموذج الثالث	3.60-	$\phi$	-3.539649	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		3.11	c	3.049390	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	-2.883840	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	النموذج الثاني	3.00-	$\phi$	-1.905083	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	0.832482	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	-1.756528	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
التقسيم بختبار ديكي فولر	النموذج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	النموذج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
النموذج الرابع	1.95-	$\phi$	-	-	-	
الناتج	$\alpha = 5\%$			السلسلة TAUXCHdI غير مستقرة و من النوع DS		

الإختيارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الاحتموية	PibrdI	القرار	
تقييم: رقم التقييم	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
تقييم: رقم التقييم	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-4.538190	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	-0.805297	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	2.161515	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-3.556496	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	1.850071	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	-2.849515	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
النتائج	$\alpha = 5\%$		السلسلة PibrdI مستقرة			

الإختيارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الاحتموية	TAUXINFdI	القرار	
تقييم: رقم التقييم	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
تقييم: رقم التقييم	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-3.526806	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		3.11	c	-2.552240	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	2.141850	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-2.628897	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	-1.426330	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	2.096379	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
النتائج	$\alpha = 5\%$		السلسلة TAUXINFdI غير مستقرة و DS من النوع			

الإختيارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الاحتموية	RESERCHdI	القرار	
تقييم: رقم التقييم	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
تقييم: رقم التقييم	المودج السادس	3.60-	$\phi$	1.403929	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		3.11	c	-0.701478	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	0.946240	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	3.260747	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	0.543968	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	4.091016	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
النتائج	$\alpha = 5\%$		السلسلة RESERCHdI غير مستقرة و DS من النوع			

الإختيارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الاحتموية	DETTEXdI	القرار	
تقييم: رقم التقييم	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
تقييم: رقم التقييم	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-4.495612	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	2.568039	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	-3.173865	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-2.404958	$t_c > t_f \Rightarrow \phi = 1$	
		2.54	c	-1.038924	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	-2.179530	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
النتائج	$\alpha = 5\%$		السلسلة DETTEXdI غير مستقرة و DS من النوع			

الإختيارات	النماذج	القيم المجدولة	القيم الاحتموية	SOLDBPdI	القرار	
تقييم: رقم التقييم	المودج الثالث	3.60-	$\phi$	-4.311976	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	-1.281990	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	2.446088	$t_c < t_f \Rightarrow b = 0$	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-3.369425	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	1.497328	$t_c < t_f \Rightarrow c = 0$	
		1.95-	$\phi$	-2.913926	$t_c < t_f \Rightarrow \phi < 1$	
تقييم: رقم التقييم	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
		1.95-	$\phi$	-	-	-
النتائج	$\alpha = 5\%$		السلسلة SOLDBPdI مستقرة			

## الملحق رقم (03) : إختبار ديكي فولر على السلاسل الزمنية للمتغيرات بالفروقات من الدرجة الثانية

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الخسوية لـ	TAUXCHd2	القرار	
تقسيم أول موج إختبار	المودج المالك	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
	المودج الأول	1.95-	$\phi$	-	-	-
تقسيم ثاني موج إختبار	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-5.194586	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	0.865174	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	-1.185888	$t_c < t_2 \Rightarrow b = 0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-5.005247	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	-0.617499	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
	المودج الرابع	1.95-	$\phi$	-5.082100	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
النتائج			$\alpha = 5\%$	السلسلة TAUXCHd2 مستقرة		

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الخسوية لـ	PRIXPd2	القرار	
تقسيم أول موج إختبار	المودج المالك	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
	المودج الأول	1.95-	$\phi$	-	-	-
تقسيم ثاني موج إختبار	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-5.405495	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	-1.205248	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	1.930879	$t_c < t_2 \Rightarrow b = 0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-4.643603	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	1.414935	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
	المودج الرابع	1.95-	$\phi$	-4.301462	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
النتائج			$\alpha = 5\%$	السلسلة PRIXPd2 مستقرة		

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الخسوية لـ	DETEXd2	القرار	
تقسيم أول موج إختبار	المودج المالك	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
	المودج الأول	1.95-	$\phi$	-	-	-
تقسيم ثاني موج إختبار	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-3.704700	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	0.084071	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	-0.287102	$t_c < t_2 \Rightarrow b = 0$	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-3.995036	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	-0.589608	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
	المودج الرابع	1.95-	$\phi$	-4.126450	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
النتائج			$\alpha = 5\%$	السلسلة TAUXCHd2 مستقرة		

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الخسوية لـ	TAUXINFd2	القرار	
تقسيم أول موج إختبار	المودج المالك	3.60-	$\phi$	-5.876695	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	-0.851989	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	0.798170	$t_c < t_2 \Rightarrow b = 0$	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-5.893983	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	-0.305232	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
	المودج الأول	1.95-	$\phi$	-6.060345	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
تقسيم ثاني موج إختبار	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
	المودج الرابع	1.95-	$\phi$	-	-	-
النتائج			$\alpha = 5\%$	السلسلة TAUXCHd2 مستقرة		

الإختبارات	النماذج	القيم الجدولة	القيم الخسوية لـ	RESERCHd2	القرار	
تقسيم أول موج إختبار	المودج المالك	3.60-	$\phi$	-4.333504	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		3.11	c	-1.187516	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
		2.79	b	2.050418	$t_c < t_2 \Rightarrow b = 0$	
	المودج الثاني	3.00-	$\phi$	-3.472055	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
		2.54	c	1.433998	$t_c < t_2 \Rightarrow c = 0$	
	المودج الأول	1.95-	$\phi$	-3.062626	$t_c < t_2 \Rightarrow \phi < 1$	
تقسيم ثاني موج إختبار	المودج السادس	3.60-	$\phi$	-	-	
		3.11	c	-	-	
		2.79	b	-	-	
	المودج الخامس	3.00-	$\phi$	-	-	-
		2.54	c	-	-	-
	المودج الرابع	1.95-	$\phi$	-	-	-
النتائج			$\alpha = 5\%$	السلسلة TAUXCHd2 مستقرة		

## الملحق رقم (04) : نتائج تقدير معادلات النموذج

Dependent Variable: RESERCHD2

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:50

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	1.658294	0.061700	26.87672	0.0000
TAUXCHD2	0.146811	0.057680	2.545254	0.0209
C	-31.65443	3.158607	-10.02164	0.0000
R-squared	0.982099	Mean dependent var	27.52257	
Adjusted R-squared	0.979993	S.D. dependent var	40.23831	
S.E. of regression	5.691519	Akaike info criterion	6.453313	
Sum squared resid	550.6877	Schwarz criterion	6.602672	
Log likelihood	-61.53313	F-statistic	466.3393	
Durbin-Watson stat	1.910888	Prob(F-statistic)	0.000000	

Dependent Variable: SOLDBPRD1

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:52

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	-8.889802	3.989166	-2.228486	0.0020
DEPPRD1	-0.000581	0.000088	-6.570015	0.0000
REVPD1	0.003467	0.000875	3.961050	0.0000
C	-295.0492	9.79E-12	-0.474136	0.6427
R-squared	0.869401	Mean dependent var	232.4195	
Adjusted R-squared	0.844914	S.D. dependent var	405.2675	
S.E. of regression	159.5982	Akaike info criterion	13.16005	
Sum squared resid	407545.2	Schwarz criterion	13.35920	
Log likelihood	-127.6005	F-statistic	35.50426	
Durbin-Watson stat	1.473418	Prob(F-statistic)	0.000000	

Dependent Variable: TAUXINF2D

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:53

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	-0.201106	0.091978	-2.186442	0.0036
C	17.24636	3.896407	4.426223	0.0003
R-squared	0.578319	Mean dependent var	11.01550	
Adjusted R-squared	0.532670	S.D. dependent var	10.99577	
S.E. of regression	10.24042	Akaike info criterion	7.585202	
Sum squared resid	1887.592	Schwarz criterion	7.684775	
Log likelihood	-73.85202	F-statistic	21.94337	
Durbin-Watson stat	0.401641	Prob(F-statistic)	0.000033	

Dependent Variable: DETTEXD2

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:49

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	-0.337033	0.037927	-8.886248	0.0000
TAUXCHD2	-0.005906	0.035457	-0.166574	0.8697
C	34.03776	1.941620	17.53060	0.0000
R-squared	0.848804	Mean dependent var	23.28175	
Adjusted R-squared	0.831017	S.D. dependent var	8.510892	
S.E. of regression	3.498621	Akaike info criterion	5.480096	
Sum squared resid	208.0860	Schwarz criterion	5.629456	
Log likelihood	-51.80096	F-statistic	47.71858	
Durbin-Watson stat	1.175612	Prob(F-statistic)	0.000000	

Dependent Variable: SOLDBPD1

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:47

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	0.517503	0.035280	14.66826	0.0000
C	-10.55479	1.351007	-7.812537	0.0000
R-squared	0.922799	Mean dependent var	5.479000	
Adjusted R-squared	0.918510	S.D. dependent var	12.43825	
S.E. of regression	3.550677	Akaike info criterion	5.466793	
Sum squared resid	226.9316	Schwarz criterion	5.566366	
Log likelihood	-52.66793	F-statistic	215.1579	
Durbin-Watson stat	0.974568	Prob(F-statistic)	0.000000	

Dependent Variable: TAUXCRD1

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:54

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	-0.071396	0.031176	-2.290043	0.0009
PIBRD1	0.000634	0.000273	2.320159	0.0030
C	0.976220	1.008309	0.968175	0.3465
R-squared	0.640536	Mean dependent var	3.129000	
Adjusted R-squared	0.552364	S.D. dependent var	1.707442	
S.E. of regression	1.562693	Akaike info criterion	3.868179	
Sum squared resid	41.51414	Schwarz criterion	4.017539	
Log likelihood	-35.68179	F-statistic	13.36439	
Durbin-Watson stat	1.778063	Prob(F-statistic)	0.000075	

Dependent Variable: PRIXPD2

Method: Least Squares

Date: 11/09/10 Time: 18:01

Sample(adjusted): 1995 2008

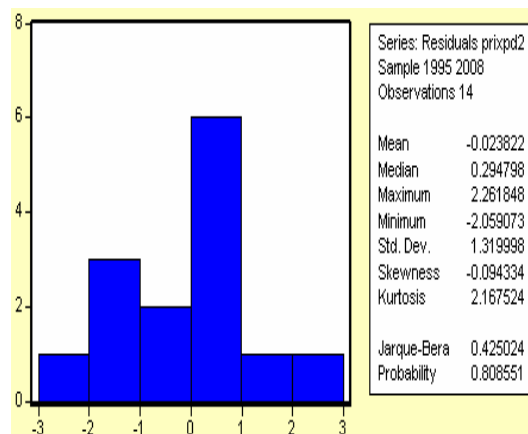
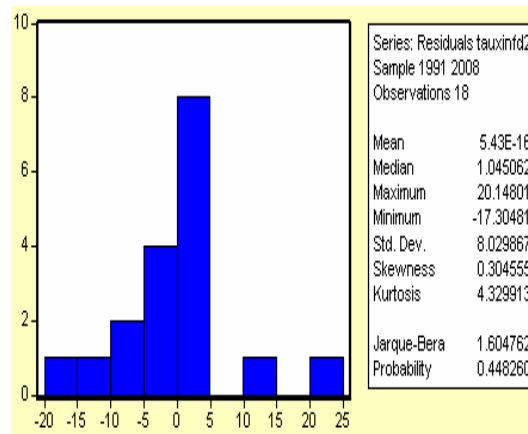
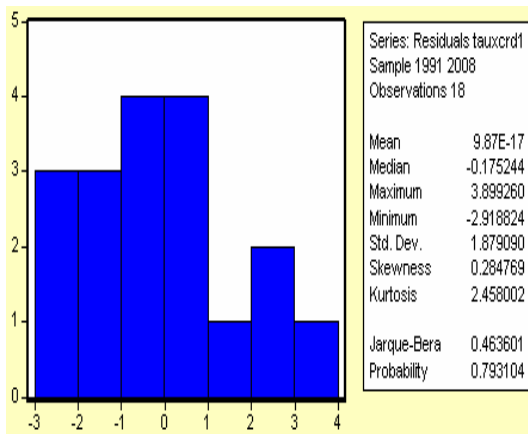
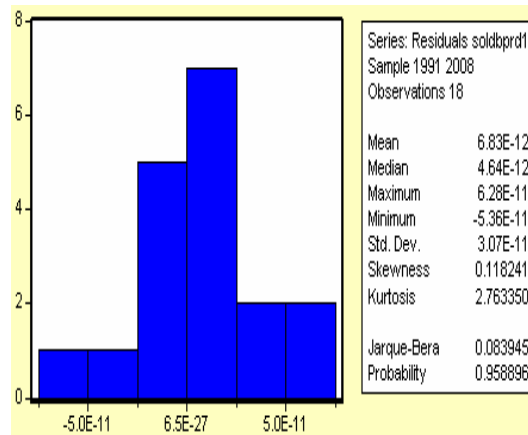
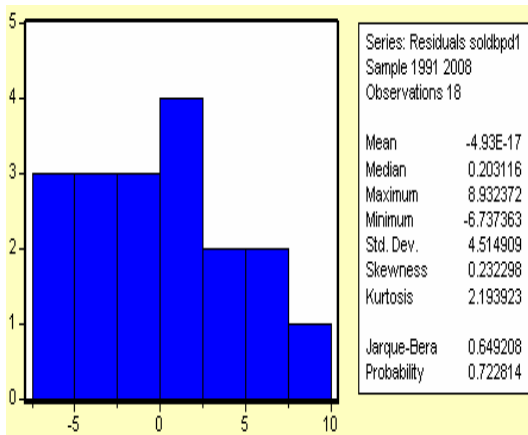
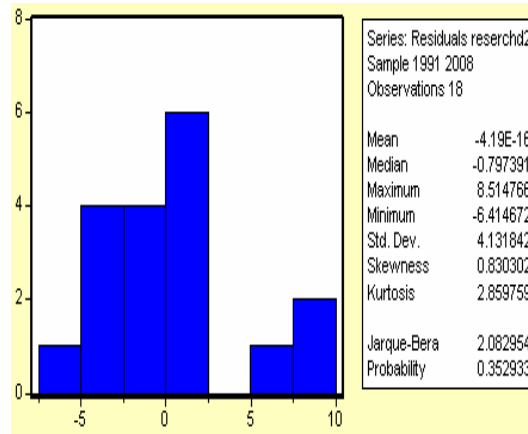
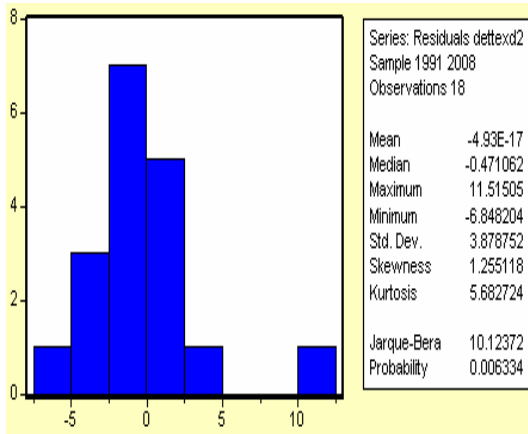
Included observations: 14 after adjusting endpoints

Convergence not achieved after 500 iterations

Backcast: OFF (Roots of MA process too large)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	1.612966	0.717139	2.249167	0.0082	
AR(1)	-0.466937	0.436202	-1.070460	0.3199	
AR(2)	-0.257932	0.448452	-0.575161	0.5832	
AR(3)	0.229706	0.469676	0.489074	0.6397	
AR(4)	0.185807	0.175119	1.061028	0.3239	
MA(1)	-0.693763	1.416171	-0.489887	0.6392	
MA(2)	-4.303440	1.719669	-2.502482	0.0408	
R-squared	0.964588	Mean dependent var	1.849286		
Adjusted R-squared	0.934235	S.D. dependent var	7.015741		
S.E. of regression	1.799169	Akaike info criterion	4.319380		
Sum squared resid	22.65906	Schwarz criterion	4.638908		
Log likelihood	-23.23566	F-statistic	61.28778		
Durbin-Watson stat	2.036139	Prob(F-statistic)	0.000098		
Inverted AR Roots	.60	-.28	-.73i	-.28+ .73i	-.50
Inverted MA Roots	2.45	-1.76			
Estimated MA process is noninvertible					

الملحق رقم (05) : نتائج إختبارات طبيعية البواقي



## الملحق رقم (06) : نتائج تقدير معادلات النموذج المصححة

Dependent Variable: SOLDBPD1

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:47

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	0.499979	0.046679	10.71100	0.0000
C	-10.09373	1.906589	-5.294129	0.0001
MA(1)	0.641712	0.192938	3.326010	0.0040
R-squared	0.942066	Mean dependent var	5.479000	
Adjusted R-squared	0.935250	S.D. dependent var	12.43825	
S.E. of regression	3.165032	Akaike info criterion	5.279685	
Sum squared resid	170.2963	Schwarz criterion	5.429045	
Log likelihood	-49.79685	F-statistic	138.2189	
Durbin-Watson stat	2.252827	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted MA Roots	-.64			

Dependent Variable: TAUXCRD1

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:54

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	-0.091150	0.031735	-2.872181	0.0021
PIBRD1	0.000848	0.000161	5.269678	0.0001
R-squared	0.609211	Mean dependent var	3.129000	
Adjusted R-squared	0.565279	S.D. dependent var	1.707442	
S.E. of regression	1.559971	Akaike info criterion	3.821851	
Sum squared resid	43.80319	Schwarz criterion	3.921425	
Log likelihood	-36.21851	F-statistic	24.94281	
Durbin-Watson stat	1.798364	Prob(F-statistic)	0.042589	

Dependent Variable: TAUXINF2

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:53

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	-0.178771	0.067259	-2.657946	0.0068
C	16.17644	6.454186	2.506348	0.0034
MA(1)	1.402784	0.058085	24.15063	0.0000
MA(2)	0.979961	0.001071	914.6903	0.0000
R-squared	0.751155	Mean dependent var	11.01550	
Adjusted R-squared	0.704496	S.D. dependent var	10.99577	
S.E. of regression	5.977329	Akaike info criterion	6.590681	
Sum squared resid	571.6554	Schwarz criterion	6.789828	
Log likelihood	-61.90681	F-statistic	16.09900	
Durbin-Watson stat	2.116608	Prob(F-statistic)	0.000043	
Inverted MA Roots	-.70 -.70i	-.70+.70i		

Dependent Variable: DETTEXD2

Method: Least Squares

Date: 11/09/10 Time: 19:14

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	-0.309636	0.044018	-7.034241	0.0000
C	32.99843	1.837606	17.95729	0.0000
MA(1)	0.725800	0.141863	5.116202	0.0001
R-squared	0.892077	Mean dependent var	23.28175	
Adjusted R-squared	0.879381	S.D. dependent var	8.510892	
S.E. of regression	2.955859	Akaike info criterion	5.142937	
Sum squared resid	148.5308	Schwarz criterion	5.292297	
Log likelihood	-48.42937	F-statistic	70.26010	
Durbin-Watson stat	2.055404	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted MA Roots	-.73			

Dependent Variable: SOLDBPRD1

Method: Least Squares

Date: 11/01/10 Time: 18:52

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIXPD2	-0.346978	0.112831	-3.075192	0.0010
DEPPRD1	-0.002297	0.000368	-6.249223	0.0000
REVPRD1	0.003364	0.000659	5.103443	0.0001
MA(1)	-0.283356	0.101512	-2.791341	0.0011
MA(2)	-0.697144	0.259943	-2.368191	0.0074
R-squared	0.893631	Mean dependent var	232.4195	
Adjusted R-squared	0.865266	S.D. dependent var	405.2675	
S.E. of regression	148.7580	Akaike info criterion	13.05484	
Sum squared resid	331934.2	Schwarz criterion	13.30377	
Log likelihood	-125.5484	F-statistic	31.50465	
Durbin-Watson stat	2.211706	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted MA Roots	.99	-.71		

Dependent Variable: PRIXPD2

Method: Least Squares

Date: 11/09/10 Time: 18:03

Sample(adjusted): 1991 2008

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Convergence achieved after 21 iterations

Backcast: 1989 1990

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.280508	0.517509	2.474370	0.0049
MA(2)	-0.891873	0.045880	-19.43938	0.0000
R-squared	0.346109	Mean dependent var	1.118889	
Adjusted R-squared	0.305241	S.D. dependent var	6.670446	
S.E. of regression	5.559963	Akaike info criterion	6.373499	
Sum squared resid	494.6110	Schwarz criterion	6.472429	
Log likelihood	-55.36149	F-statistic	8.468923	
Durbin-Watson stat	2.019122	Prob(F-statistic)	0.010223	
Inverted MA Roots	.94	-.94		

الملحق رقم (07) : نتائج إختبارات طبيعية البواقي للمعادلات المصححة

